

110

2.1
9.11.15
2.1

٢١٦٩
ح ١٠

(كتاب) الحسبية ، تأليف محمد بن محمد بن الأخوة - ٧٢٩ هـ
كتب سنة ١٣١٢ هـ .

٦٦ ق ٢٧ س ٢٥٥ × ١٦٥ سم
نسخة جيدة ، خطها تعليق حسن ، المناوين بالحمرة
طبع .

١٣٥

الاعلام ٧ : ٢٦٣ ، معجم المؤلفين ١١ : ١٨١

١ - الاحكام السلطانية ، الفقه الاسلامي
أ - ابن الأخوة ، محمد بن محمد - ٧٢٩ هـ بد تاريخ
النسخ
ج - كتاب الحسبية .

کتاب الحسبہ

للعلامة الشهير بـابن الاخوة القرشي

علي الرحمة والرضوان

7

من فضله
تملكه الفقير الاله عز
جل زاده مصطفى
عنه

مكتبة جامعة الرياض - قدم المخطوطات

اسم الكتاب كتاب ال الرقم ١١٥

المؤلف محمد بن أحمد بن عبد الله بن أبي شير

تاریخ السخ

عدد الأوراق ٧٥ ————— المباحي ١٥٧٢

ملاحظات (تفصيلی ملاحظہ) ۱۷۹

১/২০০৯
১১/১১/১১

بسم الله الرحمن الرحيم
 قال عبد القدر الفقيه الى الله تعالى محمد بن محمد بن احمد عرف بابن الاخوة الفقيه
 شهاب الدين في هذا الاشهر بعقد الفقه الله تعالى رحمته وعفوه ولو اريد
 لجميع المسلمين الحمد لله الذي برأ النعم وفلق الحجب ولبسط الارض
 ورفع السماء عليها كالقبة وقسم اوراق الخلايق واجالهم ورتب لكل
 مقام ورتبه وجعل اهل المناصب الدينية منصب القضاء والمحبة احمد
 حمد يخفف منه بالقرآن واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة
 تمنحنا يوم القيمة كل ازية واشهد ان محمدا عبده ورسوله الذي كشف برسالته
 عن هذه الالة كل كربة ونفقه على من عاداه كجالي جهل وعينه صلى الله تعالى
 عليه وعلى آله واصحابه صلاة دائمة يكون لقاءها اشرف صحبه راجل محفة
 عند لقاء الجسد به **باب** فقد رايت ان اجمع في هذا الكتاب ما يستند
 من الاحكام الى الاحاديث النبوية على صاحبها افضل الصلوة والسلام ما يتفق
 به هذا المذهب لمنصب المحبة والنظر في مصالح الرعية ونسف احوال السوء
 وغير ذلك على الوجه المشروع ليكون ذلك عماد السياسة وقواما لرياسة
 فاستجوت الله تعالى في ذلك وضمنته طوقا من الاخيار وطرازه بالحكميات
 والآثار وبهت فيه على غنى المبيعات وتدليس ارباب المضاعفات ما
 يستحق من تصفح من ذوي الالاب والمعلوم المشهور ان الكتاب عنوان
 عقول الكتاب وجعله سبعين بابا يشتمل كل باب منها على فصول شتى
الباب الاول في شرائط المحبة وصفة المحب
الباب الثاني في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
الباب الثالث في الخمر والالة المحرمة
الباب الرابع في المحبة على اهل الذمة
الباب الخامس في المحبة على اهل الجوار
الباب السادس في المعاملات المنكرة
الباب السابع فيما يحرم على الرجال استعماله وما لا يحرم
الباب الثامن في المحبة على منكرات الاسواق
الباب التاسع في معرفة القضاة والارطال والتفيل والدرهم

الباب العاشر في معرفة الموازين والمكاييل والاوزاع
الباب الحادي عشر في المحبة على الطوائف والكلاب
الباب الثاني عشر في المحبة على الفرائين والجوارين
الباب الثالث عشر في المحبة على الشوائب
الباب الرابع عشر في المحبة على النفاقين
الباب الخامس عشر في المحبة على الكيودين والبواردين
الباب السادس عشر في المحبة على التجار
الباب السابع عشر في المحبة على الراسين
الباب الثامن عشر في المحبة على البطاحين
الباب التاسع عشر في المحبة على الشرايين
الباب العشرون في المحبة على الهرايين
الباب الحادي والعشرون في المحبة على قلايين السمك
الباب الثاني والعشرون في المحبة على قلايين الزلايين
الباب الثالث والعشرون في المحبة على الجلايين
الباب الرابع والعشرون في المحبة على الشرايين
الباب الخامس والعشرون في المحبة على العطارين والشاعين
الباب السادس والعشرون في المحبة على الباعين
الباب السابع والعشرون في المحبة على اللبائين
الباب الثامن والعشرون في المحبة على البرازين
الباب التاسع والعشرون في المحبة على الدلائين
الباب العشرون والعشرون في المحبة على الحاكين
الباب الحادي والثلاثون في المحبة على الجياطين والرواقين والقضاة
الباب الثاني والثلاثون في المحبة على الحريرين
الباب الثالث والثلاثون في المحبة على الصباغين
الباب الرابع والثلاثون في المحبة على القطانين
الباب الخامس والثلاثون في المحبة على الكتانين
الباب السادس والثلاثون في المحبة على الصيارف



الباب السابع والثلاثون في الحسبة على الصاغة
 الباب الثامن والثلاثون في الحسبة على النجاسين والحدادين
 الباب التاسع والثلاثون في الحسبة على الاساكفة
 الباب العاشر في الحسبة على البياطرة والدور
 الباب الحادي والاربعون في الحسبة على سيطرة الجيد والجوار والدواب
 الباب الثاني والاربعون في الحسبة على الحمامات
 الباب الثالث والاربعون في الحسبة على السدادين
 الباب الرابع والاربعون في الحسبة على القضاة والحجابين
 الباب الخامس والاربعون في الحسبة على الاطباء والكفاكين والمجبرين
 الباب السادس والاربعون في الحسبة على موبين الصبيان
 الباب السابع والاربعون في الحسبة على القوبة والمؤذنين
 الباب الثامن والاربعون في الحسبة على الوعاظ
 الباب التاسع والاربعون في الحسبة على المنجمن
 الباب العاشر في الحسبة على معرفة الحدود والتعزيرات وغير ذلك
 الباب الحادي والخمسون في القضاة والشهود
 الباب الثاني والخمسون في الدلالة والامارة وما يفقدوه من خالهم وما يتعلق بهم
 الباب الثالث والخمسون في ما يدرم المحتسب فقه
 الباب الرابع والخمسون في الحسبة على اصحاب السفن والمراكب
 الباب الخامس والخمسون في الحسبة على باعة قدور الخرف والكثيران
 الباب السادس والخمسون في الحسبة على الفاحرين والخصاريين
 الباب السابع والخمسون في الحسبة على الامارين والمسلاتين
 الباب الثامن والخمسون في الحسبة على المرادين
 الباب التاسع والخمسون في الحسبة على الخنازين وعشهم
 الباب الستون في الحسبة على الانثا طيين
 الباب الحادي والستون في الحسبة على معاصر الشجر والرنب الحار
 الباب الثاني والستون في الحسبة على الغرابيين
 الباب الثالث والستون في الحسبة على الدبائتين والبططيين

الباب الرابع والستون في الحسبة على اللبوسين
 الباب الخامس والستون في الحسبة على الفرائسين
 الباب السادس والستون في الحسبة على الحفريتين الجدران والكر
 الباب السابع والستون في الحسبة على النباين
 الباب الثامن والستون في الحسبة على الخشابين والقشاشين
 الباب التاسع والستون في الحسبة على النجارين والشاربين والنباين
 الباب العاشر والستون في الحسبة على تفصيل من امور الحسبة لم يذكر في غيره

الباب الاول في شرائط الحسبة وصفة المحتسب

الحسبة من قواعد الامور الدينية وقد كان ائمة الصدر الاول يشارونها
 بانفسهم ليعوم صلاحها وجبريل ثوابها وهي امر بالمعروف اذا ظهر تركه وهي
 عن المنكر اذا ظهر فعله واصلاح من الناس قال الله تعالى لا خير في كثير من
 نجواهم الا من امر بصدقة او معروف او اصلاح بين الناس والمحتسب من نفسه
 الامام او نائبه للنظر في احوال الرعية والكشف عن امورهم ومصلحتهم وايضا عام
 رماكولهم ومشرهم ومطوبهم ومساكنهم وطرقاتهم وامرهم بالمعروف ونهيهم عن
 المنكر ويحجب ان يكون المحتسب عاقلا بالغاضرا مسلما عدلا قادرا على تنفيذ الاحكام
 فلا يجوز ان يقضي بالمجون والكافر وان يكون ذاريا وبصيرة في الدين عارفا بحكام
 الشريعة ليعلم الحسن والقبيح فان الحسن ما حسنه الشرع والقبيح ما قبحه ولهذا
 المعنى كان طلب العلم فريضة على كل مسلم وهل يكون المحتسب من اهل الاجتهاد
 الشرعي او من اهل الاجتهاد العرفي فالذي ذهب اليه ابو سعيد الاصطخري ان
 له ان يحمل الناس فيما ينكره من الامور التي اختلف الفقهاء فيها على رايه
 واجتهاده فعلى هذا يجب ان يكون المحتسب عالما من اهل الاجتهاد في احكام
 الدين ليعهد رايه في ما لم يختلف فيه والدرجة الثانية ان من اهل الاجتهاد العرفي
 دون الشرعي بان يكون عارفا بالامكان المتفق عليها والفرق بين الاجتهادين
 ان الاجتهاد الشرعي ما روي فيه اصل ثبت حكمه بالشرع والاجتهاد العرفي ما ثبت
 حكمه بالعرف بدليل قوله تعالى خذ العفو وامر بالعرف **فصل** قال الامام الحسن
 علي بن محمد النوري رحمه الله تعالى اعلم ان الحسبة راسطة بين احكام القضاة
 واحكام المظالم فاما ما بينها وبين القضاة فهي موافقة لاحكام القضاة



ليجته

من وجهين ومقصود من وجهين ورأى عليه من وجهين فاما الوجهان في
سرافقتها لاحكام القضاة فاحدهما جواز الاستعانة اليه وساعده دعوى المستعدي
على المستعدي عليه في حقوق الادمين وليس هذا على عموم الدعاوى وانما يخص
ثلاثة انواع من الدعوى احدها ان يكون فيها يتعلق بحسب وتطيق في كسب
او وزن والثاني ما يتعلق بغش او تدليس في مبيع او ثمن والثالث فيما يتعلق
بمطل وتأخير له بن ستمحق مع الكفنة وانما جاز لنظره في هذه الانواع الثلاثة من
الدعاوى دون ما عدل من سائر الدعاوى لتعلقها بمكر طاهر هو منصوب لارائته
واختصاصها بمعروف بين هو مندوب اليه فانه لان موضوع الحقبة الزام
الحقوق والمعدية على استيفائها وليس للنظر فيها ان تجاوز ذلك الى الحكم
الناظر والفصل البات فهذا احد وجهي المرافقة والوجه الثاني ان الزام
المدعى عليه للخروج من الحق الذي عليه وليس هذا على العموم في كل الحقوق وانما هو خاص
في الحقوق التي جاز له سماع الدعوى فيها واذا وجبت باعتراف واقراء مع تمكنه
وايضا انه فيندم المقر المدعى بالخروج منها ودفعها الى شحقتها لان تأخيرها لها
منكر هو منصوب لارائته واما الوجهان في قصور با عن احكام القضاة فاحدهما قصور
عن سماع عموم الدعاوى الخارجة عن طوائف المنكرات من الدعاوى في العقود و
المعاملات وسائر الحقوق والمطالبات فلا يجوز ان يتدب سماع الدعوى لها
ولا ان يتعرض للحكم فيها لاني كثر الحقوق ولا في ثبوتها من درهم فمادونه الا ان
يرد ذلك اليه بنقض صريح يرد على اطلاق الحقبة فيجوز وبصر هذه الرأية جاز
بين قضاة وجبة فراعى فيه ان يكون من اهل الاجتهاد وان اقتصر به عن تطيق
الحقبة فالتقضاة والاحكام بالنظر في قليل ذلك وكثيره احق فهذا وجه والوجه
الثاني انها مقصورة على الحقوق المحترف بها فاما ما يتدخله التجاوه والتناكر
فلا يجوز له النظر فيه لان الحاكم فيها يقف على سماع بينة واحلاف يمين ولا يجوز
للمختب ان يسع بينة على اثبات الحق ولا ان يخلف بينا على نفي الحق القضاة
والاحكام بسماع البينة واحلاف الخصوم احق واما الوجهان في زيادتها على احكام
القضاة فاحدهما انه يجوز للنظر فيها ان يتعرض لتقصي ما امر به من المعروف وهي
عنه من المنكر وان لم يخبره خصم مستعد وليس للقاضي ان يتعرض لذلك الا بحضور
خصم يجوز له سماع الدعوى منه فان تعرض القاضي لذلك خرج عن منصب ولائته

وصار يجوز اني قاعدة نظره والثاني ان لناظر في الحقبة من سلاطة السلطة
واستطاعة المحاماة فيما يتعلق بالمنكرات ما ليس للقضاة لان الحقبة مرفوعة
الى الرتبة فلا يكون خروج المختب اليها بالسلطة والخلطة تجوز فيها ولا
خرقا والقضاة موضوع للحقبة فلهذا بالانارة والرفق ارحم وخروج عنها
الى سلاطة الحقبة تجوز وخرق لان موضوع كل واحد من المنصبين مختلف
فالخارج فيه خروج عن رتبة واما ما بين الحقبة والمظالم فبينهما شبهة مؤلف
وخرق مختلف فاما الشبه الجامع بينهما فمن وجهين احدهما ان موضوعهما
يسفر على الرتبة المختصة بسلطة السلطة وقوة الصرامة والثاني جواز
الغرض فيها لاسباب المصالح والتطلع الى الحار والعدوان الظاهر واما
الفرق بينهما فمن وجهين احدهما ان النظر في المظالم موضوع لما عجز عنه القضاة
والنظر في الحقبة موضوع لما رفته عنه القضاة ولذلك كانت رتبة المظالم اعلى
ورتبة الحقبة اخفض وجاز لوالي المظالم ان يوقع الى القضاة والمختب
ولم يجز للقاضي ان يوقع الى والي المظالم وجاز له ان يوقع الى المختب ولم يجز
للمختب ان يوقع الى واحد منهما فهذا الفرق الثاني انه يجوز لوالي المظالم ان يحكم
ولا يجوز له ان يحكم **فصل** المختب المتدبر من جهة السلطان لا من جهة
والنهي عن المنكر وهذا وان صرح من كل مسلم بالفرق فيه بين المختب والمنقطع
من عدة اوجه احدها ان فرضه متعين على المختب بحكم الولاية وفرضه على غيره
داخل في فرض الكفاية الثاني ان قيام المختب من حقوق نصرة الذي لا يجوز
ان يتدخل عليه وقيام المنقطع من توافقه على الذي لا يجوز ان يتدخل عليه غيره
الثالث انه منصوب للاستعانة اليه فيما يجب الحار به وليس المنقطع منصوب للاستعانة
الرابع ان على المختب اجابة من استعانة وليس على المنقطع اجابة الخامس ان
عليه ان يحث عن المنكرات الظاهرة ليصل الى الحار بها ويحصر عما ترك من المعروف
الظاهر لئلا يربا فانه وليس على غيره من المنقطع بحث ولا فحص السادس
ان له ان يتخذ على الحار به اعدا لانه عمل هو له منصوب اليه مندوب ليكون له امر
وعليه اقدار وليس للمنقطع ان يتخذ اعدا له السابع ان له ان يعز في المنكرات
الظاهرة ولا يجوز له ان يتخذ الى الهدوء وليس للمنقطع ان يعز على منكر الثامن ان له
ان يترق على خبته من بيت المال ولا يجوز للمنقطع ان يترق على الحار منكر التاسع

ان لا اجتهاد رايه فيما علق بالعرف ودون الشريعة كالمقاعد في الاسواق واخراج
 الاجتهاد فيه فيكون غير ذي نفع ذلك ما اوداه اجتهاده اليه وليس به القطوع فنهو به
 الفروق بين من يحب بوليته السلطان وبين من يقطع **فصل** اول ما يجب
 على المحب ان لا يكون قوله مخالفا لفعله فقد قال تعالى في ذم بني اسرائيل انهم
 الناس بالبر وتسمون انفسكم وروى ان رسولا الله تعالى عليه وسلم قال رايته
 ليلة اسرى به رجلا لا يقرض السهم وسقا لهم كلما فرغت عادت فقلت من هو لا
 يا جبريل قال خطباء اشك الذين يأمرون الناس بالبر وينذرون انفسهم وقال
 ثانيا محب من يحب عليه السلام لما نهى قومه عن تجسس الكوازين ونقص الكواكيل
 وما اريد ان اخالفكم الى ما اناكم عنه ان اريد الا اصلاح ما استطعت ولا يكون
 كما قيل **لانه عن خلق ومانع منه** عار عليك اذا عفت عظيم
فصل ويجب على المحب ان يقصده بقوله وفعله وجها لله تعالى وطيب رضاء
 خالص اليه لا يشوب فيه طمعية رياء ولا مراءاة ويجب في رياسة من فقه الخلق
 ومخافة انباء الجسس فان من تواضع له عليه رداء القول وعلم التوفيق ويعرف
 لفر القلوب بهاء وجلالة ومبادرة الى قوله بالسمع والطاعة قال النبي صلى الله
 تعالى عليه وسلم من اراد من الناس بسخط الله وكلمته الله الى الناس ومن اسخط الناس
 برضا الله كفاه الله منة الناس ومن احسن فيما بينه وبين الله احسن الله فيما بينه
 وبين الناس ومن اصلى سريرة اصلى الله علائقه **فصل** وينبغي للمحب ان يكون
 مواظبا على سنن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من تقصير الشارب وتب
 الابط وحسن العانة وتقليم الاظفار ونظافة البدن والتعطر بالمسك وتجويز ذلك
 مع القيام على الفرائض وقد حكى ان رجلا حضر بعض الامراء وطلب تولية المحبة
 وقد طال شدة وعظم فاه من لوله واذا لم يسئل فقال له امض واحب على
 نفسك ثم اطلب المحبة على الناس ومن الشروط اللازمة للمحب ان يكون عفيفا
 عن اموال الناس متورعا عن قبول الهدية من المتعجبين واداب الصباغات
 فان ذلك رشوة وقد قال صلى الله تعالى عليه وسلم لعن الله الراشي والمرتشي
 ولان التعفف عن ذلك اصون لرضه واقوم لهيبته ومن ادب المحب بتقبل
 العلائق روى عن بعض المشايخ انه كان له سمور وكان يأخذ من قصاب

صلى الله

ل
 منافاة
 التي اسم

نور الخفاء

كل يوم شيئا من العذبة لندره فرائى على القصاب شكر افضل الدار واخرج
 السمور ثم جاء واحب القصاب فقال القصاب لا اعطيك بعد اليوم
 فقال الشيخ ما احسنت عليك الا بعد اخراج السمور وقطع الطمع منك
 وان يفرم عكائه واعوانه الشرط فان علم ان احدا منهم تعدي صرفة عنه
فصل ولكن سمته احسن سميت من طلاقة الوجه وسهولة الاخلاق ومجانة الكبر
 وذلك البغ في استمالة القلوب وحصول الالفة قال تعالى فيما رحمة من الله
 انت لهم ولولت فطنا غليظ الفك لا نقضوا من حركك ولان الاعلاط
 في الزجر ربما اغرى بالعصية والتعصيف بالمرطقة ينفر القلوب حكى ان رجلا
 دخل على المأمون فامر به معروف ونهاه عن شكر واعلظ له في القول فقال
 له المأمون يا هذا ان الله تعالى اكرم من هو خير منك بالانة القول لمن هو شر مني
 فقال لموسى وهو من اولاد سلها الى فرعون فقول له قولنا لينا عليه نذرا وكشيت
 ثم اعرض عنه ولم يلتفت اليه ولان الرجل قد خال بالرفق بالانبيال بالنعيف
 كما قال صلى الله تعالى عليه وسلم ان الله رفيق يحب كل رفيق ويعطي على الرفق
 ما لا يعطي على النعيف

الباب الثاني في الامور المعروفة والنهي عن المنكر

الامر بالمعروف والنهي عن المنكر قاعدة باب المحبة واصله وموضوعه وهو المأمور الذي
 بعث الله به رسلا وانزل به كتيب ووصف به هذه الامة وقطعها لاجل على سائر
 الامم التي اخرجت للناس وهذا واجب على كل مسلم قادر وهو فرض كفاية وليس
 فرض عين على القادر الذي لا يتم به غيره من ذوى الولاية والسلطان فاعلم من
 الوجوب ما ليس على غيره فان مناط الوجوب هو القدرة فيجب على القادر ما لا
 يجب على العاجز قال الله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم وجميع الولايات الاسلامية
 مقصودها الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وقد طوى بساطه واهل علمه وعلمه وضعفت
 اليدانة وحلت الفقرة ونشت الجهالات وانتشر الفساد في الارض واتسع الخرق
 وخرت البلاد ونشت العباد وكان الذي خضا ان يكون فانما هو وانا اليه
 راجعون اذ قد اندرس من هذا القطب علمه وعلمه فانحن بالكلية حقيقة ورسمه
 واستولت على القلوب مداهنة الخلق وانحفت عنه مراقبة الخالق فاستسل
 الناس في اتباع الهوى والشهوات استرسال اليها ثم وعز على سبط الارض

بفتح

من صادق لا تأخذ في اسمه لومة لائم فمن سعى في خلاف هذه الفقرة وسد هذه
الثمة اما تكفلا بغيرها او سقلا لتفديها مجردا عن هذه السنة الدائرة
فانها باعبارها ومشتريا في اجاباتها واستاناس بين الحق باحسابه يقال بها
درجات القرب دون اجناسه ويوجز على صالح عمله وبما يكل في الاخرة ثمرة غزاه
وقد ورد في الحديث على الامر بالمعروف والنهي عن المنكر آيات وصحاح احاديث
وانما يتعطل بها الموثق ويعتبر بها اولو الابصار **اما الآيات** فقد قال الله تعالى
ولكن شكر الله يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وانك
هم المفلحون وقال تعالى كنتم خير امة اخرجت للناس تأمرون بالمعروف وينهون
عن المنكر وقال تعالى والمؤمنون والمؤمنات بعضهم اولياء بعض يأمرون بالمعروف
وينهون عن المنكر وقال تعالى الذين ان مكناهم في الارض اقاموا الصلوة واتوا
الزكاة وادوا بالمعروف ونهوا عن المنكر فممن ذلك بالصلوة والزكاة في لغت
الصالحين وقال تعالى وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان
وهذا امر خرم ومعنى التعاون الحق عليه وتسهيل طريق الخير وسد سبيل الشر
والعدوان بحسب الامكان وقال تعالى لا خير في كثير من نجواهم الا من ارصده
او معروف او اصلاح بين الناس ومن يفعل ذلك استغفار مرصاة الله فسوف
يؤتيه اجر عظيم وقال تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتضوا فاصحوا بينهما
فان لغت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي الى امر الله فان فالت
فاصلوا بينهما بالعدل واقتطوا ان الله يحب القسطين انما المؤمنون اخوة فاصحوا
بين اخويكم واتقوا الله لعلمكم ترحمون **واما الاخبار فيها** فقال صلى الله عليه وسلم
تأمرن بالمعروف وتنهون عن المنكر او ليسلطن الله شراركم على خياركم فلا يستجاب
لهم وقال صلى الله عليه وسلم لشكرن المنكر وتأمرن بالمعروف اوليكم الله
لا يبالى من علم وقال صلى الله عليه وسلم ان قوم راوا الظالم فلم يأخذوا على
يده او المنكر فلم يغيروه علمهم الله بعقابهم **وروي عن ابي بكر الصديق** رضي الله تعالى عنه
انه خطب يوما فقال ايها الناس انكم تقرن هذه الآية بايها الذين اساء عليكم
انفسكم لا يفرقكم من ضل اذا اهتدتم الى الله مرجعكم وانما سمع رسول الله صلى
تعالى عليه وسلم يقول ما من قوم علموا بالمعاصي وفيهم من يقدر ان ينكر عليهم فلم
يفعل الا يدرك ان بعهم الله بعذاب من عنده **وروي ثعلبة الحنسي** انه سأل

رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تفسير قوله تعالى لا ينفعكم من ضل اذا
اهتدتم فقال يا ثعلبة مر بالمعروف وانك عن المنكر فاذا رايت نجوا مطاعا
وهوى متبعا ودنيا مدثرة وانحجاب كل ذي رأى برأيه ففعلك نفسك ودع
العدام ان من ورأكم فقتلنا كقطع الليل المظلم الحديث وقال علي ابن ابي طالب
رضي الله تعالى عنه افضل الجهاد الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وستات
المنافقين فمن امر بالمعروف شدة ظهر المؤمنين ومن نهى عن المنكر ارغم انف
المنافقين ومن ابغض وعصب الله عصب الله وقال ابو الدرداء ان تأمرن
بالمعروف وتنهون عن المنكر او ليسلطن الله عليكم سلطانا ظالما لا يحل كبيركم
ولا رجم صغيركم ويدعوا خياركم فلا يستجاب لهم وتستغفرون فلا يغفر لكم ولا
تستغفرون فلا تنفرون وقال حذيفة ياتي على الناس زمان لا يكون جنة
علماء راجب اليهم من مؤمن بامرهم بالمعروف ونهواهم عن المنكر وقال عمر ابن الخطاب
رضي الله تعالى عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يبس القوم
قوم لا يأمرون بالمعروف ويبس القوم قوم لا يأمرون بالمعروف ولا ينهون عن المنكر
وقال الله تعالى فجزا عن شجب لما نهى قومه ولا تقصوا المكيا والميزان ان اراكم
بخير وان اخاف عليكم عذاب يوم مخطط ويا قوم اوفوا المكيا والميزان بالقيط
ولا تغشوا في الارض مفدين وقال تعالى اوفوا الكيل ولا تكونوا من الخسرين وزنوا
بالقسط من السقيم ولا تبغوا الناس شيئا بهم ولا تغشوا في الارض مفدين وقال
صلى الله تعالى عليه وسلم لا يامر بالمعروف ولا ينهي عن المنكر الا رفيق فيما يأمرون به
فيما ينهي عنه حكم فيما يأمرون به حكم فيما ينهي عنه وهذا يدل ان لا يشترط ان يكون فقيها
مطلقا بل فيما يأمرون به او ينهي عنه ويعني ان يكون المتصدي لذلك صورا فان الصبر
وتحمل سس الاذى اذ ب من اداب الحجة ولذلك قيد الله تعالى الصبر حاكيا عن
لقمان يا بني اقم الصلوة وامر بالمعروف وانك عن المنكر واصبر على ما احابك ان
ذلك من عزم الامور وقال صلى الله عليه وسلم ما من عين رأت منكر افلم
تغيره الا ابكاها الله يوم القيمة وان كان وليا له وقال صلى الله عليه وسلم
من رأى منكرا فغيره بيده فان لم يستطع فبسا فان لم يستطع فقلبه وهو
اضعف الايمان وقال الحسن البصري قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
افضل شهادة اني رجع ق ام الى ام جائر فامر بالمعروف ونهوا عن المنكر ففقه

على ذلك فذلك شهيد منزلة في الجنة من حمة وجعفر الى غيره ذلك من الايات
والاجار والقصص والآثار **فصل** في العرف والمكرهات كالمكروهات
والنهار واذا ظهر هذا غاب هذا فان المكون ما هو من العرف الذي هو العادة
التي عرفها الناس وعلموا والمكره هو الذي انكره العقول والقلوب عند رؤيته
فان العرف الحق الذي لم يزل ولا يزال هو انه تعالى ومخلوقاته في الملك المملوك
والعرش والجبروت لم تعرف الا آياته زبانا ولم تعرف طاعة الا طاعته فكان التعبد
له والقيام بحقه هو العرف فقط على خلق الشفكان ووزنهما وحدت المعاني
على ايديهما صار العصيان والمخالفة منكرات في المنة العقول والقلوب لانها
لم تألف ولم تعهد ولا كان له اصل في العرف الذي تقدم عند الخلق كلها ولهذا
اذا جاءت القيمة وضيت الدنيا التي ظهرت فيها المناكر لم يكن المنكر اثر ولا وجود
وانقاد وطاع اهل المنكر حين يرون ان القوة به جميعا ولم يبق من المكون
مقدار ذرة من العصيان وقال بعض العلماء العرف كل فعل او قول او قصد
حسن شرعا والمكره كل فعل او قول او قصد فمض شرعا والافكار من ترك الواجب
وفعل المحرام واجب ومن ترك المكروه وفعل المكروه مندوب والافكار بالبدن
امكن والافكار بالان والافكار بالقلب وعلى الناس والولادة فعل ذلك واعانة
من يعلم وتقوية فانه حفظ للدين ويجب الاخذ بالواجب وبما في الانكار
بالاسهل فان زال والا غلط فان زال والافكار الى الامام ولا ينكر على غيره مكلف
الا تأديبا وزجرا ولا على ذي لا يجهل بالمتك **فصل** في الامور الموقوفة فيقسم
الى ثلاثة اقسام احدها ما يتعلق بحقوق الله تعالى والثاني ما يتعلق بحقوق
الاديين والثالث ما يكون مشتركا بينهما فاما الموقوف بحقوق الله تعالى ففرضان
احدهما ما يدرم الامر في الجماعة دون الانفراد كترك الجمعة في وطن مسكون فان
كانت اعداؤه انفق على انعقاد الجمعة بهم كالأربعين فما زاد فواجب ان يأخذهم
باقامتها ويأمرهم بفعلها ويؤدب على الانحلال بها وان كان اعداؤه اختلف في
انعقاد الجمعة بهم فلم يلهم اربعة احوال احدها ان يتفق رايه ورأي القوم على انعقاد
الجمعة بذلك العدد فواجب عليه ان يأمرهم باقامتها وعليهم ان يسارعوا الى امره
بها ويكون في تأديبهم على تركها اليقين من تأديبه على ترك ما انعقد الاجماع عليه
والحال الثانية ان يتفق رايه ورأي القوم على ان الجمعة لا تنعقد بهم فلا يجبر

ان يأمرهم باقامتها وهو بالهوى عنها لم يثبت الحق والحالة الثالثة ان يرى القوم
انعقاد الجمعة بهم ولا يراه المحجب فلا يجبر ان يبايعهم فيها ولا يأمرها فيها
لا يراه ولا يجبر ان يبايعهم عنها ويخبرهم مما يرون فرضا عليهم والحالة الرابعة ان يرى
المحجب انعقاد الجمعة بهم ولا يراه القوم فهذا مما في استمرار تركه تعطيل الجمعة
مع تطاول الزمان وبعده وكثرة العدد وزيادة من فعل المحجب ان يأمرهم باقامتها
اعتبارا بهذا المعنى ام لا على وجهين لا صاحب الشئ في رضاه عنه احد هما وهو مقتضى
قول ابي سعيد الاصطخري انه يجوز ان يأمرهم باقامتها اعتبارا بالمصلحة لئلا
ينشأ الصغير على تركها فيظن انها تسقط مع زيادة العدد كما تسقط بقصاصة
نقد راعي زباد مثل هذا في صلوة الناس في حائض البصرة والكوفة فانهم كانوا اذا
صلوا في صحنه فرفعوا من السجود وسجوا جبا بهم من الزباد فامر بانقضاء الصحن في صحن
المسجد الجامع وقال ليست آمن ان يطول الزمان فيظن الصغيرة اذ ان
مسح الجمعة من اثر السجود سنة في الصلوة والوجه الثاني انه لا يتعذر لامرهم بها
لانه ليس له حمل الناس على اعتقاده ولا ان يأخذهم في الدين براه مع تسويج
الاجتهاد فيه وانهم يعتقدون ان نقصان العدد يسع من اجزاء الجمعة واما امرهم
بعقد العبد فله ان يأمرهم بها وهل يكون الامر بها من الحقوق الثلاثة او من الحقوق
الخارجة على وجهين من اختلاف اصحاب الشئ ففيها هل هي مسنونة او من فروع
الكفاية فان قيل انها مسنونة كان الامر بها ندبا وان قيل انها من فروع الكفاية
كان الامر بها حتما فاما صلوة الجماعة في المساجد واقامة الاذان فيها للصلوات
فمن شعار الاسلام وعلامات التعبد التي فرق بها رسول الله صلى الله عليه وسلم
بين دار الاسلام ودار الشرك فاذا اجتمع اهل بلد او محلة على تعطيل الجماعة في
مساجدهم وترك الاذان في اوقات صلواتهم كان الخشب مندوبا اليهم بالادان
والجماعة في الصلوات وهل ذلك واجب عليه بايم تركه او مستحب له شاي على فعله على
وجهين من اختلاف اصحاب الشئ في انفاق اهل بلد على ترك الاذان واقامة
والجماعة وهل يلزم السلطان محاربتهم عليه ام لا فاما من ترك صلوة الجمعة من احوار
الناس او ترك الاذان واقامة الصلاة فلا اعتراض للمحجب عليه اذا لم يجعل عادة
والفلا لانها من الذنوب الذي يسقط بالاعتذار الا ان يقتصر به استثناء او يجعله العفا
وعادة ويخاف تعدي ذلك الى غيره في الاقتداء به فيزاعى به حكم المصلحة به في دفعه



علم استهان به سن سن عبادته ويكون وعبد على ترك الجماعة معتبرا بنزاه حاله كما
روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان قال لقد ايمت ان امر اصحابي ان يجمعوا خطبا
وامر بالصلوة فيؤذن لها ويقام ثم اخاف الى منازل اقدام لا يحضرون الصلوة فخرجت
عليهم واما ما يترتب احاد الناس وافرادهم فكذلك الصلوة حتى يخرج وقتها فيذكرها
ويؤمر بصلتها ويراعى جواب عنها فان قال تركتها لبيان حجة على فعلها بعد ذكره ولم يرد
وان قال تركتها لتوان وهو ان اورد زجرا واحدة بصلتها جبره لا اعتراض على من اخرها
والوقت باق لا خلاف الفقهاء في فضل التاخير ولكن لو كانت الجماعات في بلد قد نقص
الهدى على تأخير صلواتهم الى آخره والمختب يرى فضل تعجيلها فيكون ان يامرهم بالتعجيل على
وجهين لان اعتبار جميع الناس لتأخيرها يفضي بالضعف الناشئ الى اعتقاد ان هذا هو
الوقت دون ما تقدم ولو عملها بعضهم ترك من اخرها منهم وما يراه من التأخير فاما ما لا
والفقدت في الصلوات او اخالف فيه رأي المختب فلا اعتراض له فيه بامر ولا نهي وان
كان يرى خلافه اذا كان ما يفعل مسوغا من الاجتهاد لم يخرج عن معنى ما قد ساءه وكذلك
الظهاره اذا فعلها على وجه سائق يخالف فيه رأي المختب من ازالة النجاسة بالماء ثلثات
والوضوء بما تغير بالماء دورات الطهارة او الاقتصار على مسح اقل الراس او العقد
عن قدر الدرهم من النجاسات فلا اعتراض له في شيء من ذلك بامر ولا نهي وكان له في
اعتراضه عليهم في الرضا بنسبة التبرع عند عدم الماء وجهان لما فيه من الاقتصار الى استباحة
على كل حال فانه ربما اكل الى الشكر من شربه ثم على نظائر هذا المثال تكون او امره بكونه
في حقوق الله تعالى

فصل واما الامور المعروفة في حقوق الاديبيين فضرمان عام وخاص فاما العام
فما لا بد ان تعطل شرب او استهديم سورة او كان بطرقه بنو السبل من ذوي الحاجات
تلفه عن عهدهم فان كان في بيت المال مال لم يتوجه عليهم فيه ضرر امر باصلاح شربهم
وبناء سورهم وبعدون بنو السبل من الاجبيانهم لانها حقوق تترتب على بيت المال ووزنهم
وكذلك لو استهدمت مساجدهم وجوامعهم فاما اذا اعتد ببيت المال كان الامر
بنبناء سورهم واصلاح شربهم وعلمارة مساجدهم وجوامعهم ومراعاة بنو السبل منهم
مستوجبا الى كافة ذولا المكنة منهم ولا يخفى احد منهم في الامر به وان شرع ذوو المكنة
في علمه وفي مراعاة بنو السبل وما يشروا القيام به بسقط عن المختب حق الامر
ولم يلزمهم الاستئذان في مراعاة بنو السبل ولا في بناء ما كان مهدوما ولكن لو ارادوا

هم ما يعبدون بناء من المستهديم والمستهدم لم يكن لهم الاقدام على بدمه فيما
عم اهل البلد من سورة وجامعه الا بالاستئذان والى الامر دون المختب لياؤن
لهم في بدمه بعد تعيينهم القيام بعمارة وجاز فيما خص من المساجد في العشاء
والصايل ان لا يستأذنه وعلى المختب ان يأخذهم ببناء ما يدمونه وليس
له ان يأخذهم ببنائهم ما استأذنه فاما اذا كف ذوو المكنة عن بناء ما استهدم
وعلمارة ما استهديم فان كان المقام في البلد مكنة وكان الشرب وان قل مقتضا لزمهم
واياه وان تعذر المقام في البلد تعطل شربه وانما حاض سورة نظر فان كان البلد
نظرا يضرب الاسلام فخطبه لم يخرج لولي الامر ان يفسح في الانتقال عنه وكان حكمه
حكم النوازل اذا حدثت في قيام كافة ذوى المكنة به وكان تأثر المختب في مثل
هذا اعلام السلطان به وترغب اهل المكنة في علمه وان لم يكن في البلد نفر امضا
بدار الاسلام كان امره ايسر وحكمه اخف ولم يكن للمختب ان يأخذ اهل جبر
بعمارة لان السلطان احق ان يقوم به ولو اعوزته المال فيسجده فيقول لهم
المختب ما استهديم عجز السلطان عنه انتم تحيرون بين الانتقال عنه او الترام
ما يعرف في مصالحه التي يمكن معها دوام استيظانه فان اجابوه الى الترام لم ذلك
كلف جماعتهم ما سمح به نفوسهم ولم يخرج ان يأخذ كل واحد منهم في عينه ان يترجم جبرا
مالا سمح به نفسه من قليل ولا كثير ويقول يخرج كل واحد منكم ما سهل عليه وطالب
نفسه ومن اعوزته المال اعان بالعمل حتى اذا اضعفت كفاية الصلوة او بلوغ
اجتماعها ليعان كل واحد من اهل المكنة قدر الطاب به نفسا شرع جفته في عمل الصلوة
واخذ كل خاص من الجماعة بالترام ما ضمنه وان كان مثل هذا الضمان لا يلزم في الكمال
الخاصة لان حكم ما عم من المصالح موسع فكان حكم الضمان فيه اوسع واذا تمت
هذه المصلحة لم يكن للمختب ان يتقدم بالقيام بها حتى يستأذن السلطان فيها
للا تعير بالتفرق مضافا عليه اذ ليس هذه المصلحة من نفوذ حصة فان قلت
وتشق استئذان السلطان فيها او خيف زيادة الضرر لبعده استئذانه جاز فتر
فيها من غير استئذان واما الخاص فالحقوق اذا اطلقت والديون اذا اقرت
فالمختب ان يامر بالخروج منها مع المكنة اذا استغناه اصحاب الحقوق وليس له
ان يحبس بها لان الحبس حكم ولا ان يلزم عليها لان لصاحب الحق ان يلزمه
ليس له الاخذ بنفقات الاقارب لا فقار ذلك الى اجتهاد شرعي فيمن يجب له

ويجب عليه الا ان يكون الحاكم قد فرضها فيجوز له ان يأخذ له ما دونهما وكذلك كفاية
 من تحت كفاية من الصغار ولا اعتراض له فيها حتى يحكم بها الحاكم فيجوز حينئذ
 للحجت ان يأمر بالقصاص بها على الشرط المستحق فيها وانما يقول الرضا والوراع
 فليس له ان يأمر فيها اعيان الناس واحادهم ويجوز ان يأمر بها على العموم حتى على
 التعاون بالبر والتقوى ثم على هذا المثال تكون اوامره بالمعروف في حقوق الايمان
فصل واما الامور المعروفة فيما كان مشتركاً بين حقوق الله تعالى وحقوق الايمان
 فلما خذ الاوليات بحاج الامام من كفايتها اذا جلتين والزام النساء احكام العدة
 اذا فورقن وكذا نأوب من خالف في العدة من النساء وليس له نأوب من استغ
 من الاوليات ومن نفي ذلك قد ثبت فرائض الله وحقوق الله اخذها باحكام الآباء جبراً
 وعزراً على النفي اذ لا يأخذ الله بحقوق العبد والامارة وان لا يحلفون
 من الاعمال ما لا يطيقون وكذلك ارباب البهائم يأخذهم بعلومهم اذا قصروا
 وان لا يستعملوا فيما لا يطيقون ومن اخذ لفظاً وقصر في كفايته امره ان يقوم
 بحقوق النفاذ من التام كفايته او تسليمه الى من يترتها ويقوم بها وكذلك
 الفعال واجد الفعال اذا قصر فيها اخذته بنقل ذلك من القصاص بها او تسليمها الى من
 يقوم بها ويكون ضماناً للضمان بالتقصير ولا يكون ضماناً لللفظ واذا اسلم
 الضمان الى غيره ضمنها ولا يضمن اللفظ بالتسليم الى غيره ثم على هذا المثال يكون
 امره بالمعروف في الحقوق المشتركة **فصل** واما النهي عن المنكرات فيقسم ايضا
 الى ثلاثة اقسام احدها ما كان من حقوق الله تعالى والثاني ما كان من حقوق الايمان
 والثالث ما كان مشتركاً بين الحقين فاما النهي عنها في حقوق الله تعالى فعمل ثلاثة
 اقسام احدها ما يتعلق بالعبادات والثاني ما يتعلق بالمعظورات والثالث ما يتعلق
 بالمعاملات فاما ما يتعلق بالعبادات فيكالها صفة مخالفة جهاتها المستوعبة والتقية
 تغير اوصافها المستوعبة مثل من يقصد الجهر في صلوة الاسراء والاسرار في صلوة
 الجهر او يزيد في الصلوة او في الاذان اذ كانا غير مستوعبة فله حجب الجهر ونأوب
 المعانة فيها اذ لم يقبل بما ارادته امام متوسع وكذلك اذا اخل بتطهير جسده او ثوبه
 او وضع صلاته المزمرة عليه اذا تحقق ذلك منه ولا يؤخذ به بالنهي ولا بالظنون كالتحذير
 على من بعض الناطق في الحسنة ان سأل رجلاً واخطا الى المسجد فيعلم ان من دخل بهما
 بيت طهارة فلما اكتم ذلك اراد خلافة عليه وهذا جهل من فاعله فقدى فيه احكام الحسنة

ولا يجب من النكاح الا ان يرضى
 من ذلك ما لا يخلو عن العادة
 فيكون نكاحاً

وعليه فيه سوء الظنة وكذا الموطن برجل ان يترك الفصل من الجاهة او يترك
 الصلوة والصيام لم يؤخذ به بالنهي ولم يعاطى بالانكار ولكن يجوز له بالنهي ان يعطى
 ويجز من عذاب الله على اسقاط حقوقه والافعال بمفروضاته فان رآه يأكل
 في شهر رمضان لم يقدم على تأديبه الا بعد سماعه من سب الكلم اذا التفت اجزاء
 منها كان مريضاً او مسافراً او يترنم المسحاة او اظهرت منه امارات الرب فان ذكر
 من الاعتداء ما يجتهد حاله كلف عن زجره وامره باخفاء الكلم لئلا يرض نفسه للفتنة
 ولئلا يقدي به من ذوي الجهالة ولا يلزم احلافه عند استرانه بقوله لانه يؤول الى
 امانته فان لم يذكر عذراً جاهراً بالانكار عليه مجاهرة روع وادبه نأوب زجر وكذا العلم
 عذره في الاكل المنكر عليه المجاهرة بتعريض نفسه للفتنة ولئلا يقدي به من ذوي الجهالة
 فمن لا يميز عذره من غيره واما المنع من اخراج الزكاة فان كان من الاموال
 الظاهرة فتعامل الصدقة ياخذها منه جبراً حتى وهو يعززه على الغلول ان لم يجد
 له عذراً حق وان كان من الاموال الباطنة فيجوز ان يكون المنع احض بالانكار
 عليه من عامل الصدقة لانه لا اعتراض للعامل في الاموال الباطنة ويجوز ان يكون
 العامل بالانكار عليه احض لانه لو دفعها لاجزائه ويكون تأديبه معصراً بشراجه حال
 في الانتفاع من اخراج زكاته فان ذكره ان يخرجها سراً وكل الى امانته فيها وان رأى رجلاً
 يتصرف بسطة الناس في طلب الصدقة وعلم انه غني اما مال او عمل انكره عليه وادبه
 فيه وكان المحجب بالانكار احض من عامل الصدقة قد فعل عمر رضي الله تعالى عنه
 مثل ذلك بقوم من اهل الصدقة وكذا رأى عليه آثار النفي وهو يبالى الناس اعلم
 خرجها على المستحق عنها ولم ينكره عليه ليجوز ان يكون في الباطن فقيراً واذا تعرض
 للمسئلة ودخله وقوة على العمل زجره وامره ان يتعرض للاخفاف بجلده فان اقام
 على المسئلة عززه حتى يقطع عنها وان دعت الحالة عند الحاج من حريت عليه المسئلة بمال
 او عمل الى ان يفيق على ذي المال جبراً من مال او دياراً او العمل وينفق عليه من اجرة لم
 يكن للمحجب ان يفضل ذلك بنفسه لان هذا حكم الحاكم به احق فرفع امره الى الحاكم
 لتبطل ذلك او ياذن فيه واذا وجد من يتعهد بحكم الشرع وليس من الله من نفسه
 او واعداً ولم يامن اغترار الناس به في سوء تأويل او تحريف جواب المنكر عليه القدي
 لما ليس هو من الله واظهر امره للفتنة به ومن اشكل عليه امره لم يقدم عليه بالانكار
 الا بعد الاختيار قد مر على ابن ابي طالب عليه السلام بالحسن البصري وهو يتكلم على الناس

فاجبه فقال لا ما عباد الدين فقال الدرع قال فما افته قال الطمع قال نعم الآن
ان شئت وكذا لو ابتدع بعض النسب الى العلم قولاً خرف به الاجماع وخالف
فيه النص ورد قول علماء عصره اكثره عليه وزجره عنه فان قطع كتاب والآفاق
بتهذيب الدين الحق واذا تعرض بعض المفسرين لكتاب الله تعالى بما يدل على فيه عن
ظاهر التنزيل الى باطن بدعة تختلف لعمق معانيه او تغر بعض الرواة باحداث منابر
تفرق منها القدس او يفسد بها التاويل كان على المحتجب الخار ذلك والمنع منه وهذا
انما يصح منه الخاره اذا تم غرضه الصحيح من الفساد والحق من الباطل وذلك
من احد وجهين اما ان يكون بقدرة في العلم واجتهاده فيه حتى لا يخفى ذلك عليه واما
بان يتفق علماء الوقت على الخاره وابتداعه فيستعدونه فيه فيقول في الانكار على قائلهم
وفي المنع منه على اتفاقهم فان الخطر عظيم والمحتجب الجاهل ان خاض فيها لا يعلم كان ما يفسده
اكثر مما يصلح ولهذا قالوا العام لا يحب الا في الجليات فاما ما يعلم كونه شراً بالاضافة
الى الفقيه واجتهاده فلا يجوز للعالم المحبة فيه فانه ربما يقصد الى شكر ففسده معروف
والى معروف ففسده شكر او ربما ادى الى وجوه من الخلل كثيرة **فصل** واما ما يتعلق
بالمخططات فهو ان يمنع الناس من مواقف الرب ومطالع النعمه فقد قال النبي صلى
الله عليه وسلم دع ما يريك الى ما لا يريك فيقدم الانكار ولا يعجل بالتأديب قبل
الانه ارحم من ابراهيم الخفي ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه نهى الرجال ان يطوفوا مع
النساء فرائى رجلاً يصلي مع النساء فصره بالبدرة فقال الرجل والله لئن كنت
لقد ظلمتني ولئن كنت اسأت فما اعلتني فقال عمر ما شهدت غريمي قال ما شهدت لك
عزته قال الحق اليه البدرة وقال لا اقض قال لا اقض اليوم قال فاعف عني قال لا اعف
فاقر قال على ذلك ثم لقيه من الغد فتغير لونه عمر فقال للرجل يا امير المؤمنين كائن اري
ما كان مني قد اسرع فيك قال اجل قال فاشهد اني قد عرفت منك واذا اراني وقف
رجل مع امرأة في طريق سابل لم تظهر منهما امارات الرب لم يعترض عليهما بجز ولا انكار
فما يجد الناس بد من هذا وان كانت الوقفة في طريق خال فمخلد المكان ربه فينكر
ولا يعجل بالتأديب عليهما خذرا من ان يكون ذات محوم وليقتل ان كانت ذات محوم فعضها
عن مواقف الرب وان كانت اجنبية فخفف الله تعالى من خلوة تدريك الى معصية الله
فقال ولكن زجره بحسب الامارات حكى ابو الازهر ان ابن عائشة راي رجلاً يحكم امرأة
في طريق فقال له ان كانت فرسك انه لفيج بك ان تكلمها بين الناس وان لم تكن فرسك

فما اتبع ثم دلى عنه وجلس للناس بحديثهم فاذا برقة فذا القيت في حجره مكتوب فيها
ان التي البصر من سمواتها كلها رسول
اوت الى رسالتك كادت لها نفسي تسيل
من فائز الا الحظ بحجوب ذنب حمرة ردف تفضل
تشكبا قوس الصبا برمي وليس له رسل
فلوان اذ بك بنيت حتى تسبح ما تقول
رايت ما يتحقق من امرى هو الحسن الجميل
فقرا ابن عائشة ووجد على راسها مكتوباً ابو نؤاس فقال ابن عائشة مالي والعرض
لابي نؤاس وهذا القدر من النكاح ابن عائشة كاف لشدة ولا يكون لمن ذنب لانكار من ولاية
الحبة كافياً وليس فيما قال ابو نؤاس تصريح بفجور الاحمال ان يكون اشارة الى ذات
محرم وان كانت شواهد حاله وفحوى كلامه ينطقان بفجوره وربسته فيكون من مثل ابي
نؤاس شكرا وان جاز ان لا يكون من غيره شكرا فاذا راي المحتجب في هذه الحال ما يكره
تأني وتفحص وراعى شواهد الحال ولم يعجل بالانكار قبل الاستخار كالذي رواه ابن
ابي الزناد عن هشام بن عروة قال بينما عمر بن الخطاب رضي الله عنه يطوف بالبيت
اذ راي رجلاً يطوف وعلى عاتقه امرأة مثل المهابة يعني حساً وجمالاً وهو يتقدم
عدت لهدى جملاً ذلولاً **فصل** سوطا اتبع السهول
اعد لها بالكف ان يتكلم احد ران سقط او تزولا
ارجو ذاك نالما جزلاً
فقال لعمر رضي الله عنه يا عبد الله من هذه التي وهبت لها حلك فقال امرأتى
يا امير المؤمنين وانها حمقاء مرغاة اقول فقامه لاسق لها خامة فقال له مالك لا تطلقها
قال انها حسنة لا تفرك وام صبيان لا تترك قال فتألمك بهما قال ابو زيد المرقم
المخطوط فتم يقدم عليه بالانكار حتى استجبه فلما انتفت عنه الرتبة لان لا يجب
على المحتجب ان يتفقد المواضع التي تجتمع فيها النساء كشطوط الانهار وادواب
الحمامات ونحو ذلك فان راي شاباً معترضا بامرأة ويحكم النساء او ينظر اليهن عزوه
بما يراه ومنعه من العود لمثل ذلك فكثير من السباب القسرين بحملون في الطرقات
والمواضع وليس لهم حاجة غير التلاعب والافساد ومن رآه من السباب في طريقين
بغير حاجة عزوه ايضا وعليه ان يمنع من اضطاد الرجال بالنساء في الاسواق والفضا

والمجامع الرجال وان لا يترك المرأة الشاة تجلس الى الصياغ ونحوه وان يبيع النساء
من الخرج مترينات مجملات وان يبعهن من لبس الثياب التي يكن بها كاسيات
عاريات كالثياب الواسعة والرقاق ومنعهن من حديث الرجال في الطرقات
ومنع الرجال من ذلك وان راي ولي الامر ان يفقد على المرأة اذا تجملت ثيابها
بجور وغيره فقد رخص في ذلك بعض الفقهاء واصحابنا وهذا من ادنى مراتب عقوبتهن
المالية ولا ان تجلس المرأة اذا كثرت الخرج من ثملها ولا سيما اذا خرجت بمجملات
بل اقرار النساء على ذلك اعانة على الاثم والحصى واسه سائل ولي الامر عن ذلك
وقد منع عمر بن الخطاب النساء من المشي في طريق الرجال فعلى ولي الامر ان يفقد
به في ذلك ومن اعظم اسباب المفاسد تمكين النساء من اختلاطهن بالرجال والنسب
بينهم بنسب حجاب مجملات ولو علم اولياء الامور ما في ذلك من مفاسد الدنيا والرياسة
قبل الدين لكانوا اشد شئ من مخالطة ذلك واسه اعلم **واما** ما بقي من الاقسام كالقسم
المطلق بالمعاطلات وما كان من حقوق الآديبين والكشرك بين الحقيقتين فيه كـ
ان شاء الله تعالى في ابواب متفرقة

الباب الثالث في الحجة على الخمر والآلة المحرمة

واذا جاهر رجل باظهار الخمر فان كان مسلما اراقها عليه وادبه وان كان ذميا ادب على ثقلها
واختلف الفقهاء في اراقها عليه فذهب ابو حنيفة الى انها لا تراق عليه لانها عنده من المأثم
المضمون في حقوقهم ومن ذهب الى انها تراق عليهم لانها لا ترض عنه في حق مسلم
ولا كافرا وما المجاهرة باظهار البنية فذهب ابو حنيفة الى انها من الاساويل التي يقر المسلمون
عليها فتمنع من اراقته ومن التاديب على اظهاره وعنده ان يقر انه ليس بمالك الخمر
وليس في اراقته عزم فيعتبر الى الحجة بشهادة الحال فيه فتبين فيه عن المجاهرة ويرجر عليها
ان كان لمعاذرة ولا يرقه عليه الا ان يامر به اراقته حاكم من اهل الاجتهاد لما يتوجه عليه
عزم ان يحكم فيه ومن شرب المسكر وهو بالغ عاقل مسلم فحسأ عليه الحد فان كان حرا جلد اربعين
لما روي على كرم الله تعالى وجهه ان النبي صلى الله عليه وسلم جلد في الخمر اربعين وجلد ابو بکر
اربعين وجلد عمر ثمانين وكل سنة وهذا احب الى وان كان عبدا جلد عشرين لانه حد
يتبعه فكان العبد فيه على النصف من الحر كحد الزنا وان راي الامام ان يبلغ بالحد
ثمانين راي العبد اربعين جاز لحديث عمر رضي الله عنه وكان ذلك نه بشيرة اصحابه
فيه وقال اوى الناس قدتها فتوا في شرب الخمر فما ذاترون فقال على رضا الله تعالى عنه

اراي ان تجده ثمانين لانه اذا شرب الخمر سكر واذا سكر يدي واذا يدي افترى فحد ثمانين
حد الفرية فجلد فيه عمر بقية المائة والائمة من بعده ثمانين فان حد شارب الخمر اربعين
فما تمها كانت نفسه هدرا وان حد ثمانين فمات ضمت نفسه ولى قدر ما يرض منها
قولان احدهما جميع ربه المجاهرة النص في حده والثاني نصف ربه لان نصف حده
نصف ونصفه فزيد ومن اكره على شرب الخمر او شربها وهو لا يعلم انها حرام فلا حد عليه
وان شربها لعطش حد لانها لا تروي وان شربها لادراك لايحه لانه ربما سربها واذا
اعتقد اباحة البنية حد وان كان على عدالة ولا يجد السكران حتى يقر بشرب الخمر
المسكر او يشهد عليه شاهدان انه شرب فحسأ رايه لم يعلم انه مسكر وقال ابو حنيفة انه
الزبيرى احده للسكر وهذا سهل لانه قد يكره على شرب المسكر او يشرب ما لا يعلم انه مسكر
ولا حد على الحر والمجنون والصبي ولا على الذوق لانه لا يعقل تحريم ولا على المسكر **فصل**
في حد الشرب فذهب ابو حنيفة الى ان حد السكر ما زال معه العقل حتى لا يفرق بين
الارض والسماء ولا يعرف انه من زوجته وحده اصحابنا ان يقر بان ما افترى بصاحبه
الى ان يحكم بسان مكسر ومعنى غير منظم ويصرف بركته تنجس وشئ متمايز واذا جمع
بين اضطراب الكلام فهما دافعا ما بين اضطراب الحركة شيئا وبقا ما صار داخلان حد
السكر وما زاد على هذا فهو زيادة في حد السكر واذا شرب دفعت ولم يجد اجزاء حد
واحد **فصل** واما المجاهرة باظهار الملاهي مثل الزمر والطبور والعود والصنم وما
اسبه ذلك من آلات الملاهي فعلى المحجب ان يفصلها حتى يصير خشبا ثم يزل عن حكم
الملاهي ويؤوب على المجاهرة بها ولا يكسر ما ان كان خشبا يصلح لغير الملاهي فان لم يصلح
لغير الملاهي كسر ما ولا يجوز بيعها والمنفعة التي فيها لما كانت محظورة شرعا كانت ملققة
بالمناهي المحذورة حسا وان كان الرصاص يقد ما لا يفي حوازه بيعها قبل الرض وجهان
احدهما الجواز لما فيه من المنفعة المدققة واظهرهما المنع لانهما على استيهما انه الفسق
ولا يقصد بهما غيره ما دام ذلك التركيب باقيا وبجي الزجهان في الاضام والصورة المتحددة
من الذهب والفضة وغيرهما ولو سطر الامام بين الذهبين فذكر وجهها ثالثا وهو انها
ان اتخذت من جواهر نفيسة لا يجوز بيعها مقصودة في نفسها وان اتخذت من جواهر غير
نفيسة فلا ريب اظهر عنده وتابعه الغزالي وعامة الاصحاب على المنع مطلقا لدور الحديث
الصحيح في ذلك **فصل** واما اللقب فليس يفقد بها المعاص وانما يفقد بها الفضائل
لشبهة الاولاد فقهيها وجه من وجهه التبرير فتارة معصية بتصوير ذوات الارواح

وشابه الاصنام فليكن منها وجه وللشع منها وجه وبحسب ما تقتضيه شواهد الحال
ليكون النكاح واقاره قد دخل النبي صلى الله عليه وسلم على عائشة رضي الله تعالى
عنها وهي تلعب باللبات فافترقا ولم ينكر عليها وحكى ان اباسجدة الاصطخري من اصحاب
الانفس تقلد حبيته بعد اذ في ايام المقدس فزال سدق الدواي وضع منها وقال
لا يصلح الا للبيضة وافر سدق اللعب ولم يمنع منها وقال قد كانت عائشة رضي الله تعالى
عنها تلعب باللبات بمشهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ينكره عليها وليس
ما ذكره في اللعب بعيد من الاجتهاد وانما سدق الدواي فالاعجب من حاله انه
لا يستعمل الا في البيضة وقد يجوز ان يستعمل في الدواي وهو بعيد فيجوز عند من يرى
اجابة البيضة جائز لا يكره وعند من يرى تحريمه جائز لجواز استعماله في غيره ومكره
اعتبار الاعجب من حاله وليس منع اباسجدة من التحريم بعيد عنه وانما منع من المكافاة
بافرا سدقة والمجاهرة ببعيد الحاقا له باباحة ما اتفق الفقهاء على اجابة مقصده ليقع
لعدم الناس الفرق بينه وبين غيره من المباحات وليس يمنع النكاح المجاهرة ببعض
المباحات كما ينكر المجاهرة بالمساح من مباشرة الاذواج والاماء وانما ما لم يظهر من
المحظورات فليس للتحجب ان يحبس عنها ولا ان يهتك الاستار حذرا من الاستار
بها قال النبي صلى الله عليه وسلم من امة من هذه القباذورات شيئا فليست برة الله فانه
من يدين صفحته فخره الله تعالى عليه فان غلب على الظن استسار قوم بها لامارات
دلت وانما ظهرت فذلك ضربان احدهما ان يكون ذلك في انتهاك حرمة ليقوت
استدراكها مثل ان يجبره من شيق بعد قد ان رجلا خلا بامرأة ليزني بها او رجل يفتله
فيجبره في مثل هذه الحالة ان يحبس ويقدم على الكشف والبحث حذر من فوات مالا
يستدرك من انتهاك المحارم وارتكاب المحظورات وهكذا يعرف ذلك قوم من المتطوعة
جاء لهم الاقدام على الكشف والبحث في ذلك والالتزام كالدني كان من شأن المعيرة
ابن شعبة فقد روى انه كان يختلف اليه بالبصرة امرأة من بني بلال يقيم لها ام جميل
فتحبب محمد بن النعمان وكان لها زوج من ثقيف يقال له الحجاج بن عبيد مبلغ ذلك ابنة
بن سريج وسهل بن عبيد وافع بن الحوث وزباد بن عبيد فرصدوه حتى اذا دخلت عليه
يهرج عليها وكان من امرهم في الشهادة عليه عند عمر رضي الله تعالى عنه ما هو مشهور فلم ينكر
عليهم عمر رضي الله تعالى عنه بهم وان كان حذرهم للقدف عند قصور الشهادة والضرب
الساخي ما خرج عن هذا الحد وفقر عن هذه الرتبة فلا يجوز التحبس عليه ولا كشف الا

عنه حكى ان عمر رضي الله تعالى عنه دخل على قوم يتعاقرون على شراب ويوقدون في
اخصاص فقال نهكم عن الكفاة فافترقتم ونهكم عن الايقاف في الاخصاص
فاوقدتم فقالوا يا امير المؤمنين قد نهاك الله عن الخمس فحسب وذاك
عن الدخول بغير اذن قد حلفت فقال عمر رضي الله تعالى عنه لم امان بها اتين ولا يعرف
ولم يعرف من لهم فان سمع الخشب اصوات طاعة منكورة من دار نظره اهلها باصواتهم
المكر خارج الدار ولم يهجم عليهم بالدخول لان المكشوف هو وليس عليه ان يكشف
عما سواه من الباطن

الباب الرابع في المحبة على اهل الذمة

اعلم ان التسامع مع اهل الذمة في امر الدين خطر عظيم وقد قال سبحانه وتعالى في
كتاب العزيز يا ايها الذين امنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم اولياء لمحقون اليهم بالبدرة
وقد كفروا باجاءكم من الحق يخرجون الرسول واباكم ان تؤمنوا بالله ربكم ان كنتم
خرضتم جهادا في سبيلي وابتغاء مرضاتي تسرون اليهم بالبدرة وانا اعلم بما خفيتم
وما اعلمتم ومن يفضلكم فقد فضلكم سواي السبل وقال تعالى لا تتخذ قوما يوتنون
باسه واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم او ابناهم
او اخوانهم او عشيقتهم وقد روي الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
لا يخرج اليهود والنصارى من جزيرة العرب حتى لا يقبض بها احد الاسلام وقال
صلى الله تعالى عليه وسلم لا تأكلوا اليهود والنصارى في اصابكم الا ان يسلموا
ومن يرتد بعد اسلامه فاضربوا عنقه وقد روى ابو موسى الاشعري البصرة وقد قدم
الى المدينة لمواجهة عمر رضي الله تعالى عنه فوجه في المسجد فاستاذن عليه فاذن له واستاذن
للكاتب وكان نصرانيا فلما دخل على عمر وراه قال قال صلى الله عليه وسلم يا ايها المرءى ولست نصرانيا
على المال اما سمعت قول الله سبحانه وتعالى يا ايها الذين امنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى
اولياء بعضهم اولياء بعض ومن يتولهم فانه منهم فقال يا امير المؤمنين ان كانت
ولدتهم فقال عمر لا اكرمهم بعد ان اهانهم الله تعالى ولا اغفرهم بعد ان اذنبوا ولا ادبرهم
بعد ان اقصاهم الله وكتب عمر بن عبد العزيز الى بعض عماله وقد انصرف اليه انه اتخذ
كاتبيا يقال له قسان بلغني انك استقبلت قسانا وهو على غير دين الاسلام والله
تعالى يقول يا ايها الذين امنوا لا تتخذوا الذين اتخذوا دياركم هزوا ولعنا من الدين
ادنوا الكتاب من قبلكم والكفار اولياء واتخذوا الله ان كنتم كافرين فاذا انك

كتاب هذا فادع حسنا الى الاسلام فان اسلم فهو منا ونحن منه وان لم يسلم
 به فلما ورد الكتاب اطلع عليه حسان فاسلم وعلمه الطهارة والصلاة وسائر شعائر
 الاسلام فحفظه بحسب ما يحب النظر في احوالهم وبما هو مشهود عليهم وبما
 اتهموه على انفسهم من الشر والجهل ولا يرضون لهم في ترك شيء منه فوالا
 ففلا وان ياخذهم بذكرهم بما كتبوه لاصبر المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه
 وهو هذا كتاب لعبد الله عمر بن الخطاب امير المؤمنين من نصارى مدية كذا ومدية
 كذا لما قدم علينا وقدك سألناهم الامان لانفسنا وذراريها واموالنا على
 ان لا يحدث في مدائننا ولا حولنا كنيسة ولا ديرة ولا قلعة ولا صومعة راهب
 ولا نجدة وما حارب منها ولا ما كان منها في خطط المسلمين ولا يمنع كنانا من المسلمين
 نزلوها في ليل او نهار وان توسع على من قربنا من المسلمين في الضيافة ثلاث ليل
 ولا ترك في كنانا ولا ما كان جاسوسا ولا نعمت علينا المسلمين ولا نعم اولادنا
 القرآن ولا نظهر شرعا ولا ندعو اليه احدا ولا نمنع احدا من ذوق اقرارنا الدخول
 في الاسلام ان راوا ذلك وان نوفر المسلمين ونقوم لهم من الجاسوس اذا ارادوا
 الجلوس ولا نشبه بهم في شيء من لباسهم ولا في فلسفة ولا عمامة ولا فعلين ولا
 فرق شعر ولا في اركبتهم ولا نكلم بكلامهم ولا نقتسمي باسماهم ولا نكلم بكلامهم ولا نركب
 بالسرور ولا نقتله بالسيوف ولا نتخذ شيئا من السلاح ولا نعلم ولا نعلم معا ولا
 نجاورهم بخنازير ولا نبيع الخمر ولا نبيع الخمر في الاسواق المسلمين ولا في اصدارهم
 ولا نبيعها احدا منهم وان نجز مقدار رؤسنا ونفرق نواحيها ونشد الزنايم
 على اوساطنا ولا نخرج حليبا ولا شيئا من كنانا في شيء من طرق المسلمين ولا اسواقهم
 ولا نضرب بالبنواقيس في شيء من كنانا الا ضربا خفيفا ولا نرفع اصواتنا بالقرارة
 في شيء من حفرة المسلمين ولا نرفع اصواتنا مع صوتنا ولا نظهر البزاة في شيء من طرق
 المسلمين ولا اسواقهم ولا نظهر نواحيها ولا نشايت ولا نجاورهم بموتانا ولا نتخذ من
 الرقيق ما جرى عليه سهام المسلمين ولا نطلع على منازلهم فلما جاء الكتاب الى عمر رضي الله
 تعالى عنه زاد فيه ولا يضرب احدا من المسلمين شرطا ذلك على انفسنا واهل بيتنا
 وقبيلة عليه الامان على انفسنا وذراريها وارواحنا وما كنا فان نحن خالفنا
 في شيء مما شرطناه لكم على انفسنا فلا دنة لنا وقد حل منا ما يحل من اهل المعاهدة
 والشفاف والمناذرة فكتب اليه ان امض ذلك والحق فيه هذا وان لا يشتر واشتبا

في شيء من كنانا

من سبابا المسلمين وان من ضرب مسلما عمدا او شتمه فقد قطع عنده وان يركبوا
 على الاكف وان يركبوا من شق واحد وان يلبسوا حذات لباسا بغير رقع فوالا
 يد اللون الاصفرا واليهودي على رؤسهم وبالنصارى اللون الازرق او الكلب
 ويقال له الرمادي والنصارى الزمانه يعني خيطا غلاظتها فيها اللون تشبه في وسطهم
 فوق الثياب والتميز يحصل باحد الامر من نعم ان اخرج الى ما كيد ومبالغة في الشبهة
 والتميز احر واجمع الغيار والزنايم ويؤثرون ايضا بخاتم حديد او خاتم رصاص و
 حطيل حديد او رصاص في اعناقهم او غير ما يدخل معهم الحمام بتميزه وشد المرأة
 الزنايم تحت الازار وفوق الثياب حتى لا تصف ابدانهم ولا تكشف رؤسهم و
 قيل بل فوق الازار كالحرجل ويكون في عنقها خاتم يدخل الحمام ويكون احد قضيبها
 اسود والآخر ابيض ليميز بين من غيرهن ولا يكون الخيل لشرها وقيل لا ينعون
 ويركبون البغال والحمير بالاكف عرضا اي من جانب واحد قال الشيخ ابو حامد
 يركبون سويابا ولكن يكون الركاب من خشية ولا يصعدون في المجالس ولا يصعدون
 بالسلام ولا ينجون الى ارضين طريقين ولا ينعون من ان يعلو على المسلمين في البناء ولا
 ينعون من السادة وقيل ينعون وهل ينعون من العلوي في محلة واحدة ينفردون
 بها من البلدة فيه وجهان وان راوا ولا ينعون باخراج الاجنحة والراشدين الى الساحة
 وجهان ايضا ولو اشتروا دارا عالية اقروا عليها لانهم ملكوها كذلك فلما انتهت
 لم يكن لهم ان يجيدوا بها كانت قبل من العدة فلو شأ به عمر بن الخطاب رضي الله تعالى
 عنه النصارى في زماننا هذا ودورهم وكنا نسهم قتلهم على دور المسلمين وساجدهم
 وهم يدعون بالنعوت التي كانت عندهم ويكونون بكناهم فمن نعوتهم الرشيد وهو ابو
 الخطاب ويكون بابي الحسن وهو علي ابن ابي طالب كرم الله تعالى وجهه وبابي الفضل
 وهو العباس علم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد جاوزوا حد اقدارهم وطايروا
 بالقول والافعال واهلوت منهم الايام طبايع شيطانية قد عضدتها قبيح معاليل شيطانية
 فركبوا حركوا المسلمين ولبسوا احسن لباسهم واستخذموهم وقد رأيت اليهودي والنصراني
 والكبا يسوق بركبه والمسلم يجرى في ركابه وربما تضرع المسلمون له وتذللوا ليرفع عنهم
 ما احدثه عليهم وامانت بهم فاذا خرج من دورهم وشين في الطرقات فلا يكون يعرفون
 وكذلك في الحمامات وربما جلست النصارى في الاعلام كان من الحمام والمسلمات يجلسن
 دونها ويخرجن الى الاسواق ويجلسن عند التجار فيكرهن لما يرون من حسن زينة

في العارسة المحجة زينة
 العارسة بان تحيط بغير
 العارسة بان تحيط بغير
 العارسة بان تحيط بغير

معها

كذا في الاصل
 ولعله لا يبعد

فلا بد من انهم من اهل ذمة وعلى المختص الاتهام بهذا الامر وانكار ذلك كله
ويستدلون من احداث بيع وكنا من بلد احداثه كبغداد والقاهرة او اسلم اليه
عليه كاليمن والمدينة او فتحاه عنده كصر واصبهان وقد امر عرض الله تعالى عنه
بهذه كل كيسة ونحوها حدثت هناك ولم يقع منها الا ما كان قبل الاسلام
وصانع القبط على كناشها بابقار بعضها وهدم بعضها ولم يقع من الكنائس
الا ما كان قبل بعث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اما اذا استند منها شيء فلا
يستدلون من اعادته وقيل يستدلون لانه يشبه الاستحداث قال في الحاوي وعندى
انه ينظر في فرايبها فان صارت دارسة مستطرفة مستغارة من بنائها وان كانت شقة
لهم بنائها وعلى الامام ونايه حفظ من كان منهم في دار الاسلام وادفع من قصدهم
بالاذية اى من المسلمين وان تحاكموا اليها مع المسلمين وجبا الحكم بينهم لانه لا يجوز ان يحكم
على المسلمين حاكم الكفار وان تحاكموا اليها في منازعة بعضهم مع بعض ففيه قولان
احدهما يلزم الحكم بينهما وهو اختيار المزن والثاني لا يلزم لانهم لا يعقدون شرعا
فلم يجبا الحكم بينهما كالعقدين وقد خسر الله سبحانه بينه صلى الله تعالى عليه وسلم فقال
ان كتابنا الخز فانه جازك فاحكم بينهم او اعرض عنهم فعلى هذا ان راضوا حكم بينهم
ويستلزم انهم بعد الحكم هذا اذا كان كلاهما من طلبة واحدة اما اذا كان احدهما من
نصاريا والآخر يهوديا ففيه طريقان احدهما لا يلزم قياسا على ما تقدم لانها لا تعقد
شرا معا كما لو كانا على دين واحد والثاني وهو المزدى عن ابيهرة انه يحكم
بينهما لان كل واحد منهما لا يرضى بحكم الله الآخر فيضيع الحق وقيل القولان في حقوق
الادبيين فاما في حقوق الله تعالى فيجب الحكم بينهما فلا واحد وان بناهوا بوجاهة
وتقال ايضا ثم تحاكموا اليها لم ينقض ما فعلوا لانهم راضوا به فلم تعرض اليهم وان لم
يقابلوا انقض عليهم لان ذلك موجب حكم الاسلام قال الله تعالى وان احكم بما ازل بينهم
الله وان اسلم منهم صبي مبرأى الى بائنه وتبين لم يصح اسلامه للخصم المشهور لانه غير مكلف
فلم يصح اسلامه كالمجنون فعلى هذا يحال بينه وبينهم فان بلغ ووصف الكفر به ورضي
فان اصر على الكفر رد الى الله وقيل يصح اسلامه في الظاهر دون الباطن فعلى هذا ان
بلغ ووصف الاسلام حكمه باسلامه من حين انه بائنه وتبين وان وصف الكفر ولم
يصف الاسلام لم يحكم باسلامه لانه لا يثبت منه ما كان منه في الصغر الا بما ينضاف
حين يبلغ **فصل** وبأخذ منهم الجزية على قدر طاقتهم فعلى الجليل ان يار وعلى

المستطرد بيان ان وعلى النفس اربعة دنانير عند رأس الحول فاذا جاءه المحتسب
جلس ويقوم الذي ويطأ رأسه ويحني ظهره ويضع الجذبة في الكفة ان وقطر الأذنة
لحية ويضرب له زينة رهما يجمع اللحم بين الماصغ والأذن من الجانبين ويقول له
اد الجذبة يا كافر ويخرج الذي يده من جيبه فيعطيهما بذلة وانكار وشبه طمع الجذبة
انتهى أم احكام الاسلام فان اتسع من اذنه الاحكام او قاتل المسلمين او زنى بمسلمة
او اصابها بما هم مخاف او قتل مسلما عن ربه او قطع الطريق على مسلم او آوى الشركين
او دلهم على عورات المسلمين او قتل مسلما او ذكر الله تعالى او رسول الله صلى الله عليه وسلم
او دبه بما لا يجوز فقد انتقضت ذمته في ذلك جميعه وقيل في الحال وعنه ماله في
اصح القولين وقال ابو بكر الفارسي من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم
قتل حدا وان فعل ما منع منه مما لا ضره فيه ترك الخيار والطهار الجزم وما اشبههما
عز عليه ولا ينقض عهده فعل المحتسب معرفة هذه الاشياء والزام محبتها

وهو من المهمات الدينية لقوله صلى الله عليه وسلم ثلاث لا يورثن الصلاة و
النجارة والامارة اذا وجدت كفارة واول ما يبدأ به ولي الميت ثوبه بجهازه ثم يقضي
دينه ان كان عليه لقوله صلى الله عليه وسلم نفس المؤمن متعلقة عن مقامها بدينه
حتى يقضى عنه ثم يبادر الى تغسيله بماء وسدر كما امر النبي صلى الله عليه وسلم في الرجل
الذي كان واقفا معه يعرفه فرفع عن راحلته فو قصته فمات فقال عليه السلام غسوله
بماء وسدر وكفنه في ثوبين ولا تحطوه ولا تحمروا راسه فانه يبعث يوم القيامة بيا
وسن ان يتولى ابيه ثم جده ثم ابنه ثم ابن ابنه ثم الاقرب فالاقرب على ترتيب العصاة
ثم الرجال الاجانب كما في الصلاة ثم الزوجة وقيل ان الزوجة مقدمة على الاب والابن
ان الباكر الصديق رضي الله عنه وصح ان تغسل زوجته ولا مخالف لمن الصحابة فكان
اجماعا ولا يمكن المحتب من يقصد غسل الميت من الرجال والنساء الا نطق امينا
صالحا خيرا قد قرأ كتاب الجائز في الفقه وعرف واجبا وسنة وسجاة ويا له
المحتب عن ذلك فمن كان فيما تركه ومن لم يعلم صرفة لتعلم وان كانت امرأة غسلها
النساء الاقرب ثم النساء الاجانب ثم الزوج ودليل جواز غسله ان عليا كرم الله وجهه
غسل فاطمة رضي الله عنها ولم يكره احد من الصحابة وان مات رجل وليس هناك
الا امرأة اجنبية او ماتت امرأة وليس هناك الا رجل اجنبى فيما لا في الغسل

طرد
 قوله بعد اخذوا الذي هو صود
 فان جاء اليه فقالوا له
 ووجوبها عندنا ان النبي صلى الله عليه وسلم
 الصلوات او لم ينقل ان النبي صلى الله عليه وسلم
 الراسد في فعلها ووجوبها في كل حال
 نعم حتى لو كان في ذلك وجوب
 لا ما ذكره المؤلف وغيره بل يصلح
 البين ان ذلك لم يرد فيه نص ولا
 الاستقامة الله اعلم بالصواب
 محمد باقر



من النظر الى المحرم وقيل يغسلان مع حامل كالثوب وقيل يدفنان من غير غسل ولا يتم
 وكذا الخلاف في الخشن الكثير والصغير من الرجال والنساء فيجوز للمرأة والرجل غسل
 كل من هؤلاء فوق ثوب ويحاط الفاسل في غرض البصر والنس وان مات كافر فاقارب
 الكفار اول من اقارب المسلمين في غسله وكففيه ودفعه لقوله تعالى والذين كفروا بعضهم
 اول بعض ويغسل الميت في جلوة لا يدخلها الا الفاسل ومن يغنيه والولي فيستر
 كما كان يستر عند اغتساله وقد يكون ببدنه ما يكره ظهوره وقد تولى غسل النبي صلى الله
 تعالى عليه وسلم على الفضل بن عباس واسامة بن زيد بن ابي المكارم والعباس واقفا
 ثم ولا ينظر الفاسل الا الى ما لا بد منه لانه قد يكون فيه عيب فلا يتركه والاولى ان
 يغسل في قميص لانه استر ويدخل الفاسل يده من الكمين ويده لك طاهر يده ويص
 الماء من فوق القميص فضة قليلة عبودته بحرقه ثم يحلبه الفاسل على القميص ما ملأ
 الى ورائه ويضع يديه على كتفيه واهما في نقرة فقاء ويستظهره الى ركبة النبي صلى الله
 عليه وسلم على يده امرارا لم يغسل يديه ثم يصبغ لفقاه ويغسل عيانه وعليها خرقة
 سودانية ثم يلف اخرى ويدخل اصبعه في فمه ويبرأ على اسنانه ويريل ما في مخزونه من اذني
 ويصفيه وضوءه للصلاة ثم يغسل راسه بآء وسدر ويسرج شعره ويغسل شفه
 الايمن ثم الايسر ثم يغيب الماء على سائر جسده يفعل ذلك ثلاثا ويتعاهد في كل مرة
 امرار اليد على البطن فان احتاج الى الزيادة على ذلك غسل كل عضو من الاعضاء في الحصى
 ويجعل في الغسل الاخرة كالفرد قليل بحيث لا يغير الماء لان رائحة تطرد الهوام وقد
 وردت الاخبار بجميع ذلك وتقوم اطفاره وينتف ابطنه وتخلق عانة اذا لم يكن حرما
 وان خرج منه شيء بعد الغسل اعيد غسله ثم ينشف في ثوب ومن تعذر عليه نيم
كففين الميت فرض على الكفاية ويجب ذلك في مال مقدما على الدين والدخيرة وان
 كانت امرأة لها زوج فغسل زوجها لان من وجب كسوته على شخص وجب كفنه كما للملك
 فان لم يكن لها مال ولا زوج فغسل من تتركه نفقتها فان لم يكن فغسلت المال وسحب
 ان يكفن الرجل في ثلاثة اثواب ازار ولفافتين بيض كما فعل برسول الله صلى الله
 تعالى عليه وسلم فانه كفن في ثلاثة اثواب بيض سحرية ليس فيها قميص ولا عمامة و
 قيل ازار ورواها وقميص فان كفن في خمسة اثواب فيها قميص وعلامة جاز لان ابن عمر
 كان يفعل في ابيه ولا يجوز الزيادة ولا يجوز ان يكفن الرجل في الحرير فان فعل ذلك
 فهو حرام وكفن المرأة والخشن في خمسة ازار قميص فحمار ثلثا فان لا يغسل اياه

اي قبل وورده

على الميت

عليه وسلم كفن فيها ابنة ام كلثوم والازاء والميزر مائة العورة والحمار ما يغسل
 به الراس وليست الميتة في حق غير الذكر كالثالثة في حق الذكر حتى تجزى العورة عليها
 كما تجزى على الثالثة وتكره الزيادة على الخمس في الذكر وغيره لانها سرف واقبل الكفن
 ثوب واحد سائر جميع البدن فلو اوصى باسقاطه لم ينقض لانه من الشرع اما الاكمل
 في حق الرجال فهو ثلاثة والزيادة الى الخمس جائز من غير استحباب وفي حق النساء
 سب و الزيادة على الخمس سرف على الاطلاق كما امر اما كيفية الادراج في الكفن
 فبان تفرش اللقافة العليا ويده عليها الحنوط وينسط الثانية ويزاد من الحنوط و
 يوضع الميت فوقها مستقيما على ظهره برفق وتشد الباه بحرقه بعد ان يدرس
 بينها قطن عليه حنوط ويحفل على منافذة قطن عليه حنوط وتقف عليه اللقائف وتشد
 ويحل الشداق في القبر **القول في الصلاة** وهي من فروض الكفاية لقوله صلى الله
 عليه وسلم صلوا على من قال لا اله الا الله والسنه ان تغسل في جماعة تغسل الخلف
 عن السلف وقيل لا يسقط الفرض الا ما رجع صلوا افراد او جماعة وقيل شاة
 وقيل باثنين وقيل بواحد واولى الناس بذلك ابوهم ثم جده ثم ابنته ثم ابن ابنته على ترتيب
 العصبات وانما قدم الاب والجدة على الابن لان شفقتها اكمل فيكون يجمعها اعظم
 فيكون دعاؤها ارجا لاجابة وان استويا اتان في الدرجة قدم اسنهما اذ المقصود
 جهنما الدعاء للميت ودعاء الاسن ارجا لاجابة قال صلى الله عليه وسلم ان ابني
 يستحي ان يرد ويقف الامام عند راس الرجل وعند حجره الا ان
 والخشن فيقرأ في الكبيرة الاولى فاتحة الكتاب وفي الثانية الصلوة على النبي صلى الله
 تعالى عليه وسلم ثم يجزيه امامه ان رجلا من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم اخبروه
 ان الصلوة عليه صلى الله عليه وسلم في صلاة الجنازة من السنة وتسبب الصلوة على
 الال فيها والدعاء للمؤمنين والمؤمنات عتقها والحج قبل الصلوة على النبي صلى الله تعالى
 عليه وسلم وفي الثانية الدعاء للميت والذي نقل عن ابن عباس رضي الله عنهما انه يقول
 اغفر لحينا وميتنا وشاهداؤنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وانانا اللهم من اجبت
 لنا فاجب علينا على الاسلام ومن توفيتنا منا فوفه على الايمان ثم يقول اللهم هذا عبدك
 وابن عبدك خرج من روح الدنيا وسعتهما ومجوده واجباؤه فيها الى طرفة البقرة وما
 هو لافيه كان يشهد ان لا اله الا انت وان محمد عبدك ورسولك وانت اعلم به القوم
 انزل بك وانت خير منزل به راجع فقبر الى رحمتك وانت غني عن عذاب وقد ضاع

ما هو في الصلاة

بان يسميه صرعا او ينشر عنه انه ما دون في الشراعية والبيع له وغير ذلك على الاستفاضة
او على قول عدل يحجره بذلك فان عامله بغير اذن السيد ففقد ما طل وما اخذه منه
مضمون عليه لسيده وما سلم له ان ضاع في يده الجدة لا يتعلق برقبته ولا يضمنه سيده
بل ليس له الا المطالبة اذا اعتق وانما الاصل في بيعه وشتره ما لا يرى فلا يصح له
ان يركل ويكبل بصير يشترى له او يبيع فصح تركيد وبيع بيع وكيد فان عامله بنفسه
فالمعامله فاسدة وما اخذه منه مضمون عليه بقيمة ان كان مقدما او مثله ان كان
متليا وما سلم اليه ايضا مضمون له وانما الكافر فيجوز معاملة لكن لا يباع منه المصحف
ولا كات الحديث ولا الجدة المسلم فان فعل بطل البيع ولا يباع منه السلاح ان كان
من اهل الحرب فان فعل ذلك كره وعصى به الركن الثاني المفقود عليه ولو سبه
شروط الاول ان لا يكون نجس العين فلا يصح بيع الكلب ولا الخنزير ولا الزيل ولا العذرة
ولا بيع الحاج والاواني المتخذة منه فان العظم نجس بالموت ولا يظهر الفضل بالبيع
ولا يظهر عظمه بالنسقية ولا يجوز بيع الخمر ولا بيع الكدوك التي يستخرج من الجذبات
التي لا تاكل وان كان لا تاكل بل لتجود طلاء السفن واما الزيت النجس فقد قال صلى
تعالى عليه وسلم لا يحل لكل زيت مات فيه فارة ولا بيعه ويجوز الاستنصاح به والحكم
في الفارة والعصفور والحيوان وسائر الجوارح واحد الا ان الخمر وروث الفارة فيصور
المسئلة فيه اذا وقعت الفارة في سمن ومات فيه لم يحل اما ان يكون جامدا او مائعا
فان كان جامدا نجس القدر الذي يجاوره من الفارة فيلحق ذلك القدر منه والدلالة
على هذا ما روي ابو سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن سمن جامد
وقعت فيه فارة ومات فقال القدر وما حوله وكلوه وان كان مائعا فاستحبوا
به ولا تاكلوه واما اذا كان السمن مائعا فالحكم فيه وفي الزيت والشح و سائر الادوية
واحد واختلف الناس فيه على اربعة مذاهب فذهب اثنان الى انه لا يجوز اكله ولا بيعه
ويجوز الاستنصاح به وقال قوم من اصحاب الحديث لا يجوز الانتفاع به بوجه بل
يراق وقال ابو حنيفة يجوز بيعه والاستنصاح به وقال داود ان كان سمن او زيت
اراقه وان كان غيره من الادوية جاز الانتفاع به بكل وجه قلت على هذا اذا ثبت
جواز الاستنصاح به فلو اخرج فارتفع منه دخان لم يهرط اهرط نجس فيه وجهان احدهما
انه ظاهر فان الدخان ليس هو عين النجاسة بل البخار وقد ذهب وزالت وذهب اجسم
اخر احدهما انه متعا عند النار والزيت فكان ظاهره والوجه الثاني انه نجس لان

هذا الدخان عين النجاسة والنجاسة اذا احرقت وتغيرت لم تظهر كالعذرة او اصاب
رما او كذا الحكم في السم حين اذا سجد به السور فهل يكون دخانه طاهرا او نجسا
على وجهين فاذا قلنا ان ذلك ظاهر فاي موضع اصابه من ثوب او بدن فهو طاهر
والصلاة معه جائزة واذا قلنا انه نجس فاذا اصاب شيئا من ثوبه او بدنه فانه ان
كان قليلا عفى عنه وان كان كثيرا وجب غسله وان شجر به السور لم يحرم ان يحرقه حتى
يبيح محرقة ظاهرة فيزال عنه الدخان فان حرقه قبل ان يبيح فالجانب الذي في السور
من النجاسة نجس لا يجوز اكله الا بعد ان يغسل **فصل** فاما الكلام في غسل هذه الاواني
وتطهيرها بالمال فالحكم في ذلك ان السمن لا يمكن غسله ولا يشر عنه واما الزيت و
الشح وغير ذلك من الادوية فاحلف اصحابنا فيها فابدر العباس يقول انها
تطهر بالغسل لانها لا تتخالطه ولا تمارجه تطهر بالغسل كما يطهر الثوب النجس ومن
اصحابنا من ذهب الى انها لا تطهر بالغسل لانه انما يطهر بالغسل ما يمكن ازاله عن
النجس عنه ولا يمكن في الدهن فلم يمكن تطهيره واما الخمر والماء ورد واللبن والعسل
وسائر المباحات فان قلنا لا يجوز غسله فاذا غسل لم يطهر ولا يجوز بيعه بعد الغسل
واذا قلنا يجوز ذلك فان غسله ثم باعه جاز البيع وان باعه قبل الغسل فالحكم في هذا
وفي الماء النجس اذا باعه قبل ان يجاثره بما طاهر واحد وفيه وجهان احدهما انه
يجوز لانه يمكن تطهيره فثابه الثوب النجس والثاني لا يجوز لان الشئ اذا فقد منه
شائعه لم يخرجه وان امكن تطهيره فجلد الميتة او اسبع قبل الدباغ وجملة هذا ان
النجاسات على اربعة اصناف نجاسة عينية كنجاسة الكلب والخنزير فلا يجوز بيعها بحال
والثاني ما نجس بالمجاورة ولا يظهر بالغسل كالحل والماء ورد واللبن وما اشبهه
فلا يجوز بيعه بحال والثالث ما نجس بالمجاورة ولم يطل معطر منافعه كالسمن النجس
نبيعه جاز والرابع ما نجس بالمجاورة وقد زال معظم الانتفاع به كزيت والشح
وغيره فهذه بوجهين احدهما لا يجوز بيعه هو انه بايع نجس فلم يخرجه
كالخمر والثاني يجوز الانتفاع به في غير الاكل وهو الاستنصاح نجس وكذا لا يري
باسا يبيع دو القرف فانه حيوان ينقطع به وتشبهه بالبيض وهو اصل حيوان
اولى من تشبهه بالروث ويجوز بيع فارة السمك ويقضى بطهارتها اذا انفصلت
من الطيبة في حالة الحياة الثاني ان يكون مستغفاه فلا يجوز بيع الحشرات والفار
والحية ولا التفات الى انتفاع المسعود بالحية وكذلك انتفاع ارباب الحل في افراسها

من السنة وعرضها على الناس ويجوز بيع الهرة والنحل وبيع العهد والاسد والبيع
للصبي او يفتق بجلده ويجوز بيع الفضل لاجل الحمل عليه ويجوز بيع البغاة والطاوس
والطيور المبيحة الصور وان كانت لا تؤكل فان التفرج باصواتها والنظر اليها عرض
مقصود وبيع وانما الكلب هو الذي لا يجوز ان يقتل اعجابا بصورته انتهى النبي صلى
تعالى عليه وسلم عنه ولا يجوز بيع العود والصنم والمراية والملاهي فانه لا تنفع لها
شرا وكذا بيع الصور المصنوعة من الطين كالحيوانات التي يتباع في الاعيان للعب
الصبيان فان كسر لم واجب شرعا وصور الاشجار يتباع بها وانما الثياب والاطياب
وعليها صور الحيوانات لبيع بعضها وكذا الصور وقد قال صلى الله تعالى عليه وسلم لعائشة
اتخذى منها مارق ولا يجوز ولا يجزئ استعمالها منقورة ويجوز موضوعه واذا لم يحط
ببعضها من وجه صحيح صح البيع من ذلك الوجه الثالث ان يكون مائة مملوكة
للعاقد او مائة من جهة المالك فلا يجوز ان يشتري من الزوج مال الزوج ولا
من الزوج مال الزوج ولا من الولد مال المولدة اعتمادا على انه لو عرف رضى به فانه
اذا لم يكن الرضا متقدما لم يصح البيع وانما ذلك مما يجوز في الاسواق فواجب
على المحتسب ان يبيع منه الرابع ان يكون العقد عليه مقدرا على تسليمه شرعا وحسب
فما لا يقدر على تسليمه لا يصح بعهده كالتبني والسمك في الماء والجنين في البطن
وعقب النخل وكذا بيع بيع الصرف على ظهر الحيوان واللبن في الضرع لا يجوز بعهده
فانه يغير تسليمه لا خلاط بعهده المبيع بالبيع وغير المقدور على تسليمه شرعا كما هو بين
والموقوف والمستولدة فلا يصح بيعها ايضا وكذا بيع الام دون الولد اذا كان له
صغيرا وكذا بيع الولد دون الام لان تسليمه يفرق بينهما وهو حرام مجمع عليه فلا يصح
التفرق بينهما بالبيع دون البلوغ لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا توكروا ولدك بولدك
وروي ان عليا كرم الله وجهه فرق بين جاريتة وولدك فانهما النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
عن ذلك وروى البيع وانما الولد فيه خلاف والظاهر انه في محلهما وحكمهما وبه قال
ابن حنيفة وفي سنن الترمذي خلاف في ابن بيع او ثمان سنين وليرى من مذهب مالك
رحمته الله تعالى فانه يمتد التحريم الى وقت سقوط الاسنان الخامس ان يكون المبيع معلوم
العين والقدر والوصف فانما العلم بالعين بان يشتر اليه بعينه فلو قال بعتك شاة
من ذوات القطيع اي شاة اردت او ثوبا من هذه الثياب التي بين يديك او ذراعا من
هذا الكرايس وخذ من اي جانب شئت او عشرة اذرع من هذه الارض وخذ من اي

طرف شئت فابيع باطل وكل ذلك مما يعاذه المتساهلون في الدين فعلى
المحتسب ان يمنع من ذلك ويؤدب عليه من خالف الا ان يبيع شيئا
مثل ان يبيع نصف الشيء او ربعه او عشرة فان ذلك جائز وانما العلم بالمقدار
مما يحصل بالكيل والوزن او بالنظر اليه فلو قال بعتك هذا الثوب بما يباع فلان
ثوبه وهما لا يدريان ذلك فهو باطل ولو قال بعتك هذا الثوب بزنة هذه
الصنفة فهو باطل اذا لم تكن الصنفة معلومة ولو قال بعتك هذه الصنفة من
الحضنة او بعتك بهذه الصنفة من الدراهم او بهذه القطعة من الذهب و
هو راي صحيح البيع وكان تحسبه بالنظر كافيا في معرفة المقدار وانما العلم بالوصف
فيحصل بالروية في الاعيان لا بالخبر عن الغائب الا اذا سبقت رويته منذ مدة
لا يغلب الوصف فيها والوصف لا يقدم مقام العيان وانما مسئلة الامتزوج
وهي العين التي باعها الدال ويعرضها على التجار فليعلم فيها الخفاف مثال
ذلك اذا قال بعتك مائة صاع من هذا الجنس وانما الى الامتزوج ان لم يعين
المبيع لم يصح العقد لانه لم يعين المبيع ولم يربح شرائط السلم فان جرت شرائط
السلم قال بعتك اصحابنا اذا تأمل الامتزوج وصفا او صفة تركه الصفة
ولا يقتضي بخر والى خلاف خلاف البيع قال الشيخ ابو محمد الاعتماد في السلم على ذكر الا
وصاف لا على معرفة اوصاف لم يجر ذكره وان عيّن نظر ان لم يدخل الامتزوج
في المبيع قال اصحابنا البيع باطل لان المبيع لم يربطه ولا كله ويجوز ان يخرج
على استقصاء الاوصاف للمبيع فان ادخل الامتزوج قال القفال العقد
صحيح وهو كالصفة يرى ظاهره دون باطنها وحالف بعض الفقهاء وقالوا
انه بيع غائب والقياس ما قاله القفال ولا يجوز ايضا بيع المورد في المنسوج
اعتمادا على الرقوم ولا يصح الحنطة في سبيلها ويجوز بيع الشجر في سبيلها وكذا بيع
الارض في قشره الذي يدخر فيه وكذا بيع الجوز واللوز في القشرة السفلى ولا يجوز
في القشرة بخر ويجوز بيع الباقلا الرطب في قشره للحاجة ويسامح في بيع ذلك
لجريان عادة الاولين به ولكن يحل حنطة بعض ثلث اشترائه لبيعه بالقياس بطلان
لانه ليس مشترا حنطة ولا يبعد ان يسامح به اذ في اخراج افساد كالرمان وما يشبهه
حنطة السارس ان يكون المبيع مقبوضا ان كان قد استغدا ملكه بمعاوضة وهذا
شرط حاصر فقد نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن بيع ما لم يقبض ويستوى

كأن في الاصل

فيه العقار والمنقول فكل ما اشتراه وباعه قبل القبض فبيعه باطل وقبض المنقول
 بالقبض وقبض العقار بالتخلية وقبض ما انتاعه بشرط الكيل لا يتم الا بان يكمل
 الركن الثالث لفظ العقد فلا بد من جريان ايجاب وقبول وهو ان يقول بقبض
 ويقول المشتري اشتريت ولهذا اشترى في كتب الفقهاء واما المعاطاة لم تنفذ بقبض
 عند الثالث فحق اصلا وعند ابي حنيفة تنفذ ان كانت في المحقرات ثم ضبط المحقرات
 عسير فان رد الامر الى العادات فقد جاوز الناس المحقرات في المعاطاة مثل خرقة
 البقل ورغيف الخبز وقيل من الفواكه واللحم التي لا يعتاد فيها الا المعاطاة وقد ضبط
 الرافعي لها ضابطا قال سمعت والدي رحمه الله وغيره يكره ما يطعمها بما دون نصاب
 السرقة والاشبه الرجوع فيه الى العادة فيها يقاوم فيه الاقتصار على المعاطاة بعبارة
 واما الاشياء النفيسة فلا يجوز فيها المعاطاة قول واحد وهو ان يتقدم الدلال
 الى البراءة فاخذ منه ثوب وباع قيمته عشرة دنانير مثالا ويجعل الى المشتري ويعد اليه
 ما ارادته فيقول له خذ عشرة فيأخذ من صاحبه عشرة ويسلم الى البراءة فيأخذ
 ويتصرف وهذا ليس بعبارة اصلا فيرى عن فعل مثل ذلك ويجمع المتجوز على حادث
 البيع فيعرض متاعا قيمته مائة دينار مثالا فمن يرد على هذا يستعين ويقول اخرجه
 وتسعين ويقول الاخر ثمانية فيقال ان في زن ويسلمه ويأخذ المتاع من غير ايجاب
 وقبول وقد استمرت به العادات وهذه المعضلات التي ليست تقبل العلاج اذ
 الاحتمالات ثلاثة اما فتح باب المعاطاة مطلقا في الحقة والنفس وهو محال اذ فيه
 نقل الملك من غير لفظ والى عليه وقد اهل اسم البيع والبيع اسم الايجاب والقبول
 فلم يجر ولم يطلق اسم البيع على مجرد فعل تسليم وفيها ذاك الحكم بالنقل الملك من الجاني
 لاسيما في الجاري والعقبة والعقارات والدواب النفيسة وما يكثر التنازع فيها
 الاحتمال الثاني ان يسهل الباب كما قال ابن قتي رحمه الله تعالى من بطلان العقد وفي
 اشكال من وجهين احدهما انه يشبه ان يكون ذلك في المحقرات معاذا في ركن الصحاة
 ولو كانا يكلفون الايجاب والقبول مع البقال والخازن والقصاب لشغل ذلك عليهم
 الثاني ان الناس قد اهلكوا فيه فلا يشترى الاثان شيئا من الاطعمة وغيرها الا بحكم
 ان البائع قد ملكه بالمعاطاة فاي فائدة في نفي العقد اذ كان الامر كذلك الاحتمال
 الثالث ان يفصل بين المحقرات وغيره كما قال ابو حنيفة وعند ذلك يعسر ضبط
 في المحقرات ويشكل وجه نقل الملك من غير لفظ يدل عليه وقد ذهب ابن سريج

المعاطاة تنفذ بقبض
 عند ابي حنيفة

الى تخرج قول الثالث فبي على وثقة وهو اقرب الاحتمالات الى الاعتدال فلما لم يوافقنا
 اليه لميسر الحاجات ولعمري ذلك بين الخلق ولما يجب على الظن فان ذلك
 كان معاذا في الاعصار الاول فاما التجارب عن الاشكالين فهو ان يقول اما
 الضبط في الفصل بين المحقرات وغيره فليس علينا تحلفه بالتقدير فان ذلك
 غير ممكن بل له طريقان واحسان اذ لا يخفى بشر البقل وقيل من الفواكه واللحم
 والخبز من المعهود في المحقرات التي لا يعتاد فيها الا المعاطاة وطالب الايجاب
 والقبول بعد مستقيما وبشر تحلفه لذلك ويستقل وينسب انه يضم الوزن
 لا من حصة لا وزن له فلهذا طرق الحفارة الطرف الثاني الدواب والعقبة والعقارات
 والاشياء النفيسة فذلك مما لا يستبعد تحلف الايجاب والقبول فيها ومنها
 اوساط متشابهة يشك فيها هي كل الشبهة نحن ذى الدين ان يسيل فيها الى الاحتياط
 وجميع ضوابط الشئ فيما يعبر بالعادة كذا ينقسم الى اطران راضحة واوساط
 مشككة واما الثاني وهو طلب سب لنقل الملك فهو ان يجعل الفعل كاليه اخذا
 وتسليما شيئا اذ اللفظ لم يكن سببا لعينه بل لدلالته وهذا الفعل قد دل على مقصود
 البيع دلالة ستمرة في العادة وانضم اليه ميسر الحاجة وعادة الاولين واطراف
 جميع العادات بقول الهدايا من غير ايجاب وقبول مع التصرف فيها واي فرق بين
 ان يكون فيه عوض او لا يكون اذ الملك لا بد من نقله في الهبة ايضا الا ان العادة
 ان لا نقله لم يفرق في الهدايا بين الحقة والنفس بل كان طلبا لايجاب يستقيم فيه
 كيف كان وفي البيع لم يستقيم في غير المحقرات هذا ما رآه عدل الاحتمالات ومن
 الدرر المتدين ان لا يدع الايجاب والقبول للخروج عن شبهة الخلاف فان قلنا
 ان الملك يرد فيما يشبهه فكيف يفعل اذ احضر في ضيافة او على مأدعة وهو يعلم ان ضيفاها
 يكتفون بالمعاطاة او سمع منهم ذلك او رآه اوجب عليه الانتفاع من الاكل فافترس
 يجب عليه الانتفاع من الشاة اذا كان ذلك الشيء الذي اشتراه مقدارا نصيبا ولم
 يكن من المحقرات واما الاكل فلا يجب عليه الانتفاع منه فانه اقول ان تردونا في جعل
 الفعل دلالة على نقل الملك فلا ينبغي ان لا يجعله دلالة على الاباحة وامر الملك اصنق
 فكل مطعم جري فيه بيع معاطاة بتسليم البائع اذن في الاكل يعلم بقرينة الحال
 كاذن الحماض في دخول الحمام واذن المشتري في الاطعام لم يرد المشتري فيمنه منزلة
 ما لو قال ايجت لك ان تاكل هذا الطعام او تطعم من اردت فانه يحل له ولو صرح وقال

البيع والبيع الايجاب والتبذر
 يخرج من شبهة انما

كل هذا الطعام ثم اعزم الى عرضه بكل الاكل وغيره الصان بعد الاكل هذا في الفقه
عنه ولكنه بعد المعاينة اكل ملكه وتكلف له ففعله الصان وذلك في ذاته والنفس
التي سلم ان كان مثل قيمة فقد ظفر المستحق بتبلي حقه فله ان يملكه مهما جرح عن
مطالبة من عليه وان كان قادرا على مطالبة فانه لا يملك ما ظفر به من ملكه لا
ربما لا يرضى بملك الجبن ان يرضى بها الى اذنه ففعله المراجعة وانما لم يرضى
رضاه بقرينة الحال عند التسليم فلا يبعد ان يجعل الفضل دلالة على الرضا بان
يستوفى دينه مما سلم اليه فباخذة الحق لكن على كل الاحوال جانب البائع الغرض
لان ما اخذه فقد زيد الملك فيه كبصرف ولا يملك التملك الا اذا تلف عين
الطعام في يد المشتري ثم ربما يقتصر الى استيفاء قصد التملك ثم يكون قد ملك
يجوز رضاه استفاذه من الفضل دون القول فاما جانب المشتري الطعام وهو لا يرب
الا اكل فحين فان ذلك يباح بالامانة المفهومة من قرينة الحال ولكن ربما لم يرب
من ساق هذا ان الضيق يرضى ما انقضى وانما يسقط الضمان عنه اذا ملك البائع
ما اخذه من المشتري فيكون كالقاضي دينه والمخجل عنه فهذا ما مره في قاعدة المعاينة
على عمومها والعلم عند الله وهذه احتمالات وظنون رودنا ما ولا يمكن بناء القوي
الا على هذه الظنون واما الورع فانه ينبغي ان يستفيق قلبه ويتقن مواضع الشهية
فصل ولا يجوز للمشتري بيع البضائع على اربابها فان المبيع هو الله تعالى فلا يتغير
فيه الامام والوالي فان فعل ذلك لاني سجين القيد كان ذلك محرما او خلا السر على عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له يا رسول الله سقر لنا فقال رسول الله صلى الله
تعالى عليه وسلم ان الله هو القابض والباسط والرازق والمسر والرازق والرازق
وليس احد يطالبني بظلم في نفس ولا مال قال نعم الى رحمة الله تعالى وان كان في سجين
القول واضطر بنا لاسعار وابتغى استقامتها فخرجها من احد ما يحرم لعدم النهي والتمس
لا يحرم نظر الى المقصود وقال مالك رحمه الله تعالى اذا اراد الامام في ذلك مصلحة كان له
ان يفعل وان قيل ان ذلك مصلحة للفقير في بغير العسر فليس لاحد ان يكون له ان
يخفض ما رغب فيه بل ما منع وقف انت حيث اوصل حكم الحق ودفع ما يبعث من مصلحة
الحق ولا يمكن من اتباع الراي والنظر وترك الآية والجملة حكم الله مطوية في امر على الله
رسوله وليست مما يستبطنه ذو العلم بعلمه ولا يستدل عليه ذو العقل بعقله ولو كان
من غير الله لوجدوا فيه اختلافا لينة فاذا قلنا التسعير حايث فاذا سحر الامام فلو كان

الناس بذلك السعير فحين وان حاله في ذلك فهل يفتقر البيع او لا الصحيح انه يفتقر
ويغزهم لمخالفة ذلك **فصل** فاذا اراد المشتري اخذ من الطعام من سائر
الاوقات وهو ان يشتري ذلك في وقت الغلة ويترخص فيه في ثمة اجرة يبعده اجازة
لان الاحكام حرام والمحكم لمعدن قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اشكر الطعام
اربعة عشر يوما ثم تصدق به لم تكن صدقة كفارة لاجل حرامه وروى ابن عمر عن النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم انه قال من اشكر الطعام اربعة عشر يوما فقد برى من الله وبرى الله منه وقيل
فكانما قتل نفسا وعن علي كرم الله وجهه من اشكر الطعام اربعة عشر يوما فقد برى الله منه
انه احق طاعة محمدا بالانوار وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لا حكمة في سقوت
لا يحمده رجال بايديهم فضول من اذنا به الى رزق من اوراق الله ينزل بها فاحمده
عليك ولكن انما حال جلب على عمود كبدته في الشار والصفه فذاك ضيف عمر طبع
كيف شاء الله ولم يملك كيف شاء الله وقيل في قوله تعالى ومن يرد فيه بالظلم يرد
من عذاب الهم ان الاحكام من الظلم وداخل تحتها واعلم ان النهي مطلق ويتعلق بالنظر
به في الوقت والجنس اما الجنس فيطرده النهي في اخصاس الاوقات اما ليس بقوت ولا
هو مخيا عن القوت كالادوية والحقاير والرعفران واساله ولا يتعدى النهي اليه
ان كان مطعونا وان كان ما يفتي عن القوت كاللحم والفقار وما يرد سدا يفتي عن
القوت في بعض الاحوال وان كان لا يمكن المداومة عليه فهذا في محل النظر من العيب
من حظر التحريم في السمن والعسل والسيرج والخبز والزيت وما يجري مجراه واما الوقت
فيحتمل ايضا طرد النهي في جميع الاوقات ويحتمل ايضا ان يخص بوقت فله الاطعمة واما
الناس اليه حتى يكون في ما حيز بعبه ضررا واما اذا انتفت الاطعمة وكثرت واستغنى
الناس عنها ولم يرغبوا فيها الا بقية قليلة وانتظر صاحب الطعام ولم ينظر فخطا فليس
هذا اضرارا او اذا كان الرزق رزق فخطا كان اضرارا للعسل والسيرج واساله اضرارا
فيستغنى ان يقتضي تحريمه ويقول في نفس التحريم والنباتة على اضراره فانه معهود فخطا من
تحقيق الطعام واذا لم يكن ضررا فلا يخلو احكام الاوقات عن كراهية لا تنظر مبادي
الضرار وهو ارتفاع الاسعار وانتظار مبادي الضرار محظور كما تنظر في غير الضرار
ولكنه دونه فيقدر درجات الاضرار بتقارب درجات الكراهية والتحريم وكذلك اوصى بعض
الشافعية رجلا لاسم ولدك في سجين ولا في صنعتين بيع الطعام وبيع الاكفان
فانه يفتي الغلاء وموت الناس والضعف ان يكون جوارا فانها صنعت نفس القلب

او صاغها فانه يزحف الذهب والفضة فهذا الحرام والمنع من فعل الحرام واجب
فصل ولا يجوز تلقي الركبان وهو ان تقدم قافلة فيقتبضهم ان خارج البلد فيخرجهم
 كبا وما لهم ليقبض منهم رخصا فان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن تلقي الركبان ونهى
 عن بيع السلع حتى تهبط الى الاسواق فمن فعل ذلك فضا حيا سبعة بالخير بعد ان يقدم
 السوق وصورة ذلك ان يستقبل التجار ويكذب في سعر البلد ويشتري ما يستقيم فالحق
 صحيح على مذهبنا في تلقي الركبان والنجاسة للباعة لغير الحديث **فصل** في الربا
 وقد حرمة الله تعالى وشدة الامرة فيه وبحكم الاخترازة على الصارفة والمعاملين على النسيئة
 وعلى المتعاملين على الاطعمة اذ لا ربا الا في نقد او طعام وعلى الصير في ان يخرجه من النسيئة
 والفصل اما النسيئة فان لا يبيع شيئا من جواهر النقد شيئا من جواهر النقد الا بدينار
 بيد وهو ان يجري التقاضي في المجلس وهذا اخرا من النسيئة وتسلم الصارفة الذهب
 الى دار الضرب وشرا الدينار المضروبة به حرام من حيث التآمر من حيث ان الغالب
 انه يجري فيه تفاضل اذ لا يرد المضروب بمثل وزنه واما الفضل فيخرجه من ثمانية اشياء
 في بيع الكسرة بالصحح فلا يجوز المعاملة فيها الا مع الممانعة وفي بيع الجدة بالردى فلا يصح
 ان يشتري رديا بجيد وونه في الدرر او ببيع رديا بجيد فوفقه في الدرر اعني الذهب
 بالذهب والفضة بالفضة ما بها سواد سواد فمن اذاد واستر او فقا ربا فاذا
 اخلف الجفان فلا حرج لقول الله تعالى عليه وسلم فبيعه كيف شئت ثم لا يبد
 اثبات الركبان من الذهب والفضة والدينار المخلطة من الذهب والفضة ان كان
 مقداره الذهب مجهول لا يرفع المعاملة عليها الا اذا كان ذلك نقدا جاري في البلد فاما
 رخص في المعاملة عليه اذ لم يقابل بالنقد وكذا الدرهم الفضة بالفضة بالفضة بالفضة
 رايحاني في البلد لم يرفع المعاملة عليه لان القصد منه النقرة وهي مجهولة وان كان نقدا
 رايحاني في البلد رخصا في المعاملة لاجل الحاجة وخروج النقرة عن ان يقصد استخراجها
 ولكن لا يقابل بالنقرة اصلا وكذلك كل حلي مركب من ذهب وفضة فلا يجوز شراؤه لا
 بالذهب ولا بالفضة بل يصح ان يشتري ببيع اخر ان كان قد راد الذهب منه معلوما الا اذا
 كان موقفا بالذهب ثمورها لا يحصل منه ذهب مقصود وعند العرض على النافذ فيخرجها بثلثها
 من النقرة وبما اريد من غير النقرة وكذلك لا يجوز للصياغ والصارفة ان يشتروا الملائكة
 فيها خرز وذهب بذهب ولا ان يبيعوا بالفضة ان لم يكن فيها فضة لما روى فضالة
 بن عبيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اتى بقلادة فيها خرز وذهب ببيع

فان اخلف الجفان فلا حرج
 لقول الله تعالى عليه وسلم
 الذهب بالذهب والفضة
 بالفضة صح

وهي من المعانم فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالذهب الذي فيها خرز ثم
 قال الذهب بالذهب وزنا بوزن ولا يجوز شراؤا ثوب منسوج بذهب يحصل منه ثوب
 مقصود عند العرض على النافذ بذهب ويجوز بالفضة وغيره **فصل** واما المتقاضي
 على الاطعمة فعليهم التقاضي في المجلس اخذت جفان الطعام المبيع بالمشتري او كخلف
 وان اخذ المجلس فعليهم التقاضي ومراعات الممانعة والمعادن في هذا المعاملة القصاص
 بان يسلم اليه الغنم ويشتري بها اللحم نقدا او نسيئة وهو حرام له صلى الله عليه وسلم
 عن بيع اللحم بالحيوان وكذا الخبز ان يسلم اليه الحنطة ويشتري بها الخبز نسيئة او نقدا
 فهو حرام وكذا المعاملة العصار ان يسلم اليه السهم او الزيتون ليؤخذ منه الاذان فله
 حرام وكذا اللبان يعطى اللبن ليؤخذ منه اللبن والسمن والرد وسائر اجزاء اللبن
 فهو حرام فبايع الطعام بغير جنسه الا نقدا او جنسه الا نقدا متماثلا او متفاضلا فلا
 يباع بالحنطة دقيق ولا خبز ولا سويق ولا بالحب دس وخل وعصير ولا باللبن سمن
 ورنه ويختص وجبن والممانعة لا تنفيها او لم يكن الطعام في حال كمال الا اذا خالف فلا يباع
 الرطب بالرطب والحب بالحب متماثلا ومتفاضلا فله حمله متصفة في تعريف البيع
 والنسيئة على ما يجر ان يثارات الف وحس يستحق فيها اذا تشكل والتبس
 عليه واذا لم يعرف هذا لم يقطن كذا وضع السؤال واقتصر الربا والحرام وهو لا يدرى
فصل في ربيع الصارف الدرهم المربعة على الناس ظلم ويستغفره المعاملون اذا
 لم يعرفوا نقد البلد فعلى المحتسب ان يقيضها ويغيره عن سئمتها وان لا يختار الناس
 بها حيث لا يمكن التعامل بها الثاني انه يجب على التاجر تعليم النقد لا يستغنى عنه
 لتلايم الى سلم زائفا وهو لا يدرى فيكون آثما بتقصيره في تعليم ذلك فكل من علم به
 يتم نعم المسلمين فيجب تحصيله وقد كان السلف يعلمون علامات النقد نظرا اليهم
 لانه يتاجم الثالث ان سلم وعرف المعامل انه زائف لم يخرج عن الاثم فانه ليس يأخذه
 الا ليروجه على غيره ولا يخرجه ولو لم يقضه في ذلك لكان لا يرغب في اخذ اصلا فان
 فعل ذلك كان وزرا لكل عليه وما لم يراجع اليه فانه الذي فتح ذلك الباب قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من سن سنة سيئة فعل بها من بعده كان عليه وزر ومن
 عمل بها لا ينقص من اوزارهم شيئا وقال بعضهم اتفاق درهم زائف اشده من سرقة مائة
 درهم لان السرقة معصية واحدة وقد تمت وانقطعت واتفاق الزائف برعة اظهر لم
 في الدين وسنة سيئة يعمل عليها من بعده فيكون وزره بعد موته الى مائة سنة الى مائتي

سنة الى ان يفتي ذلك المذموم ويكون عليه ورز ما قصد ونقص من اموال الناس بذلك
 ارايفه بالانقرة فيه اصله هو موه او ما لا ذهب فيه اعني في الدنيا ما فيه بقرة فان
 كان مخدوما بالنحاس وهو نقد البلد فقد اختلف العلم في العالم به وقد رايانا الرخصة
 او الحان نقد البلد سواء علم مقدار النقرة او لم يعلم وان لم يكن نقد البلد لم يجر الا اذا
 علم قدر النقرة فان كان في مال قطعة نقدتها ناقصة عن نقد البلد فعليه ان يخرجهما
 ولا يعامل به من يستحق الترويج في جملة النقد بطريق التيسير فاما من استحق ذلك فليس
 اليه سيطرة على الفساد فهو كبيع الحب من يعلم انه يتخذ خيرا او ذلك محظور واعانة
 على الشر مشاركة فيه وسلك طريق الحق بائنا في التجارة اشده من الكدابة على
 بواطن العبارة **فصل** ويجرم على التجار ان يتخفى عن السلعة ويصنعها باليس فيها فان
 فعل ذلك فهو تيسير وظلم مع كونه كذبا وان لم يقبل فهو كذب واسقاط مروة او الكذب
 الذي يروج قد لا يقدح في ظاهر المودة وان استثنى على السلعة بما فيها فهو نهان ونظم الكلام
 لا يعيبه وهو محاسب على كل كلمة تصدر منه لقوله تعالى ما يلفظ من قول الا لديه رقيب عتيد
 الا ان يتخفى على السلعة بما فيها ولا يعرف المشتري ما يذكره مما يصفه به من خفي اضرار الجيد
 والجواري والادواب فلا بأس بذكر القدر الموجود منه من غير مبالغة والخطاب وليكن قصده
 من ان يعرف اخره السم فربما فيه ونقصي نسبة حاجته ولا ينبغي ان يحلف عليه التوبة
 فانه ان كان كاذبا فقد جاز باليمين الخمس ومن الكبار التي تزداد بالواقع وان كان
 صادقا فقد جعل له عريضة لا يمانه وقد اسأفيه اذ الدنيا اخس من ان يقصد تزويجها بذكر
 اسم الله تعالى من غير ضرورة فقد ورد في الخبر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان اليمين
 الكاذبة منقعة للسلعة محقة للكذب وقد روي ابو هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال ثلاثة لا ينظر الله اليهم يوم القيمة غني مستكبر وسان يعطيه ونفق سلعته بحسبه
 واذ كان التنا على السلعة مع الصدق مكر ولم من حيث انه فضول لا يزيد في الرزق فلما
 يخفى التحليف في امر اليمين وقد روي عن يونس بن عبيد الاعمى وكان خرازا وان طلب
 منه خراش فخرج غلامه سقا الخرف فشره ونظر اليه وقال اللهم ارزق الخراش فقال
 لغلامه رده الى موضعه ولم يبعه وخاف ان يكون ذلك تعريضا للثب على السلعة ففعل
 هم الذين اتجروا في الدنيا ولم يصنعوا دينهم في تجارتهم بل علموا ان ربح الاخرة اولى بالطلب
 مع ربح الدنيا **فصل** في السلم الفاسد ولرباع الناجز فيه عشرة شروط الاول ان يكون
 رأس المال معلوما علم فله حتى لو تعدد تسليم السلم فيه لمكن الرجوع الى رأس المال فان سلم

لغة من الداهم خرافا في كرخطة لم يصح في احد القولين الثاني ان يسلم رأس المال في
 مجلس العقد قبل الشرف فلو تفرقا قبل القبض انسخ السلم الثالث ان يكون السلم فيه
 مما يمكن تعريف اوصافه كالجوب والحيوانات والمعادن والقطن والصوف والارسم
 والالبان واللحم وسباع الطيارين واشياءها ولا يجوز في المعجنات والمزكبات وتختلف
 اجزاءه كالقسي المصنوعة والنبل المعحول والخفاف والنعال المختلفة اجزاؤها وصنعها
 وجعلها والحيوانات ويجوز اسلم في الخبز وما يتطرق اليه من اختلاف قدر الملح والماء بكثرة
 الطبخ وقلة بعضه ويتسامح فيه الرابع ان يستقصى وصف هذه الامور القابلة للتعريف
 حتى لا يبقى وصف يتقارب به القيمة تفاوتها لا يتعاب به الا ذكره فان ذلك هو القام
 مقام الروية الخامس ان يجعل الاجل معلوما ان كان مؤجلا فلا بد من جعل الاجل معلوما ولا الى
 ادراك الثمار بل الى الاشهر والايام فان الادراك قد يتقدم ويتأخر السادس ان يكون
 السلم مما يقدر على تسليمه وقت المحل ويؤمن فيه وجوده غالبا فلا ينبغي ان يسلم في الغصا الى اجل
 لا يدرك فيه وكذا اسلم الفداك فان كان الغالب وجوده وجاز المحل وعجز عن التسليم
 آفة فله ان يهلكه ان شاء او يفسخ ويرجع في رأس المال ان شاء السابع ان يذكر في السلم
 فيما يختلف الغرض فيه كلابية ذلك تراعى الثامن ان لا يعلقه بعين فيقول من خطه هذا
 البيت او ثمره هذا البستان فان ذلك يبطل كونه ديناً نعم لو اضاف الى ثمره بغيره او قرية
 كبيرة لم يضر ذلك التاسع ان لا يسلم في شئ نفيس عزيز الرجوع ومثل درة موصوفة بغير ثمنها
 او جارية حرة معها ولد لها او غير ذلك مما لا يقدر عليه غالب المشتري ان لا يسلم في طعام
 كان رأس المال طعاما سواء كان من جنسه او لم يكن ولا يسلم في نقد اذا كان رأس المال
 نقدا وقد ذكرنا في فصل الرمان واسد اعلم **فصل** في الاجارة ولها ثلثة اركان الاجرة
 والمنفعة فاما العاقدة واللفظ فيقبر فيه ما ذكرنا في البيع والاجرة كالتمن فيسعى ان يكون
 المنفعة المقصودة بالاجارة وجه العمل وحده الركن الاول ان يكون مقبولا بان يكون فيه
 كلفة وتعب فلا يستاجر سائرا على ان يتكلم بروج بها سلعة لم يجرها ما اخذه الباعون عنها
 عن جابهم وخسرتهم وقول فله في ترويج السلم فهو حرام اذ ليس يصدر منهم الاكلمة لا
 تعب فيها ولا اجرة لها وانما يحل لهم اذا اتوا بالاجرة الرد واما بكثرة الكلام في البيع
 اجزاء **المعاينة** ثم لا يستحقون الاجرة المشي فاما ما اتوا طاعة عليه الباعه فهو حكم وليس باخذ
 بالحق الثاني ما يجرم الشرع فعليه منع منه كالاستئجار على قطع سن سيرة او قطع عضو
 لا يرفض الشرع في قطعه او استئجار الحايض على كس المسجدة او الحكم على تعليم السحر

وهذا اسم العبد
والكبريت

يشاؤون ظا

او الفضة والاسراج السطاح على السطوح وجعل اجارة الجملد فهو فاسد لان عمله صان
 اللحم والجملد فيكون عظاما ولا يبيد شدة كانهما فيصايف عليه ملك نفسه وكذا
 اذا استاجر حاصل الجيفة على حملها ويجعل اجرة جملد كما هو باطل لما ذكرناه ولان
 جملد الميتة نجس لا يباع وكذا اذا استاجر على تحمل الدقيق واجرة النخالة وكذلك
 يستاجر على الطحن واجرة جزا من الدقيق ويستعد المذهب في جميع ذلك الى النبي
 النبي صلى الله عليه وسلم عن قتيبة الطحان وهو استجاره بقضير من الدقيق
 ويجوز ذلك في النخالة وجملد المسلوخة وكذا لو استاجر فحافة للشتم كان ذلك
 فاسدا لانه لا قيمة له ولو استاجر دراهم ليزين بها حادثة لم يصح لان التزين معناه
 ان يرى انه ملك وهو ليس لا يبدل المال لاجله شرعا وهو يوجب منع الاجارة وكذا
 لو استاجر طعاما ليزين به حادثة لم يصح واستشهد بها في توجيه وجه الافساد
 في الدراهم وكذا استجار المقدر على صور المحرمات او استجار الصانع على صفة
 الاوان من الذهب والفضة فكل ذلك باطل اثبات ان لا يكون العمل واجبا على
 الاجير ولا يكون بحث تجزئ فيه النيابة فيها على المتاجر ويجوز الاستجار على الخرج
 وغسل الميت وحفر القبر ودفن الميت وحمل الجنازة وفي اخذ الاجرة على امانة صلوة
 التراويح وعلى الاوان وعلى النضد للندريس او اقران القرآن خلاف اما الاستجار على
 تعليم سورة بعينها او تعليم سورة بعينها شخص معين فصحيح **فصل** وينبغي من الشريعة
 الباطلة عندنا ثلث وهي ثلاثة انواع الاول شركة المفاوضة وهو ان لا يخطأ
 مالها ولكن يقرب لثانها فاضا في المضمون والخرم فهذا باطل وقال ابو حنيفة هي صحيحة
 بشرط استأجر حال الشريكين وهو ان يكونا مسلمين او كافرين او حريين قال ثلث هي
 لو صح شركة المفاوضة لما خدعت مفاوضة وذلك لما فيها من وجوه الفاسد
 الثاني شركة الابدان وهي شركة الجمالين والبدلانيين وهو ان يشاركوا الاشراك في اجرة
 العمل وهي باطلة عندنا خلافا لابي حنيفة الثالث شركة الرجوة وهو ان يكون الرجل
 وجها معروفا عند التجار فيكون من جهة السفينة ومن جهة غيره العمل فهذا ايضا باطل
الباب السابع فيما يجرم على الرجال استعماله وما لا يجرم
 يجرم على الرجال لبس الحرير والذهب مطلقا الا في اتحاد انفس من جسد انفس فانه لا
 وقد امر به رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يلبس تنجوسه الخاتم بذهب لا يتحصل منه
 شيء واما اسنان الخاتم من الذهب فحرام قال الامام لا يبعد ان يشبه بفضة الاسنان

يخرج

دلى

ويحب دساج على ثوب وهذا حكم طراز الذهب اذا حصل منه شيء اما الفضة فيجوز الختم
 به وتخلية آلات الحرب من السيف والسيان والمنطقة وفي ثوب السرج والخيام
 وجهان لانه يشبه ان تكون من آلات الحرب اما لبس الحرير والختم بالذهب للصبي
 القيمة فيه فانه نظروا الصحيح انه منكر في حقه ويجب زرعه عنه ان كان ثمة الفضة
 صلى الله عليه وسلم يمان حرام على ذكره اذ منى حل لانها وان كان غير مجزئ فانه
 يصف معنى التحريم في حقه نعم يحل التزين بالذهب والحرير للنساء من غير اسراف
 وهو حلال لهن اعني الذهب والحرير اما لا يتخضع بالرجال وفيه مسائل الاولى اتحاد
 الاوان من الذهب والفضة حرام مطلقا وفي المكحلة الصغيرة تردد الثانية سكاكين
 المهنه اذا حلت بالفضة واستعمال الرجال لها فيه تردد ووجه الجواز تشبهها
 بالآلات الحرب الثانية تخليط المصنف بالفضة وجهان ووجه الجواز حمله على الاكرام وفي
 الذهب ثلاثة اوجه في الثالث يفرق بين النساء والرجال فاما غير المصنف من الكتب
 فلم يخلطها بذهب ولا فضة كما لم يجر تخليط الاداة والسهم والمقلد وذكر الشيخ
 ابو محمد في مختصر المختصر تجوز تخليط الاداة وهذا يوجب الجواز في المكحلة وسائر الكتب
 وهو منقطع في المعنى او لا يبعد ان يقال لم يثبت في الفضة تحريم الا في الاوان
 راصد على الاباحة الرابعة تخليط الكعبة والساجد بقاويل الذهب والفضة ممنوع
 هكذا نقله العراقيون عن ابي اسحق المروزي ولا يبعد مخالفة حمله على الاكرام كما في المصنف
 ويحرم على الرجال فراس الحرير وكذا السحر في حجرة الفضة او الذهب او الشرب في
 اوان الذهب والفضة لقوله صلى الله عليه وسلم انما يجرى في خونه ما رخصتم
 يوم القيمة او استعمال ما الدود في قوائم الذهب والفضة حرام وكذا بيع نيات الحرير
 وقلائس الذهب اعني ما لا يصلح الا للرجال ويعلم بعادة البداهة لا يصلح الا للرجال
 فكل ذلك محظور شرعا

الباب الثامن في المحبة على مكرات الاسراف

اما الطرقات الضيقة فلا يجوز لاحد من السوق الجلوس فيها ولا اخراج مصطبة دابة
 عن سمت اركان السقايف الى الممر لانه عدوان ويضيق على المارة فيجب على المحب
 ان ياتى بالنفع من فقه لما في ذلك من حقوق الضرر بالناس وكذا اخراج القوايل وال
 الاضحية وعرض الاشجار ونصب الدكة في الطرقات الضيقة منكر يجب المنع منه اما
 اذا نصب الدكة على باب الدار وعرض شجرة فمن اصحابنا من قال ذلك جائز

كذا الاصل

اذا لم ينضرب المارة ثم قالوا لا يخص بغيره بل لو تبعه جازوا به مال القاضى الحسين
 وقال الشيخ ابو محمد الجعفي لا يجوز الغراس في الشوارع والحدود المرفعة في محال ولا
 نظر الى اشاع الطريق وتضييقها فان الزقاق قد يضطرم ليلها ويروح اسرارها
 اليها يم ويضيق اليه انه قد يلبس على طول الزمن محل الدواس والبناء وينقطع اثر
 استحقاق الطريق ويخرج من هذا ان الشوارع مشتركة كالمكات الا ان فيها استحقاق
 الطرق فلا يجوز اجازتها والبناء فيها بخلاف المكات وكذلك كل ما فيه اذية واضرار
 على السالكين وكذلك ربط الدواب على الطرق بحسب تضيق الطريق وبحسب
 المجازين فكيف يمكن منه لا بقدر حاجة النزول والركوب لان الشوارع مشتركة
 المسفعة وليس لاحد ان يخص بها الا بقدر الحاجة وكذا طرح الكناسه على جوار الطريق
 وبندب قنود البطيخ او ريش الماء بحيث ينجس منه التراب والسقوط وكذا ارسال
 الماء من المزارب الخارجة من الحياطة الى الطريق البضقة فان ذلك ينجس الشيا
 ويضيق الطرق وكذا ترك مياه المطر والادخال في الطرق من غير كسح فذلك كله
 منكر وليس يخص به شخص معين ففعل والى الحسنة تخلف من الناس بالقيام بها **فصل**
 وينبغي للمختص ان يمنع احوال الخطب واعداد البنية وروايا الماء وسراج النيران
 والاداء واحمال الخلق والشوك بحيث يترق ثياب الناس فذلك منكر يمكن شمله
 ضمنها بحيث لا يترق من الثياب شيئا وان امكن التعديل به الى موضع واسع والافلا
 منع اذ حاجة اهل البلد اليه واشبه ذلك من الدخول الى الاسواق لما فيه من الضرر
 بلباس الناس وبأمر جلوس الخطب والبنين والبلاط والكرف واللفت والبطيخ
 والقوط اذ وقفوا في الدواصر ان يصفوا عن ظهور الدواب لانها اذ اوقفت و
 الاحمال عليها اضرتها وكان ذلك تعذيبها وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن تعذيب الحيوان لغير ما كلفه وبأمر اهل الاسواق بكنسها وتنظيفها من الاوساخ
 الملتصقة وغير ذلك مما يضر بالناس لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ضرر ولا ضرار
 ولا يجوز لاحد ان يطلع على الجيران من السطوح والنفوذ ولا ان يجلس الرجال في طرقات
 النساء من غير حاجة فمن فعل شيئا من ذلك عذره المختص

كذلك في الاصل

الباب التاسع في معرفة القضاة الاطهار والمناقب والدرجات
 لما كانت هذه العائلات وزنها اعتبارا للبعثات لزم المختص معرفتها وتحققها
 لتقع المعاملة بها على الوجه الشرعي وقد اصطلح اهل كل اقليم على اطلاق تسمية

في الزيادة والنقصان ونحن نذكر من ذلك ما لا يسع المختص جهله يعلم تفاوت
 الاسعار اما القضاة الذين ذكره الله العظيم في كتابه الكريم فقد قال تعالى
 هو الف وما يتا اوقية وهو قول ابن عمر ورواه ابي بن كعب عن النبي صلى الله تعالى
 عليه وسلم وعن الضحاك الف وما يتا شقال ورواه الحسن عن النبي صلى الله تعالى
 عليه وسلم وقال ابو بصير هو مائة سك ثوبها اوقية وعن الحسن بن مالك قال
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم القضاة الف دينار وعن ابن عباس والضحاك اثني
 عشر الف درهم والالف دينار رتبة الرجل المسلم وعن ابي صالح مائة رطل ودرهم المنقار
 بين الناس والرطل اثني عشر اوقية والاوقية اثني عشر درهما هذا لا خلاف فيه لكن
 الرطل فيه اختلاف كثير في الامصار والبلدان فالرطل الحجازي مائة وعشرون درهما
 والرطل المصري مائة واربعه واربعون درهما والرطل البغدادي مائة وثلاثون درهما
 والرطل المدني مائة وستة درهما والرطل الحلبى سبع مائة وعشرون درهما والرطل
 الحموي ثمانية وستون درهما والرطل الحمصي سبع مائة واربعه وتسعون درهما
 والرطل الليثي مائة درهم الحموي ثمانية واثني عشر درهما والرطل الحارثي سبع مائة
 وعشرون درهما العجلوني والرومي الف وما بين درهم الرطل القراوى سبع مائة
 وعشرون درهما الرطل القدسي والحلبى والباليسى ثمانية درهم الرطل الكركي
 ثمانية درهم وفي المحلات اطلاق مختلف فالتفاضل بها في الاسواق ما ذكره مدينة
 فرض ولها احوال رطل اللحم والخمير والحضر ثمانية وخمسة وعشرون درهما وباقي
 الخراج ما بين درهم مدينة اسيرط مختلفة الاحوال فالخمير واللحم الف درهم وسبعة
 اباقى الخراج ليشي ما بين درهم مخطوط اللحم والخمير ليشي ما بين درهم وباقي الخراج مصري
 مائة واربعه واربعون درهما اقليم مدينة مختلفة الاحوال والخمير واللحم الف درهم وسبعة
 من الباقى ليشي ما بين درهم مدينة بنى خضيب على رطل مصر مائة واربعه واربعون درهما
 دروا الصربان على رطل مصر مائة واربعه واربعون درهما مدينة المحلة رطلان وثلاثون
 رطل يكون اربع مائة درهم ثغر الاسكندرية رطلان واوقية ثمانية واثني عشر درهما
 ثغر مياط رطلين وربع ونصف اوقية ثمانية وثلاثون درهما البليدي رطل وربع
 مصري مائة وثلاثون درهما مدينة سمند رطلين وسدس ثمانية درهم مدينة القويم
 مائة وخمسون درهما ولم اسمع ان عدة وافق رطلها لمدة اخرى الا ما ذكره اوقية ثغرية
 لا يوجد بها والاوقية من نسبة رطلها جز من اثني عشر جز **فصل** واما المنقار

كذلك في الاصل

فاتفق على انه درهم و اثنان ونصف وهو اربعة وعشرون في اطار القيراط ثلث
جيات و اربعة اسباع جنة و هو خمسة و ثمانون جنة و خمسة اسباع جنة و وزن كل جنة
منها مائة جنة من جنوب الخردول البري المعتدل وقال بعض العلماء كان انتقال مكة
في زمن النبي صلى الله عليه وسلم اثنان وسبعون جنة من جبال الشجر المتبلى غير
الخارج من المعهود والدرهم ستة و اثنان وهو ستون جنة وقال بعض العلماء الدرهم
خمسون جنة و خمسة جنة من جبال الشجر كما ذكرنا و وزن كل جنة من الدرهم سبعون جنة
من جبال الخردول البري المعتدل والدينار مثل الدرهم و ثلاثة اسباع و الدرهم من
الدينار بنصفه و خمسة و ثمانون جنة تقريباً على ما ضبطه الآية فان عرف الدرهم الاصل
بطريق غير هذه الطريق وتحقق قدرة كان ذلك مقدر في معرفة الانتقال والا فلا
ضابط الا بما تقدم ذكره من جبال الشجر واختلف في سبب استقراره على هذا الوزن
فذكر ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما رأى اختلاف الدرهم وان منها البغلي
و هو ثمانية و اثنان ومنها الطبري و هو اربعة و اثنان ومنها ما هو ثمانية و اثنان ومنها
البغلي و هو اثنان قال النظر والاعراب ما يتعامل فيه الناس من اعلالها و ادائها فكان
البغلي والطبري يجمع بينهما فكانا اثني عشر دانقاً فاختار نصفها فكان ستة و اثنان
فجعل الدرهم الاسلامي ستة و اثنان و متى ردت عليه ثلاثة اسباع كان انتقال
و متى نقصت من الانتقال ثلاثة اعشاره كان درهماً و كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل
و كل عشرة مثاقيل اربعة عشر درهماً و سبعمائة و اربعة عشر درهم من الذهب ان اول
من ضرب الدرهم المنقوشة عبد الملك بن مروان وكانت الدنانير تزد و روميه وكانت
الدراهم تزد و كسرويه و حميرية فبذلك فامر عبد الملك الحجاج بضرب الدرهم بالعراق ف ضرب
بها ستة اربعة و سبعين و قيل خمسة و سبعين ثم امر بغيرها في النواحي ستة و
سبعين و كتب عليها الله احد الله الصمد و كل يحيى بن النعمان الخفاري ان اول
من ضرب الدرهم مصعب بن الزبير عن امر عبد الله بن الزبير ستة و سبعين على ضرب
الاكاسرة و عليها بركة من جانب و الله من جانب ثم غير بالحجاج بعد ستة و كتب عليها
بسم الله الحجاج و هذه فائدة ذكرت ما هنا تعلقها بذكر الدرهم فيجب على المحتب ان لا
يصل امره الى الباب و ينظر فيه كل وقت و الله اعلم

الباب العاشر في معرفة الموازين والكاسيل والادرع
اصح الموازين وضعها استوى جانباه و اعتمدت كفتاه و كان ثقب علاقته في وسط

العمر و وجد الثقب ويجعل المسار فولاً و حتى تكون سرعة الجريان في لم يفيض ذلك
كانت تسكن فيضاً بالمشتري **فصل** و بما مر اصحاب الموازين بسحبها و تنظيمها من الادرع
والادرع في كل ساعة فانه ربما يجد شي في جربها فيض كما ذكرنا و ينبغي اذا شجع في
الوزن ان يسكن الميزان و يضع فيها البضاعة من يده في الكفة قليلاً قليلاً و لا يهز الكفة
بها به فان ذلك كله تخش و تكون موازين البضاعة معلقة و لا يمكن احد من البضاعة ان يزن
بميزان الارطال في يده و من التجسس الخفي في ميزان الذهب ان يرفع يده لتقار و وجهه ثم
ينظر على الكفة التي فيها المتاع نفخاً خفيفاً فيخرج ما فيه و ذلك ان المشتري يكون عليه
الى الميزان لا الى فم صاحبه و لهم في الميزان ان ضاعه يحصل بها التجسس مثل ان يعلق
شعته تحت احد كفتي الميزان او يشكل رزة الميزان العليا بخط شعرة رفيق لا ينفذه
المشتري فيحصل له من ذلك تفاوت و لهم ايضا العلاقة التي تسمى الكودي و هو ان يكون
عمود الميزان فولاً و يجعل لسانه ادمه ان يربح راس السنان الى الجانب الذي يريه
ان باخذ به فيحصل له ذلك القدر الحرام فيخرج المحتب مراعاة ذلك في كل وقت و يعلم
انك و لست من الكليل والميزان امر من يملك الامم السان فياثر بها بذكر مكرمة
الاختيار و لا تقل اهلها عشرة فان الاقل لا انتهى عن الفار و كل هؤلاء من سواد
الناس فمن لم يققه نفسه وليس همه الا فرجه او ضره فحدهم التعزير التي هي راعة
للسوي من ادبر و تولد **فصل** و القبان القبطي فيجب المحتب ان يخبر بعد
كل حين فانه يفيد بكثرة استعماله في وزن الخشب والبضائع الثقيلة و يتخذ عنده
عيارات من حصي في خراطيف هندی او خيش و يضعها في موضع لا تفصل اليها اليد و
ولا العيار و يعين لعيار القبانين رجل يدقق يديه و امانته و لا يشوب في ذلك ربا
ولا محاماة لاحد من ابناء جنته و يبرم المحتب ان لا يمكن احد من الوزن بالقبان الا
من ثقت امانته و عدالة و معرفته بالعدول من اهل الخبرة في مجلسه فانها ضاعة عظيمة
و البائع والمشتري واقفان لا يعلمان صحة ذلك من سفر الا من لفظه فيخبر فيه ما ذكرناه
فصل و ينبغي ان يتخذ الارطال من جديد و يغير بالمحتب و يختم عليها تختم
من عنده و لا يتخذها من الحجارة لانها اذا فرغ بعضها ببعض فتفقد ما زاد و عت
الحاجة الى اتخاذها لقصور يده عن اتخاذ الحديد امره المحتب بتجليه ما يتم تختمها بعد
العيار و يجد و النظر فيها بعد كل حين لتلاخذه و اسلبها من الخشب و رؤوس اللفت
و لا يكون في الحانوت الواحد دستان من ارطال او صبح من غير حاجة لانها مهمة

لما اورد

في حقه ولا يحد عنه ما لا جرت العادة باتخاذ مثل ثلث رطل وثلاث اوقية وثلاث دراهم
 المقاربة النصف وربما اشبه ذلك عليه بالنصف في حال الوزن عند كثرة الرزق وال
 اعلم **فصل** وينبغي للمختار ان يتفقد عيارا ثلثا قبل الصبح والارطال والحقبات
 على حين غفلة من اصحابها فان في القياس من ياحذ حبات الحنطة فيقفها في الماء
 ثم يوزن فيها رطل الا بالفرق لا يتم تخفيف فقود الى سبورها الاولى ولا يظهر فيها شيء
 ويأمرهم ان يجعلوا الرطل من الحنطة مما لهما للرطل من الثقل فربما وضعا صحة النصف
 درهم عدل من الرابعي وبينهما تفاوت وكذلك صفة الثمن عوض صفة القير الطين والله اعلم
فصل في المكاييل قال الله تعالى ويل للطففين الذين اذا اتوا بالثمن على الناس سبوا
 واذا كالواهم او وزنواهم حسروا الا الذين اوتوا بالثمن او كسروا او كسروا او كسروا او كسروا
 الناس رب العالمين وقال صلى الله عليه وسلم المكاييل على كمال الميزان والوزن
 على وزن مكة والمكيال الصحيح ما استوى اعلاه واسفله في الصبح والسم من ثمة ان يكون
 محصورا لهم ولا يكون بفضة داخل وبفضة خارجا وينبغي ان يشده بالمسامير لئلا يصعد
 فيزيد فينزل فينقص واجود ما عيرت به المكاييل الجوز الصغار التي لا تختلف في العادة
 مثل الخردل والبرسيم والبرز قطونا والكسفرة وما اشبه ذلك ويكون في كل حانوت
 من المكاييل الصحيحة مكيال ونصف مكيال وربع مكيال ومن مكيال مخزن عليها ختم
 الحبة لان الحاجة تدعو الى اتخاذ ذلك وينبغي للمختار ان يجده النظر في المكاييل
 فان من المحصنين والقراءين والعلماء من ياحذ قطعة خشب يحفر في مكيال لا يكون
 طوله ما شئت اشلا والخف من اطلها اربع اصابع فيعثر الناس بسعتها وطولها ولا يعلمون
 المقدار المحفور وهذا قد ليس لا يخفى وبراعي ايضا ما يصقونه في اسفل المكيال فان منهم
 من يصب في اسفل الحفرة ثلث ارجل الجبس لاسود فيلصقونه ليقا لا يجر ويعرف ومنهم
 من يصب في جوانبه الجبس فلا يعرف ولهم في سكا المكيال ضاعة يحصل بها الخس
 فلا يبيع الكسف عليهم في كل وقت واما المكيالون فلا خير فيهم لاسيما في هذا الزمان فان
 اكثرهم مكيال ما يقبضه زائدا ويسبي عندهم العوز والطرح وعند صرف يجحد ناقصا
 ويسبي عندهم المسفق وقد ذمهم الله تعالى ما ذكرنا في اول الفصل فينبغي للمختار ان
 يجذهم ويجوز لهم عقوبة الله تعالى ويؤاخذهم عن الخس والتطفيف في ذلك كله ومنهم من
 من احد منهم خبثا غرره على ذلك ولهذه خفي برجع به غيره **فصل** وخرج ابو داود عن
 احمد بن حنبل قال قال صلى الله عليه وسلم ارباع رطل وثلاث اوقية وثلاث دراهم

كذا اصل

كذا الاصل

بن حنبل ذكر ان ابيه عتبة بن عبد الله بن حنبل عليه وسلم فوجد رطلا وثلاث اوقية وثلاث دراهم
 عقد الجواهر ان اهل المدينة لا يختلفون ان ثمة النبي صلى الله عليه وسلم الذي
 به يروي الصدقات ليس اكثر من رطل ونصف ولا اقل من رطل وربع وقال بعضهم
 رطل وثلاث وهو الذي عليه اكثر العلماء والوجه ستة عشر قدحا من ثمة كمال البلد
فصل والاذرع سبع اقصرها القاضية ثم اليوسفية ثم السوداء ثم الهاشمية
 الصغرى وهي الثمانية ثم الهاشمية الكبرى وهي الزيادة ثم العزبة ثم الميزانية فاما القاضية
 وهي تسمى ذراع الدور وهي اقل من ذراع السوداء اصبع وثلث اصبع واول من وضعها
 ابن ابي ليلى القاضية وبها يتعامل اهل كل وادي واما اليوسفية فهي التي يزرع بها
 القضاة الدور بمدينة السلام وهي اقل من ذراع السوداء ثلثي اصبع واول من
 وضعها القاضية ابويوسف واما الذراع السوداء فهي اطول من ذراع الدور باصبع وثلث
 اصبع واول من وضعها الرشيد وقد رما بذراع خادم اسود كان على راسه وهي التي
 يتعامل بها الناس في ذراع البرز والتجارة والابنية وقياس النيل مصر واما الذراع
 الهاشمية الصغرى وهي البتالية فهي اطول من الذراع انها ذراع جده ابي موسى
 الاشعري وهي انقص من الزيادة ثلث ارباع عشر وبها يتعامل الناس بالبصرة
 والكوفة واما الهاشمية الكبرى فهي ذراع الملك واول من نقلها الى الهاشمية المنصورة
 وهي اطول من الذراع السوداء بخمس اصابع وثلثي اصبع وتكون ذراعا وثلثا عشر
 بالسوداء وينقص عنها الهاشمية الصغرى ثلث ارباع عشر او سميت زيادية لان
 زياد مسح بها ارض السواد وهي التي تزرع بها اهل الانبار واما الذراع العزبة وهو
 ذراع عمر بن الخطاب رضي الله عنه التي مسح بها السواد قال موسى بن طلحة رايته
 ذراع عمر بن الخطاب التي مسح بها ارض السواد وهو ذراع وقبضة وابهام فاقول
 الحكم ان عمر عند اهل اطلها واقصر ما يجمع منها ثلاثة واخذ الثلث منها وزاد عليها القبضة
 وابهاما فاما ثم ختم طرفه بالبرصا وبعث ذلك الى خديفة وعثمان بن حنيف حتى
 مسح بها ارض السواد وكان اول من مسح به بعده عمر بن حنيفة واما الذراع الميزانية فتكون من
 الذراع السوداء ذراعا وثلثي ذراع وثلثي اصبع اول من وضعها المأمون وهي التي
 يتعامل بها الناس في ذراع البردية والسكر والسوق وكذا الانهار والخفافير
 والذراع المقدر الشري الذي ذكره الامام الغزالي وغيره فهو اربعة وعشرون اصبا
 الاصبحت شجيرات بطن جنة لظهر اخرى والشجرة ست شعرات بنوع البعل

في كتاب الاحكام السلطانية
 اهل كل وادي

السوداء باصبعين وثلثي
 اصبع واول من احدتها
 بلال ابن ابي بردة ذكر

واوسطها م

والملك

باب الحادي عشر في الحبة على العلائق والطحا

يخرج عليهم احكام الخلة على ما ساءه ولا يخلطون روي الحظية سجد لم ولا عبقها بحمد
 فانه قد ليس على الناس ويلزم الطحا بين غربة الخلة من التراب وتنقيتها من الطين
 وتنظيفها من الجوار قبل طحنها فان ذلك يزيد الدقيق بياضا وجودة ويغير عليهم
 الدقيق في كل ثلاثة اشهر او اقل من ذلك فربما يكون في صورة ضعف ويغير المختب
 الدقيق فانهم ربما يخلطوا فيه دقيق الحمص والفلو حتى يزيد زهره وهذا غش من
 وجدة فعل شيئا من ذلك انكر عليه وادب ويمنعهم ان يخلطوا على اثره الخلة فانه يضر
 بالناس او ازل مع الدقيق ويغيرهم ببقا الخلة وكثرة دوسها حتى يخرج الدقيق اجود ما
 يكون في النقا وينبغي لارباب الدواب ان يتقوا الله سبحانه في استعمالها وان يركبوا
 في كل يوم وليد لها جتها الى الراحة والسكون وان لا يستعمل الدابة في طحن اكثر من ربع
 وية ويتفقد سوازهم المرصدة لوزن الدقيق واطالهم وكذلك سوازي الفضة وصحبها
 واكيا لهم ويطعمهم وعيادتها ويا مرهم ان تكون الفدراع التي للدقيق صحاح لان الوزن
 بوزن صحيح من الطاحن فمن كانت الفدراع مقطعة ضاع في الطرقات فيضرب بالثري
 وليس ثلاث بقط مائة وخمسون رطلا كل بطة خمسون رطلا وينبغي ان يجعل على الطحا بين
 وفما يرفعوها الى حوانيت الجارين في كل يوم **فصل** ريدضة على الطحا بين القمح
 البسيط لمن ياكل في بيته فان اكثر الناس يفعلون ذلك ولا تيل انفسهم الى اكل الخبز
 السدي لاجل ما يجتره واخيه في البيوت وبما شروا بانفسهم انهم لا يكتفون من ينسج قمر
 الناس الاثقة امينا عفيفا عن الفاسد فانه يدخل بيوت الناس ويخاطب اولادهم
 وجوارهم ويحملها بامانة الى طاحون معلية فيخذل بيته طاقه ما ذكرناه وانه لا ياخذ بالم
 الا بالوزن ويعطيها بالوزن من غير نقص وان يكتب على كل قفة اسم صاحبها وكما
 في يقطيته ويلقيها في اذن القفة حتى لا يخلط وان تكون ناعمة الطحن حتى تحصل
 الزكاة لصاحبها والوية الصرية رنتها اربعون رطلا الى اربعة واربعون وما زاد على
 ذلك بحسب من اليد يعلو قدر الاجرة على ذلك ولا يخلط قمح احد في قاروس الطحن
 حتى يزل ما بقي من قمح الآخر وكذلك الخبز كينس بكنسة هذه لكلا يدخل مال احد هيا في
 مال الآخر من غير اذن صاحبه فيصير دانا والله اعلم

باب الثاني عشر في الحبة على الفرائين والخازين

ينبغي ان يرفع سقايف افرائهم ويجعل في سقوفها تنافس واسعة للدخان و...

كفيس بيت النار في كل بغيره وغسل بلسية وتنظيف وغسل المعاجين و
 نظافتها وتجهدها ابراش كل برش عليه عودان مصلية لكل معجزة ولا يعجن العجان
 بقدر سبه ولا ركبته ولا يبر فقيه لان في ذلك مهانة للطعام وربما قطر في العجين
 شئ من عرق البطيخ او بدنه ولا يعجن الا وعليه ملحة صيغة الاكام ويكون ملحا ايضا
 لانه ربما عطس او يحكم فقطر شئ من بصاوة او مخاطه في العجين ويشد على جبهة عضا
 ايضا لئلا يعرق فقطر منه شئ ويجعل شعر ذراعيه لئلا يسقط منه شئ في العجين
 واذا عجن في النهار فليكن عنده انسان على يده مذبة يطرد عنه الذباب ويغير
 عليهم المختب ما يخبثون الخبز به من الكرم والزعفران وما يجري مجراه فانها تلوذون
 وجه الخبز ومنهم من يخبث بالحمص والفلو كما ذكرنا ويمنعهم ان لا يخبزوه حتى يخبز
 فان الفطيرة تنقص في الوزن والمعدة وكذلك اذا كان قليل الملح وينبغي ان يشروا
 على وجهه الابا بزر الطيبة مثل الكون الابيض والكون الاسود والسهم والابيضون
 ولا يخرجون الخبز من بيت النار حتى ينضج نضجا جيدا من غير احراق والمصلحة ان يجعل
 على كل حادثة وطيفة رسما يخبزونه كل يوم لئلا يخل البلد عند فلة الخبز ويتفقد
 الاقران في اخر النهار ولا يمكن احد من ضاع الخبز من البيت في اكنة العجين
 ولا مكان فرش العجين ويا مرهم بشر ما على الجبال بعد نقضها وغسلها في كل وقت
فصل وبأخذ المختب على فرايين الخبز البيوت ليعظم حاجة الناس اليهم يا مرهم
 باصلاح المباح وتنظيف بلاط الفرن بالمخاض في كل ساعة من الباب المحرق
 والرماد لئلا يلصق في اسفل الخبز منه شئ ويجعل بين يديه علام يعتم به اخذ
 الناس لئلا تخلط عليه الطباق العجين فلا يعرف وينبغي ان يجعل السك بجعل
 من الخبز لئلا يسيل شئ من دهنه على الخبز ولا ياخذ من العجين زيادة عما جعل له
 والله اعلم

باب الثالث عشر في الحبة على التوابين

ينبغي للتجسبان وزن عليهم البهايم قبل انزالها للتور فان كان قد نقص الثقل
 فقد تهاجى نضجه وان كان دون ذلك اعاده الى التور ولا يمكنهم الا من ذبح
 البهايم اللطاف البلدية السمان الجذعان في السن ولا يمكنهم من عمل البهايم
 الصجدية ولا البراق ولا المحفوس وهو الذي ابوه صجدي واهه برفية وبالعكس
 ولا البهايم البياض الهزلية ويعتبر عليهم عند وزنه وهو لم لئلا يجنون فيه صنع

او شاقيل الرصاص وعلامة لفتح الشوا ان يجذب الكنت بسره فان اجاب فطهرته
 في الفصح وايضا بالنع في تخرجه وهو لم وهو ان يشق القطة شقين من تحت الالبنة
 الى اخر المسيرة ثم يخرج الكونين تخرجاناما وبسج احفاده يطبقن اسد احاده ويكلم
 اقصابه وعظم منه حتى تمكن النار من احراره ولا يكمنهم بان بدله حتى يظهر الماء بطنه من
 الروث وطاحيه من الدم وجميع اجزائه ولا يكمنهم بان بدله الا بالزعفران ولا يكمنهم من
 البوان بالمرة ولا يابو بليج ولا بالعسل ولا بالطين فانه يظهر فيطن الراي انها تضيئ
 وهو واضح وهذا غش ومنهم من ينج البهايم الكربة ويحل بعضها الى المختب ويحرق الباني
 فيغير عليهم المختب ذلك وبامرهم بان لا يطبوا ثمانية ايام الا بطين طاهر قد غسج بآبار طاهر
 فانهم ياخذوا الطين من ارضي حواشيهم وهو يخلط بالدم والروث وذلك نجس وربما
 اشترى على الشواينة شئ عند فتح الشور فينفضج واسه علم **فصل** واما ما علة الشوا
 المرضوض منهم من يصنع تحت بده شئ يقال له تنزيب الشور وهو ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
 من تحت البهايم من الشور في تدح ويفرقه على المشتري عند رض الشوا ويرشه قليلا
 قليلا وقد يفضل منه فضلة في ليالي الصيف فيضج من غير ان يمزجونه بالليمون الطري ليعني
 رجه وطعمه على المشتري وفيهم من يرض شئ الكحل مع الشري والكبود والاشيش على
 غطفه من المشتري وجميع هذا ليس بحسب على المختب ان يعثره عليهم واذا فرغوا من
 البيع وادوا الاضراف نزعوا على قلوبهم الملح ويخطوا بالبرجة فارقة حسنة من يوم
 الارض واسه اعلم

اللون
 فيه

الباب الرابع عشر في الحسة على النفاقين

الاول ان تكون مواضعهم التي يضعون فيها النفاقين تقرب ذلك المختب ويترجم المختب
 ان لا يعلوا الابن بديه فان غشهم فيها كثير وبامر تنقية اللحم وجودة واستانه ويكون
 من اللحم الفان ويدق على القرم الطيبة ويكون عنده واحد جبن يدق اللحم عذبة يطرد
 الذباب ولا يخلطوا مع الشحم ولا شئ من يطون البهيمية ولا يخلطوا مع السميد ولا يخلطوا
 ولا شئ من الادمان الا بحضرة المختب او يائيه او امين يثق اليه المختب وذلك
 ثم يجتهد بعد ذلك في المصادر من النقطة المفولة بالماء والمليح ويعثر عليهم فاعثون
 به النفاقين فان منهم من يغشها بالحم البقر ومنهم من يغشها بالحم المعز ومنهم من يغشها
 بالحم الابل ومنهم من يغشها بالسميد الرايد عن القناد ومنهم من يغشها بالحم الكرم والرافعة
 الهزينة ومنهم من يرش الماء على اللحم وقد دقه ويعرف جميع ذلك بان يثق النفاقين

نر

تقل عليها فينظر ما فيها للعين وما يحق ذلك على ذكي ولا عارف فان كل مدقوق مجهول
 لكن الحاذق لا يخفاه شئ من غشهم واما اذا وضعت في المغلاة ففاسد وتعرف
 لانهم يجسرونها بالسفود اذا غاربت الضج فيسيل ما فيها من الدهن فلا يعرف ذلك
 ويترجم بغير الطاجن الذي يقل فيه في كل ثلاثة ايام بالسراج الطري ثم يفرغون عليها
 بعد عليها الا بابر الطبية والتوابل المسحوقه

الباب الخامس عشر في الحسة على الكبوديين والبواردين

يؤخذ عليهم ان لا يخلطوا البود المعز ولا البقر بكبود الضان بل كل منهم يعثر على حبه
 ويغشهم المختب الى محب ويترجم بالاشراج الرقيق ثم بعد الاشراج يغير عليهم الملح
 ويخلطوا في شدة سمار ويظهر والماء ثم يسجوا شجرا خفيفا ثم يدلو في الشور
 فاذا انتهى فغشهم خرطرا حفرة او حفرة من شق به ويضاف عليهم الملح الناعم و
 الكسرة اليابسة والكراوية المحمصة المسحوقه نصفين بالسوية ويضاف عليهم
 الفلفل المسحوق لكل عشرة اسباخ اوقية والقرفة اللب المسحوقه ايضا لكل عشرة
 اسباخ رطل ونصف ويحترق عليهم ان لا يخلطوا البات مع الطري ولا المسكوق
 البصل مع المشوي واذا مات عند احد منهم شئ اعرضه عليه من باكر النهار ويترجم
 بيه وحده **فصل** يؤخذ على البواردين ان لا يرضوا الكرت الا في الماء
 الحار ولا يطعم به من القدر حتى تمكن فضحه واما اللب واللوسا فلا يخلطوا القرسية
 بالحرانية ولا يخلطها الا بمققة العيدان وكذلك اللب ويؤخذ عليهم ان لا يسبقوا
 بنشاذر فانه نجس ومضر بالنظر ما حرت العادة ولا يشكونه من الماء الحار فيضفونه
 في الماء البارد فان اكثرهم يفعل ذلك حتى يعطى لونه حفرة للزبون وهذا مضر بدت
 البرص فيفقد مواضع العمل فمن وجده فعل شئ من ذلك اذبه التاريب التام و
 يترجم ان لا يخلطوا البات بالطري ولا يصلق اللب في مرقه اللوسا ولا اللوسا
 في مرقه اللب فان ذلك ضررا بالاكليين وكذلك باذنجان الصاع يترجم بان يصفوا
 ويضيفوا اليه الخن الحاذق والكراوية والكسرة اليابسة وجوايج البقل والفلفل
 والقرفة المسحوقه ويترجم بان تقطع اقماعه وكذلك الرجلين بمرشحتها وتنقيتها
 من الرمل والعيدان ويضيف اليها الخن الحاذق والشوم ومنهم من يغشها باللبن
 والشوم فيترجم بكثرة اللبن وقلة الشوم فان فيه ضررا وكذلك المسحوقه يترجم بمرض البصير
 عليه حتى يغزل الطري من الفاسد ويترجم بان يضيف اليها الزيت الطيب حتى

اسباخ اوقية ثم يضاف عليها
 الزيت الطيب الرقيق لكل عشرة

يقطع زفرة البيض والطفل والقرق والجبر والكلون وكذلك البياضان المقلود
ياخذ عليهم ان لا يلقوه الا مقشرا ويجعل في الماء والمليح قبل فليه حتى يخرج وغله ثم يلقيه
بالسج الطري ولا يرفعه من المقلاة حتى يتم نضجه ولا يكتنه من قليه بالزيت الكلو فان
اكثرهم يلقيه بالزيت ويدهم المزبون انه يسج وهذا غش فمن فعل ذلك منهم اذبه
على ذلك واسه اعلم

الباب السادس عشر في الحبة على الجوز اربعين

ولا يحل من الحيوان المأكول شئ من غير ذكاة لقوله تبارك وتعالى حرمت عليكم الميتة
والدم ولحم الخنزير وما اهل الكتاب ذكوا من الميتة والدم والخنزير وما اكل
السبع الا ما ذكيت وما ذبح على النصب الا السمك والجراد لقوله صلى الله عليه وسلم
احل لنا ميتتان ودمان اما الميتتان فالسمك والجراد واما الدمان فالكبد والطحال
ولا تحل ذكاة الجحش والمرطدة وعبد الاوثان لقوله تعالى وطعام الذين اوتوا الكتاب
حل لكم واراد به الذبح وهو لا ليسوا اهل كتاب ويكره ذكاة البهي والاعمى والمجنون
والسكران لانهم ربما اخطوا ووضع الذكاة ويجوز الذبح بكل ماله حذ يقطع حتى القصب
والجرح المحذور الا السنن والظفر فان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الذكاة بهما وقال
انها مودة الحبشة فيجوز سجن ان يكون الجوز اسما بالثاغ فلا يذكر اسم الله تعالى على
الذبح للجنة المشهور ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم قيا على سائر المذمومين التي
يذكر فيها اسم الله تعالى وقيل لا يسحب الصلوة وان يستقبل بها القبلة لانه افضل المراتب
وان سجد الابن محقة من قيام روى عن ابن عمر انه اتى على رجل قد اناخ بدمه فخرج ما يقال
ابقتها قيا ما مقيدة سنة محمد صلى الله عليه وسلم تحريم بدات بيده قيا ما قيا
حرية او سكتا فيغزها في نفرة الخمر وهي العوجة التي في اعلا الصدر واصل الضيق
ويذبح البقر والغنم مضطجعة لان النبي صلى الله عليه وسلم اوضح الكبت من الضعاف
البقر بهائم اركتها اياه في سنة الذبح على الجنب لا يسر لان جميع ذلك وردت السنة
وان يقطع الاوداج كلها لانه اوجب واعلم انها ودجان لا غير وهما عرفان في جانب الضيق
من مقدة تقوت الحياة بقواها والمقدم والمرى وهو تحت المقدم فان قطع المقدمات
وبعض المرى فوجها ان اظهرها انه لا يحل فلو وقع الشك في انه هل انتهى الى حركة الذبح
اولا فانه في نكته الامام في النهاية عن جابر الاصحاب انه تغير بالحركة بعد الذبح فان تحرك
بعده حل وظهر ان حركته كانت حركة مذبح وان لم تحرك لم يحل قال صاحب التفسير

لا بد مع الحركة بعد الذبح فانه يحل الطن اما حذ الحركة بعد الذبح فلا يحل
بها ولا شك انه لا عبرة بالاحتياج بعد الذبح وكذا لا عبرة بانها رالدم وقال بعض
الاصحاب خروج الدم دليل استقرار الجدة ولا يجوز شاة برجلها حرا عتقا ولا يذبح
بشكل كالدابة لان في ذلك تعذيب الحيوان وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن
تعذيب الحيوان ولا يسرع في السج بعد الذبح حتى تبرأ ذكاة وتخرج منها الروح لان
عمر رضي الله عنه امرنا ان نبادي في المدينة لا تسج شاة مذبوحة حتى تبرأ وتنفذ
من ذبح البقر الحذائل وقد كان امير المؤمنين علي بن ابي طالب رضي الله عنه امر ان لا
يذبح من البقر الا المخلوع الورك والاعور والاعمى والمقلوع السنن والمرس الضيق
والمجبب والمشتوق الحافر وما به عاهة او مرض ظاهر وكذلك الجرا عيس والبقر الحبة
وان ذبح بهيمة في بطنها ولدانة طلال لقوله صلى الله عليه وسلم الجنب ذكاة ذكاة
انه ودهى الا بخر عن نفع اثة عند السج لان كنهته تغير اللحم وزفرة ومنهم من شق
اللحم من السفاير وينقع فيه الماء ولهم ما كن يعرفونها في اللحم ينقعون فيها الماء فيغير عيهم
المختب في ذلك ومنهم من يشهد في الاسواق البقر السمان ثم يذبح غيره ولا يذبح جملا
مفرج الجسم الى ان يراجع ما في حسيه **فصل** واما القصابون فيمنعهم المختب من
الذبح على ابواب دكاكينهم فانهم يذبحون الطريق بالدم والروث وانه اشكر جالس السج
منه فان في ذلك تصنيفا للطريق واضرار بالناس بسبب ترشيش النجاسة برحمة
ان يذبح في المذبح ويمنعهم من اخراج تدالي اللحم من حذ مصاطب حواشيهم بل يكون مكنة
في الدحل من حذ مصطبة لئلا تصدم ثياب الناس فيفرون بها وبأمرهم ان يفرروا
لحم المعز عن لحم الضان ولا يخلطوا بعضها ببعض وينقطع لحم المعز عن الضان ليشتم
عن غير ما يكون اذ ناب المعز معلقة على لحمها الى آخر البيع ويعرف لحم بياض شحمه
ودقه صلبه ورقه عظمه ولا يخلطون شحم المعز بشحم الضان ويؤلف شحم الضان بطلو
صفرة ولا اللحم السمين باللحم الهزيل ولا الذكرا بالانثى وفيهم من يعلق ذكرا الحروف على
الصفحة ويدهم الزبون بانها حروف وهذا غش واذا وقع عند احداهم لامة راضية
او متغيرة اللون منعه من بيعها مع اللحم الذي على حانوته بل يارده ببيعها فارجاعه
لئلا يظن بها تحت البهايم المتعافية ولا يبيعها الا بحضور اثنين من جهته ولا يكتنه ان
يسج منها للطباخين الذين يطبخون للناس شيئا وياخذ كل واحد منهم اذ فرغ من البيع
ان ياخذ طما سحوقا ويثره على القرمة الذي يقصب عليها اللحم السمان دون من الحز

المعز

العرب من الخشرات كالحيمة والعقرب والفار والفرغ وسام ارض والحفص والربور
والدياب والجلطان ونبات وردان وخمار قبان وما اشبهها لقوله تبارك وتعالى وحرم
عليهم الخبثات وقيل الضرر حلال كالجراد والاعتبار من العوب باهل القرى وروايل
البرادى الذين ياكلون كل ما رتب وورج فان استطاب فم شيا واستحبه آخر من رجع
الى ما عليه الاكثر من فان اتفق في عباد البحر ما لا يعرفه العرب نظر الى شبهه فان لم يكن له
شبه مما يحل وفيما لا يحرم فيه وجهان واما الزرافة فقد جعلها الشيخ من جهة ما يتقوى بياض
وقال الفراني فتاويه ان الزرافة حلال كالغلب ويؤكل من الطيور النعام والديك
والدجاج والبطة والاوز والحمام والعصفور وكل ذي طوق وما اشبههم ولا يؤكل
ما يصطاد بالخيل كالنسر والصقروا والحي والبارى والجمادى ولا يؤكل الجيف كالغزال
الابقع والغراب الاسود الكبير لانه مسخى واما غراب الزرع والخفاف وهو صغير
الجنة لونه لون الرما وقد قيل انها لا يؤكلان لانها لا يقطنان الحب فاشبه النواخت و
قيل لا يؤكلان كالابقع ولا يؤكل الهدى والخفاف والحفاش وقال بعض الحراسيين
يحل اكل الهدى وما تؤكل من ما كحل وغير ما كحل كالسبع لا يحل اكله وهو المتولد من الرب
والضبع وقيل كالحمار المتولد من حمار الوحش وحمار الابل فانه لا يحل تغليب للخرطوم
وبكره اكل اثاره الجملات وهن التي اكثر علفها الحذرة اليابسة قال الشيخ ابو حامد وغيره
هي التي تتغذى اكل الحذرة والاشبار الحذرة وكذا كثره الناقة والبقرة والدجاجة
الجملات وكذا كثره لبنها وبطنها ولا يحرم لان النجاسة لم تخط بها فاشبه ما لم يترك
لحماطها حتى اتى وقال القفال ان ظهر في اللحم راحة الحذرة حرم اكله لان النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم نهى عن اكل الجملات وعن شرب لبنها حتى تجف وان اطعم الجملات طعاما طاهرا
حتى طاب لحمها اى زالت الرائحة منه لم يكره وليس في ذلك مدة مقدرة بل يرجع في ذلك
الى العادة وقال ابن الصباغ حذره بعض اهل العلم بان يجلس البعير والبقرة اربعين
يوما وان شاة سبعة ايام والدجاجة ثمانية ايام وقيل سبعة ايام وليس ذلك مقدرا
وانما الاعتبار بما ذكرناه ولا يؤكل من صيد البحر السمك البخر ولا يؤكل الضفدع لان النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن قتله ولو حل اكله لما نهى عن قتله لانه لا يتوصل الى اكله الا به
وكذلك الحية التي تكون في الماء قال القاضي ابو الطيب وكذا الثعالب لانه يشبه
الادمى قال الشيخ ابو حامد والسرطان مثله وحل الحراسيين قولنا في حل الضفدع
والسرطان وما سواها فقد قيل انه لا يؤكل لعدم قوله تبارك وتعالى احل لكم صيد البحر

وطعامه متاعا لكم وقيل لا يؤكل لان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قضى السمك بالحل و
قيل اهل شبهه في البر اكله وقيل فيه قولان وما لا يؤكل شبيهه ككلب الماء وخنزيره لا يؤكل
اعتبارا به فان قلنا يحل ففي اشتراط ذبحه قولان ما خذ بهما اهل بيتان سمكا اول
ولا يجوز اكل ما فيه ضرر كالسم والزجاج والتراب والحجر لا يحل اكله لقوله تبارك وتعالى
ولا تقتلوا انفسكم ولا يحل اكل شئ نجس لانه من الخبثات والله اعلم

الباب السابع عشر في الحية على الرواسين

اما الروس والاكراع فيجوز بيعها نيا وشترها ووجه ظاهر واما المسبوطة الحقبة الشيخ
ابو علي بالاكراع لان الجملته في حكم جزئ من اللحم اذ يؤكل معه وقال الامام ان كان مشويا
فكما قال وان كان نيا ففيه احتمال فيجوز بيعهم بنطاقه سمط الروس والاكراع بالما
الشبه الحارة وجودة شفا شعر عنها ثم يغسل بعد ذلك بالماء البارد غير الذي سكت
فيه ويشق خياشيم البهيمة بعد ان يقذف مقدمها وينزل ما فيه من الخد والوسخ والدود
المستولد ان كان هناك منه شئ ويخرج ايضا من الاكراع شئ يقال له ابو صدفان
ويشق عليه فانه مضر ولا يخلطوا روس المعز بالضان عند البيع وشيخ روس المعز
قبل السلق لتمييزه على الضان ولا يخفى ذلك على عارف ونحن نذكر ما اذا اشكل على
المحب علامات تدل على ذلك وعلاوة روس الضان ان تحت كل عين ثقب يسمى
قاعا وليس تحت عيون المعز شئ وايضا فان فرط دم المعز رقيق من اصله وليس كذلك
الضان وربما كدت عندهم الروس فخلطوا بالطين وعلاوة البياض نسل العظم
الرفيق الذي في المبلغ المستمي بالثوكة ثم يشم رائحته فان تغير فهو بايت وياخذ عليهم
ايضا انهم لا يسقوا الا بالما الحلو ويضاف اليه القرف واللف والمصطكا والنت
والزيت الطيب والملح فان ذلك مما يطيبه ويقطع الزفرة ولا يخرج الروس من الغمة
حتى ينهي نضجها فيخبر عليهم جميع ذلك

الباب الثامن عشر في الحية على الطياض

يؤخذون بتقطيع او ايدهم وحفظها من الدياب وهوام الارض بعد غسلها بالماء الحار و
الاشنان وان لا يخلطوا لحوم المعز لحوم الضان ولا لحوم الابل مع لحوم البقر لئلا ياكلها
من لان به مرض فيكون سببا لتكسبه واذا طبخ اللحم بما ينحس صار طاهرا وباطنه نجسا
وكيف يظهر فيه وجهان احدهما ان يغليه في ماء طاهر والثاني ان يجازيه بالماء ثم
يعصره ويعبر عليهم كثرة الدهن وقلة اللحم فان اكثرهم يسلون الدهن ويعبرونه في القدر



في طفق على وجه الطعام فيقتر به الناس ويظنونه من كثرة اللحم ومنهم من يعمل على وجه
 القدر شئ عند الطبخ يسمى القشر يشبه السرج فاذا عرف من القدر شئ جرب الجانب
 القدر ولا يصعد منه في الوقت شئ وهذا غش وعلمة لحم المعز ان يكون في القدر
 اوراق وعطر رقيق وعلمة لحم البقر ان تشربه فيها غلظ ويعبر عليهم ما يشرب الاطعمة
 فانهم يفتنون الحفيرة بالديق فانه يربد في وزنها او ديق الارز ومنهم من يفتن الحفيرة
 باللبن الحليب فيعقده الشري ان يبيض تلك الحفيرة من المدة ومنهم من يفتنها بقليل
 من الارز ومنهم من يفتن الهلبة بالعسل الفصيص ويقول للزبون انها يقطره وكل
 هذا ليس له الا انه اخاف ان يشبه كل من لا يربد له على غش الاطعمة لذكرت من ذلك
 جملة كثيرة في اخلاف اشياء ولكن اعرضت عن ذكرها مخافة ان يعلمها او غدا الناس
 ويأمرهم بكثرة الايام وروقة الارواق ونضاج اللحم والتغاطي وغسل الاوعية التي
 ياكل منها الناس بالماء الطفيف والاشنان كما ذكرناه **فصل** ويؤخذ على طبخ
 البيرة ان لا يستعمل الا الدقيق الحلة الطيب العال ويكثر زانت وانها حتى تكثر
 حلاوتها ولا يمكن من تخليق البيرة ان لا من سيجها حتى ينتهي نفعها ويفر لكل ليس
 وهو ما به خمسون رطلا دقيق وبيبة بالكيل المصري يقول ولا يستعمل الفصح العتيق
 الذي فيها الرائحة التي يحصل فيها تغير الطعم ولا يمكنهم من عملها في زمن من الصيف
 عند كثرة الفواكه لتلاكمهم عليهم فمعرض فطرته بالمشري ويزنه اديات عنده منها شئ
 لا يخلط على الطري وهو الذي يسمى عندهم المنكس وعلمة ان يطلع عليها رغوة ويظهر
 فيها شئ اسود ويمنعهم من صباغها شئ يقال له ايد طبع فيعطي زهره ويظن المشري
 انها ما خرجت من عجين حتى يطبخه الدقيق في الجيران واحسن البيرة ما قوى نفعها وكثرت
 حلاوتها فيعتبر عليهم ذلك والله اعلم

الباب التاسع عشر في الحبة على الشرايين

يؤخذ على الشرايين ان يكثر زوا على الطعمة الناس وغسل الدوايين بالاشنان واللبف
 وسحقها بالماء الحار وكذلك السخانة بامره يغسلها في كل يوم من بكرة النهار وان لا يستعمل
 الا الحراق الطاهرة ولا يقرب من ولا يقرب لاشمال ان يقع من ذلك شئ في اطعمة الناس
 بل بالخط الاول ولا يعدم على اطعمة الناس الا من عرف جميع الاطعمة ولا يقف على اللوح
 الا من يكون ثقة امينا على اموال الناس واذا انكسرت عندهم قدر لا يعملها بالدم فانه
 ينحس بل بالطخال والبرام الناعم والله اعلم

الباب العاشر من في الحبة على الهرايين

يؤخذ عليهم المحتب ان يعمل لكل وبيبة قمح بالكيل المصري اربعون رطلا بالمصري
 من لحم البقر او من الصان اثنين وثلاثون رطلا ولا يمكنهم ان يعملوا من لحم المعز ولا
 من لحم الابل فانهم يفتنون الناس بذلك ولا يظهر منه ويكون اللحم سينا طريا يفتن
 العروق والاداسح ليس فيه عيب ولا متغير الرائحة ويمنع ان يجعل في الماء والمخ سبعة
 حتى يخرج ما في بطنه من الدم ثم يخرج ويغسل بما رغبته ذلك ثم يزل في القدر ثم يحتم عليها
 بخاتم الحبة فاذا كان وقت السحر حضر اليها شئ ذلك وكما تحتم وهرسها بحفيرة تلك
 يشبه اللحم فيها ويجيدوه اليها من القدر فانهم يفعل ذلك اذا لم يحتم على القدر ومنهم
 من يفتن الهلبة بالخلقا من المبر ومنهم من يبتاع لحم الروس ويعمل فيها اذا وجد
 فرصة ومنهم من يبيت عنده شئ فيصنعه الى وطيفة باكر النهار فيراعي المحتب ككشف
 ذلك **فصل** ويكون دهن الهلبة طريا طيبا رائحة قد عمل في سلبه المصطكا والدار
 صيني ويعبر عليهم ما يفتنون به الدهن فان منهم من ياخذ عظام البقر والجمال ويكسر لم
 وياخذ انصافها فيسليه ويعمل على وجهها والطريق الى معرفة ذلك انما يقطر شئ
 فان سال ولم يجد فهو خالص وان جدد فهو مختلش وبارهم يغسل قدر الهلبة وقدر
 الدهن وتنظيفها لتلا تغير رائحتها وطعمها فيقول فيها الدود واسه اعلم

الباب الحادي والعشرون في الحبة على قلاب السبك

يؤخذون في كل يوم يغسل قلابهم والطباقي التي يكون فيها السبك ويثرون فيها الملح
 المسحوق في كل ليلة بعد الفصل وكذلك يفعلون لموازينهم الخدص لانهم اذا غفلوا عن
 غسلها فاح شتمها وكثر وشتمها فاذا وضع فيها السبك الطري تغير ربحه ومنه طعمه ويأخذون
 في غسل السبك بعد شقه وتنظيفه وتنقيته من جلده وفلوسه ثم يثرون عليه الملح
 المسحوق ويقوى شرته في زمن الحر حتى يشده وتنقطع رائحته ثم يثرون عليه الدقيق ثم
 يثرونه بعد ان يجف ولا يخلط في الدقيق شئ من ايد طبع وهو العصف المظنون حتى يعطي
 زهره عند القلي ولا يلبه بالماء عند القلي فان ذلك يريده زفرة وصلاية وغيره ولا
 يخلطون البايث بالطري وعلمة الطري ان خياشيمه حمرة والبايث ليس كذلك
 ويمنع للمحتب ان يتفقد المقل كل ساعة لتلا لقلته به من الشحم المستخرج من بطون
 السبك ويخلطون هذا الدهن بالزيت عند قليه ولا يمكنهم ان يلقوه الا بزيت القرم
 فانه اطيب من زيت السبك او بالسرج الطري ولا يلقوه بزيت البز اذا كان متغير

الراجحة ولا يخرج من السك المتعلق حتى ينتهي لغير سلق ولا احراق واما السك
المشوي فيلزمهم ان يجلوا حواجز بحفرة من شق اليه على ما جرت به العادة بعد غسكه و
تنظيفه كما ذكرناه وان لا يخرج من الفرن حتى يجل نضاج واما السك الذي يجل من
البلاء البعيدة او يكبس في المخازن ولا تقشر فله عذ حتى يورث الملح سيما راسه و
خاشره فان الدود اول ما يتولد فيها ومن مد السك المجلوب او المكسور يرمى به في
المراب خارج البلد

الباب الثاني والعشرون في الحبة على قلابين الرلاب

ينبغي ان تكون مقلاة الرلاب من النحاس الاخر الحيد فاول ما يجرى في النحاس ثم يدلك
ببرق السلق او ابرد ثم يعلو الى النار ويحلى فيه قليل عسل ويوقد عليه حتى تحترق العسل
ثم يجلى بعد فرق الحرف ثم يغسل ويستعمل فانه ينقى وسخه ويكون الدقيق من اجود ما يكون
من العلاء فانه اذا كان دقيق الرلاب من اعلا الدقيق زادت بيضا واجود ما قيلت
به السبع وبأخذ عليهم ان لا يقدوا بغيره وينفون من القلي بالزيت القرم وهو الحلو
ويسمى عند هم الدين ولا يشح في قليها حتى تحترق عسلها وعلامة اخذها انها تطفو على وجه
السبع والقطر منها يرسب في اسفل المقلاة والحبة ايضا يكون مثل الالابيب اذا
جمعتها في كفك اصغف واذا ارسلتها عادت كما كانت والقطر يكون موضوعة وليس
بها تحريف ولا يحلى في عجنها ملح ولا نظرون بل البورق او لا يعمل اليسير منه فانها
تدلك بالحلاوة قفشي النفس واما سواد الرلابية فقد يكون من وسخ المقلاة وقد
يكون من دقيقتها او يكون مقلاة بالزيت المعاد وورما جادت عليها النار لسوادها
فيغبر عليهم جميع ذلك

الظاهر قفشي النفس

الباب الثالث والعشرون في الحبة على الخلاويين

الحلاويين انواع كثيرة مختلفة ولا يمكن ضبطها بصفة وعبار اخلاطها على قدر انواعها مثل
النشا واللوز والفسق والخشخاش وغير ذلك فقد يكون كثير في نوع وقليلا في نوع
آخر وانما يرجع في ذلك كله الى العرف وذكرنا اسمها منها وهي المقرضة السك الصابية
واللدزية والخشخاشية والفسقية وجبصة البقطين والقاهرةية المشك والزقيلج
والمصطنعية والقطيف المتعلق والعاصدية وراس الحضور وساق الخادم والحمال والبنوار
لانية افرنجية بل ترك والظفارة والافندية والتجيب والفيحات القاضية وحده والنش
وحده والافانج اجمية واسيدونية لباية وردية مكشوفة سبر البقطين مجرودة رية

في الحلاويين
الحلاويين

الدجاج هربسة الدود وجوارش عود وجوارش عنب وجوارش مصطكا وجوارش نارنج كسك
الهواقر اصل ليمودا لف فستق بطاط وصفته يندق وتغلى عذبا سكبيل خشك
شامي ومصرى بسند ودشاش كعب غزال سباحي سا بوري لوزنج رطب وفول
اوساط وصفته خشو الشجيرة الكاهي وقا ووت بقسماط وصفته باليف الخشك
كل واشكر دلالات بنت الصالح انشا كاسري وينبغي ان يكون الحلاويات في النضج غير
نية ولا محترقة ولا ينح المذبة في يده يطر عنها الذباب ويعبر عليهم باليعشون بالحلاوي
فانه كثيرة فمنهم من يعمل الحلاوي المقرضة بغير العسل النقي وهذا عيش ومنهم من يغسل
المسبك والقاهرةية باليف عوض العسل النقي وقد يغسلون الحلاويين باليف الناعمة
والرطبة والصابونية بالث الحارج عن الحلاوي المعاد وعلامة غشها انها تنفث
واذا باتت تحت ومنهم من يغسل الحلاوي بالديق ومنهم من يغسل الخشك بالديق
الراية على المعاد وله صواب معروفة منها ان ضربة الحلاوي المقرضة والصابونية وجبصة
البقطين لكل عشرة ارطال سكر طليين نشا ورطال قلوبات والطيب الحيد والخشك
فضربة كل قطار بالمصري سكر خمسون رطال دقيق يعلى في باليف وشقال ميك
عراق وخمسة ارطال قار وورد شامي وقلب الفستق على ما جرت به العادة ويكون قشرة
وهي بالسبع الكثرة واما المنقوش فضربة ان يعمل في كل عشرة ارطال دقيق خمسة
ارطال نشا ويخبر ويقل بالسبع الطوي ويخبر على الطاسة فان منهم من يعمل القند
عوض السكر ويقول هو سكرى وبامرهم بقلة زبيب البيض وكثرة الطيب حتى يقطع
زفرة وجميع غشوش الحلاوي لا تخفى في منظره فيغبر عليهم جميع ذلك

الباب الرابع والعشرون في الحبة على الشرايين

تدليس هذا الباب كثير لا يمكن حصر معرفته على التمام لان العقاقير والاشربة مختلفة
الطبايع والافزجة والتداوي على قدر افرجتها فمنها ما يصلح لمرض ومنها ما اذا اضيف
اليها غير ما افرجتها عن مزاجها فاضرت بالمرض لا محالة فالواجب عليهم ان يراقبوا الله تعالى
في ذلك فينبغي للمختص ان يحذره ويعظمهم وينذرهم العقوبة والتعزير ويعبر عليهم شربهم
وعقاقيرهم في كل وقت على حين غفلة بعد ضم حوائجهم من الليل ويشترط عليهم ان لا يطبخوا
الاشربة الا من اسكر الطيب النقي المصري ولا يطبخوا شي من الترائيق ولا من خلاصة
المرسل وان يغير عليهم ما هو في دستور الطب وهو لكل عشرة ارطال سكر ثلاثة ارطال
دقيق من ماء الفاكهة وان لا يكسر واشرب التفاح والاشرب الانجبار ولا البصبع

في الحلاويين
الحلاويين

وانما لهم يسمون فانية تجرد الامعاء ويضرب المريف اما الاشارة فكثيرا سما ولم تزد على السبعين
 اسما ونذكر ما استعمل من اسما منها وهرى شراب الجلاب شراب الخوخ شراب الورد الطري
 شراب ورد ازار شراب ورد كدر شراب الفخاخ الساج شراب الفخاخ الحنف شراب
 تفاح الفخاخ شراب البغون البيل شراب البغون الشدي شراب البغون المرحل شراب
 الكنجيل الساج شراب الكنجيل البذوري شراب الكنجيل الرمان شراب الاجاص
 شراب الفخاخ شراب المسك الساج شراب المسك المطيب شراب السفرجل المسك
 شراب البغون السفرجل شراب الديار شراب الاصول شراب قشاص شراب الهند شراب
 الهند شراب الرمان الحلو شراب الرمان شراب شاهر شراب الفضل الابيض
 شراب الصندل شراب العود شراب البليغ شراب التمر شراب لسان الحمل شراب
 البودا شراب الفخاخ شراب الخشخاش شراب الاس شراب البغون شراب
 الاصطوخودوس شراب كزبرة البيرة شراب زوف شراب النرجس شراب الخوخ شراب الفخاخ
 شراب الفاكهة شراب الراوند شراب الكافور المذهب شراب البسباس شراب الفخاخ
 شراب المراق شراب الحنك شراب الاجاج شراب حماض شراب عرق سوس شراب الازرق
 شراب الخارج شراب الجبل شراب الفطام شراب الكشتا شراب لاس شراب التين شراب
 الانسولين شراب الخوخ شراب السيرة شراب التوت شراب الفخاخ شراب لسان
 الشر شراب العسل شراب العذبة شراب الخوخ شراب الكنجيل عسل شراب الحصرم المنفع
 شراب عصاة الراعي شراب الامليج شراب لابرسم هذه اسما الاشارة المستعملة غالبا وما
 ليس يستعمل فلان فانية في ذكره ثم من هذه الاشارة ما يختلف باختلاف المقاصد وكل شراب
 فهو مشتق على الجلاب وعلى ما الفاكهة المسمى بها او ما الزهر او ما تفضله من الخشخاش
 او العفاقير وليس الجلاب بمقصود في الدوا وانما جعل وسيلة لايصال ما الفاكهة او الزهر
 والعفاقير لان الكبد من شأنها ان تشق الى الخلاوة فتجلبت وسيلة لايصال الشراب
 الى الاعضاء سريعا والقانون الذي وضع الحكماء المنفعة من في عمل الاشارة فهو انث
 من ما الفاكهة لا تقدم اما العفاقير والخشخاش والازهار والمياه فختلف ذلك باختلاف
 الاشارة فمنها ما يكون الجلاب مقاسدا للعفاقير ومنها ما هو دونه ومنها ما يكون اكثر من ذلك
 راجعا الى الشراب المطلوب وقت الحاجة الى الطبخ وعلى ما يقتضيه راي الاطباء اما العفاقير
 فكثيرة اسما وما وكذلك الاقراص والريوبات واللحوقات والجرارات والحبوب و
 الابارجات والنفائيل وما يعمل من الطبوغات ولما ذكرت كل باب من ذلك واستقصيته

كل ما لا يدر

لطلال وانما ذكرت كل باب من ذلك كثيرا من الاشارة مع انه لم يستعملها لعدم الانتفاع
 بها وكثرة استعمالها وذكرت ايضا ما هو الغالب في استعمالها ويعتبر عليهم عفاقير الاقراص
 والعفاقير والسفوفات قبل عملها بمن ظهرت مخبرته وكثرت تجربته للعفاقير ويكون شراب
 الخبيرة والصالح لذلك ولا يركبها الا من اعلم الخواص ويترجم ان يستعمل عفاقير رستور
 ابن بيان او ابن التليكة فانه انفع فان كل مطحون ومضغ ومجروش ويعتبر عليهم الراوند
 فان منهم من يخذ المسوس لانه ينفع في ما البقل ويشقه في المضغ ثم يخففه ويبيحه
 بصيني وهذا غش واصل الراوند ثلاثة منها انسان يعرف بالراوند القديم وواحد
 يعرف بالراوند الجديد اما المعروفان بالقديم فالصيني والبرنجي والجديد يعرف بالتركي
 اما الراوند الصيني وهو اعلاه وانفع فانه يجلب من بلاد الصين ويذكر جالويه انه اصل
 نبات يشبه الفلفل من اذا استخرج من الارض وانه يشق الاصل قطعتين او ثلاثة ويشق
 وينظم في الخيط ويعلق في الهوى حتى يجف ويحلى وصفه انه قطعة خشب ضخمة القطعة
 منه قدر الكف او دونه لون ظاهره اخضر مع حمرة فانية ولون مقطعه اصفر عسل اللوز
 وجوهه الى الخفة والرخاوة والهاشنة واذا مضغ منه شئ يحصل منه لزوجة طرية
 واذا نطعم وجد فيه قبض خفيف وحرارة واحدة وان اخذ شئ من مضغته ومسح
 على موضع من اليد صبغه بصفرة زعفرانية واجوده ما كان جوده ليس بكثيف وكان
 القبض في طعمه ليس بقوي وكان مقطعه سالما من السوس ومن كان مكثف
 الجوده فيه وفيه قبض قوي يدل على انه مغشوش بما ذكرناه والبرنجي والتركى دون في اللون
 والطعم والرائحة والمنفعة والراوند التي من عمان من ارض اشم وهو عروق
 خشنة طوال مستديرة في غلط الاصبع وليس راوند الدواب لان البياطرة يسقون
 الدواب اذا احضرت اكبادا وهو مضغ بالادوي فيعتبر عليهم بما ذكرناه **الفارقون**
 متى كان ابيض نقى البياض خفيف الوزن فيه مرارة كان حاله لاكتفى في معرفته
 بالبياض فقد يغشى بشئ ابيض وانما بالطعم والخفة ويمتحن ايضا بان يرمي منه شئ في ماء
 ويحرك حتى يكتلط فان بقي طاقيا فهو خالص وان رسب منه شئ كثير فهو مغشوش بغيره
 ومنه ذكر وان شئ قبل ان يتولد في الاشجار المتناكة على سبيل العقدة واجوده الابيض
 الاطلس السبع النقت وفيه مع حرافة فيه خلاوة وهو الانث وانما الذكر طليس مجيد
 والصلب والاسود رديان **الترجيب** التي لخص منه ابيض الى حمرة يسيرة وجهه احمر دور
 ابر خفيف وطعمه حلو جميل الى طعم من فيه تغشيه ويقارب طعمه طعم الفند اذا خلى في ماء

عفاقير رستور
ابن التليكة

حار علاه وبنية سيرة وتقلد كلوز مقشور مدقوق ناعما ورايحته فيها وليس في الغش
 هذه الرايحة وهو طلي أكثر ما يسقط من لسان وما درآه النهر اجدوه الابيض الطري وهو مقشور
 الحرارة وراجح الطيف من السكر واكثر حلاوة وفيه رطوبة **الشبه خشك** نوعان يحكيان
 من خراسان من بلد من متقاربين فالطيب منه ما كان ابيض خفيف الوزن صادق
 الحلاوة واذا وضع على اللسان منه شيء ليس عليه رطوبة وشديد ولا يبقى له ثقل والآخر
 يعرف بالشبه خشك ابيض اللون لكن ازر من الاول واذا وضع منه شيء على اللسان
 ظهر منه حلاوة سيرة ولا يخل من الاشياء بسيرة ويسقي فيه ثقل كثير يشبه الصنع وقد يفسد
 بالباينة ويظهر الخالص شيء عليه من ورق شجرة وقشرة والمقشور ليس كذلك وربما
 نثر عليه شيء من الدقيق الحار اذا عرف فيمتحن بان يعمل في خرقة بصفاء بين اليدين في
 كان من الدقيق يبقى في الخرقة او يكسر منه قطعة فان كان داخله وحرا شيء واحد كان
 جيد والا كان مقشورا ولا يبقى على الذك ذلك وهو طلي يقع على شجر الخلاف **الحيار**
شبه ويمنعهم من بيع فلوس الحيار شبه الحديد فانه مضرب على يكون عتيقا من السنين
 نقاة الى العشرة وكذلك عسله ويعتبر عليهم مرادب شراب الورد والنور والجلاب
 فمن وجد فيه رقة افنده والزمه باصلاح ويعتبر عليهم ماء النور وما لسان ان من
 فان فيهم من يخلط فيه البلدي ويبيعه شام ويغيرهم بغير الماء الذي يضعون فيه الملائق
 في كل ساعة تارة لطيف وكذلك الحسا شجر يزرعهم بان يكون ربيعي فانه انفع ولا يصح
 يضيف اليه تارة جديدة ويغليه فانه لم يبق فيه من الخاصية شيء بل الواجب ان يغره بحد
 ولا يقد عليه بخل بل بالغم او لا لا احتمال ان يتدخن فيضرب بالمر بعض وكذلك لا بد ان لا
 يخلط العراقي بآب من بل كل شيء على سبيله واسه اعلم **فصل** واما شراب الصفاح
 فهو نوعان خاص وخرجي فاني ص ما يعمل من السكر والحب رمان والافاوي والطيب
 ويسمى الانسية والخرجي ما كان من القطارة الخال ولا يستعمل العسل القصب ولا السكر
 فان فيه حدة وله ضربان فيلزم ضاعه بان يستعملوا الكل كوزن من الخاص او فيه سكر
 وربع او فيه حب رمان والطيب كما ذكرنا وضربيه الخرجي لكل باية كوزن ثمانية ارطال
 رطل بالمصري من القطارة مع الافاوي والطيب والما شجر لا يستعمل الا على الحار وهو
 ان يذوقه الشجر المنقى ويخل ويوش ثم يغليه على النار ويبرده ويصفيه ويضيف اليه
 العسل القطارة والافاوي والطيب والسداب فانه يطيب النفس ويهضم الطعام
 ويبرمه بان يكون تحت بده تارة لطيف ويكون معه النذبة لاجل الذباب فلا يقع ريقه

الانسان فيعود الى قوته ويبرمه بفعل هوايته في كل يوم وتغطينها وتسويك كثير ان
 الصفاح بالمسواك الحشن الليف ومن داخل الكوز قبل ملوهم وكذلك قطرات الماشية
 ويعمل على حادته كنه في البيل سده من قضا وجربه ليمسح من الكلاب وكذلك الكوز
 اذا علق وتغيرت رايحة ان لا يرجع يستعمله ويغير قصده بهم في كل ثمانية اشهر وان جربهم
 قبل ملوهم فيعتبر عليهم جميع ذلك واسه اعلم

الباب الخامس والعشرون في الحسة على العطارين والشماعين

اعلم ان في الباب من اهم الاشياء التي ينبغي للمحبب الانتباه بها والكشف عنها و
 يجب على المحبب ان لا يمكن احدا من بيع العقاقير واصناف العطر الا لمن له معرفة
 وخبرة وتجربة ومع ذلك يكون ثقة ايضا في دونه عنده خوف من انه تعالى فان العقاقير
 انما تشتري من العطارين مفردة ثم تركب غالبا وقد تشتري الجاهل عقارا من العقاقير
 مضرا على انه هو ثم يباعه منه جازا آخر فيستعمله في الدوا مشقة منفعته يحصل له
 باستعماله عكس المطلوب ويتضرر به ومن اضرب على الناس من غير ان لان العقاقير مختلفة
 الطباع والادوية على قدر افرجهاتها واذا اضيف اليها غير ما احرها فتنفذ بغير المحب
على العطارين ما يشترون به العقاقير فان منهم من يفسد الطباية بالعظم الحروق وموزة
 عنه اذا طرح في الماء رحت العظام وطفط الطباية وقيل انه اصل القني الحرقه
 ويقال انها تحتق لاحكام اطرافها عند عصفها ارباب فيخرج عنها الطباية واجوده
 الخفيف الوزن الابيض السبع التفرك والسحق وهو بارد في الدرجة الثالثة فيه
 قبض وبسيرة تحليل وبقشور اللبان الذكر بالصنع والتلف فيه ومعرفة غشه اذا طرح
 منه شيء على النار المنبت القلقونية ووجت وفاحت رايحتها وبقشور النمر هدي
 بالصنع والمالح او الخلل وتقبلون به عجن البلاد ويظهر غشه اذا عفن واما عجن البلاد
 لم يكن فيه عفن ولا غيره والعلق هو اعلاه وشبه نوع شكل الباذنجان في تحريكه
 ثم يهدى ساخنة كباشه الصطن مجمع الاجزاء وله ليف كالاريس الاحمر ورجب صغير
 يستعمله ملوك الهند في بلادهم لخاصية انفسهم وبقشور القسط الحلو باصول الاراس
ومعرفة غشه ان القسط لرايحة واذا وضع على اللسان لطعمه والراس مختلف ذلك
 وقد يفسدون ربما السبل بزرغ القلقاس ومعرفة غشه اذا وضع في القم يفسد
 ويحرق وقد يفسدون الافيون وهو المرقه بالياخا اليابس المدفون وقيل العدين
 وصفه انه من عصاره الخشخاش الاسود المصري اجدوه الكيف الزين المر القوي

ح

كروان الاصل

الراية جدا السهل لا تحال في الماء الحار ويحل في الشمس ويكون شاد وهاهنا
 مايل الى خمرية سيرة وفي طعمه مرارة وقبض يحل بماء ويصفى فان بقي منه ثقل كان
 مغشوشا واما الاصفر الضعيف الراية الصانع للماء الصافي اللون فانه يغشوش
 ويغشش بالماء ويطبخ الحنظل البري والصنع والمغشوش بالصنع يكون راقا صافيا
 جدا ويغشش الحنظل الازرق بالصنع القوي ومعرفة غششه ان الهندي له رايحة ظاهرة
 ومنهم من يغشش قشور اللبان بقشور شجر الصندب ومعرفة غششه ان القوي في النار
 فان التهب رايحة له رايحة فهو خالص وان كان بالصد فهو مغشوش ومنهم من
 يغشش الزعفران الشمر بلحم الدجاج او لحم البقر بعد سلقه بالماء ثم يشربه ويخففه
 ثم يخلط فيه وعلامة غششه ان يأخذ منه شيئا وينقعه في الخل فان تفلص فهو
 مغشوش بالحم وان لم تفلص فهو خالص ويغشش المطحون باليد بلبخ او الجرجير واما
 غششه ان يدوب منه شئ وينزل من خمره فيبقى فيها شئ لا ينزل وفي مطبوخة خشنة
 واذا اصغت منه شئ كان صبغه مايل الى الخضرة ورايحة ضيقة وايضا يؤخذ
 منه شئ فيدوب في الماء فاما راسب كان مغشوشا واجود الزعفران الطوي الجفص
 والقرن الشديدة الحرة الذكي الراية ومنهم من يخلط الهندي مع الكيلان ويصفه
 بجوزي والمصل بالكيلان ويبيعه بجوزي ومنهم من يغشش المسك بالراوند التركي
 او دم الاخرين وراكب الفاطم على في نافته ومعرفة غششه ان اذا سحق في ماء وور
 فان الماء يجرى والراوند يطفو على وجه الماء وور الماء خب والمسك الطار اذا سحق
 قريب رايحة ورسخ ومنهم من يغشش المسك فانهم يعلون نافته المسك من قشور الابلج
 والشيلاج الهندي وعليها ساد وان ويخمره بماء صندب ويخلطون من بهاد عليها مسك
 ويخشون به النافته ويسدون راسها بالصنع ثم يحفظونها على راس تنور ومعرفة
 غششها وسائر غشش النوافج ان يغمها ويلينها كالنحتي للشئ فان طلع الى فك
 المسك حده كالماء فهو محل لا غش فيه وان كان بالصد فهو مغشوش ومعرفة غشش
 انواع المسك ان تضع شئ في فك ثم تنقله على قميص ابيض ثم تنفضه فان انفض
 ولم يصنع فلا غش فيه من دم ولا غيره وان صبغ ولم ينفض فهو مغشوش ومنهم من سحق
 بدم القفال ثم يخبسه في صراها ومنهم من يغشش بالخبز المحروق ومنهم من يغشش بالخبز
 المحروق ومنهم من يغشش الماء وور الدسقي وصفه غششه بعد في عشرة اطلال باليد
 من ثم يخلط وشب حتى يعطى عطرته بمرارة ويظهر غششه بالذوق وغشش العنبر

كذلك لا يصح

اذا اصفت الراية الشبع يحس منه وشك في الحرة فان سال على المسك فهو شبع وان
 كسرت الحرة وبان فيها غششا خضر فهو شبع ويغشش ايضا شئ يقال له حب العصفور
 ومعرفة غششه ان يحل على النار وتقلب هكذا عصفور وان علق في ماء واخلط فهو
 لسان عصفور ومنهم من يغشش الزبد بالظفر المحلول فان اعطت جاد فهو من الظفر
 وان اعطت مغشوش في اليد وروح قوي فهي زبد خالص والعود غششه الدفون المصير
 يخلط في السيل وغششه يظهر برائحة على النار والغبرة الجادى يضاف اليه العنبر السيل
 وغششه ان السيل يطبخ كالماء فان والجادى رايحة كالعود واذا اضيف اليه الرمل وطحن
 معه فان بالذوق يظهر وغشش الهليلج المذاب ان يحل في بطيخة خضر باليد يوم واحد
 فاذا لال يضاف اليه الحسل النحل والرب خروب ومعرفة غشش ذلك بطيخة ولونه فان
 على البلاء اسود ولحم غرير هذا يكون لحم خفيف ولونه حابل وفي طعمه قوة واما العنبر
 فان فيه من يعل من زبد البحر والصنع الاسود والشبع الابيض والصندب روس والعود
 والسيل ويجعله ويخلطه ببلد ومعرفة غششه ما ذكرنا ومنهم من يغشش العود الهندي
 الفضل بتره حتى يصير مثل العود وينقعه في مطبوخ الكرم القوي ثم يروحه ويخلط
 في العود الهندي فاذا الفضل ومعرفة غششه ان يلقى في النار فينظر رايحة الفضل
 ومنهم من يعل من قشور خشب يقال له الالاش فينقعه في ماء العود والماء بالمسك
 والكافور اياها ثم يخرجه ويغليه ويبرجه ومنهم من يغشش به الصفة من خشب الزيتون
 ومعرفة غششه ان يلقى منها شئ في النار فلا يخبث غششه واما الكافور فمنهم من يعل به
 الحواطين المبردة ومنهم من يعل به من حجارة التوشا وزر ويكسره صفرا ثم يخلط به ومنهم
 من يعل من نوى البليغ يدق حتى يصير مثل الزبد ويجعل عليه شدة كافورا ثم يخبه بماء الكافور
 وسطه وبقا مثل الكافور ومعرفة غشش الكافور التي ذكرنا اياها ان يعل بها ان يلقى
 منها شئ في الماء فان راسب فهو مغشوش وان طفا فهو خالص وايضا يلقى منه شئ على خمره
 ثم يخلطها على النار فان طار ولم يثبت فهو خالص وان احرق وصار رماذا فهو مغشوش
 والكافور والخالص اذا علق على النار يعطى زرقته ولم يصعد واذا كان فيه غشش نضج
 واحرق ومعرفة غششه الرجاج الحزق والسيل الهندي او الجير الرخاى شدي شئ يطف
 السيل الهندي ويظهر ذلك بالنار وغشش المحمودة بلين الشبع ويغشش ايضا بدقيق
 الكرسنة ويعل ايضا من شدة القرون المحروقة ويعجن بماء الصنع معمر في بيته
 المحمودة الانطاكية الرقيقة والجيد منها ما كان رقيقا كلون القوي وما كان منها يحد

كذلك لا يصح

كذلك لا يصح

واللسان حدها شديدا فهو مغشوش بلين البسوع وهو يبيض لونهما **فصل**
 والشمع ايضا فغشته كثرة لونه بالبخش بالزيت الغليظ وانه ما يخلط وقت سكه
 بدقيق ان فلان الحصى المسحوق ومعرفة اظهار غشته اذا وضع في ماء فان طفق فرفقه
 فهو خالص وان رسب فهو مغشوش وخلص المرغول بالزيت وبالاثنان والماء ومنهم
 من يطنه تحت الشمع الاسود ويسمي الرشحاري او وسخ الشمع ويجعل فوقه الشمع
 الابيض النقي فيقعه الشري انه يجمع على هذه الصفة وايضا يكثر القطن اذا كان
 رخيصا تحت ويبيع بعر الشمع وهذا كله قد ليس فيزله المحب جميع ذلك
الباب السادس والعشرون في الحبة على البياضين
 يعتبر عليهم المداين والارطال وصنع الدراهم على ما قد منا ذكره في باب ويزهون عن
 خلط البضاغة الروية بالحيدة اذا اشترى كل واحدة على افرادها بسعروا عن خلط
 القطن العتيق بالجديد وانهم يغش القطن بالماء فيمتحن بان يوضع كبريتية وتزل فيه
 ساعة ثم تزل وتخلب فان كان فيه غش ظهر ومنهم من يخرج الفصل القصب بالماء
 الحار ومنهم من يغش الزيت الطيب والسبع وقت نقاهة زيت القرم ونوته
 غش اذا عمل في الخبز الحار فان شروخه القرم تظهر وكذا اذا اشكل بعر منه
 في فرفة قد رقت في فيه فيسند وترقد فان طلع له دخان فهو مغشوش وكذا اذا
 اشكل يعمل في زبدية ويعصر عليه بعود خضر او شمع بلابا يظهر طعمه وكذا اذا اشكل
 بعد الزيت في وعاء ويخفف فان ارغا فهو مغشوش ويعتبر على ثلثين الجبن المقل
 ان يصلق الجبن ففحين في ماء حار ويظهر في الثالثة حتى يطلع الحبة من الطاحن
 نفسه ولا يقبل الا بالسبع الطوي وكذا الجبن المشوي لا يباع الا مفر الى ما
 من الماء وياخذ عليهم اذا شروه لا يظهر له الا بالماء الحار تليد صر واذا اشكل
 عليه ما قار الجبن يعتبر في الجبن الحار فان ظهرت له شروخه فهو زيت فاعلم ورايحة
 السبع وظهر ما تخفى على فطن ويعتبر عليهم المخدرات على اختلاف اجناسها مكملا
 كان باب لم ينضج اعيد الى الحق وكلا تغير عندهم او قد او دود او دواهم برصه ومنه
 خفت عندهم ايضا الكواخيم بامرهم بارقتها خارج البلد فانها لا تصلح بعد حضنها
 كذلك الجبن المكسود في الخوازيق والشحوم والادوية اذا تغيرت فلا يجوز لهم بيعها لما
 فيه من الضرر بالناس وكذلك الكبر اذا دود في خوازيقهم ان لا يبعوه الا باللبز
 الحليب والعقير من الخبز العظام ولا يعمل من اللبن وضربه لكونه عسرة اوطار

كذلك في الاصل

كذلك في الاصل

يعتبر في القطن في الماء

لبن حليب رطلين ونصف عشرين وينبغي ان يغسلهم من على المرى المطبوخ على النار
 فانه يورث الجذام ونسبة الرب حروب **فصل** وينبغي ان تكون بضاعتهم مضمونة
 في البراءة والقطار تين لتأصيل شئ من الذباب وهوام الارض او يقع عليها شئ
 من التراب والغبار ويول القار ويخرد ذلك ويأمرهم بان لا يستعملوا المسح او عتيقهم
 الا ما كان من الخرق النظيف الطاهر ولا يكونوا بان يستعملوا شئ من الخوازيق المخرقة
 من المداين ولا يعلوه خرافة الخرق المسح بها العذرة والجفن فيؤدي الى اذى
 الناس ويأمرهم بان تكون المدة في يده يذب بها على البضاغة طول النهار ويأمرهم
 بنضافة الثوابهم وغسل ايديهم وانفسهم ومسح موازينهم ومكاييلهم على ما ذكرناه
 وبيعهم الخوازيق المنقذة في المواضع الخارجة عن الاسواق ويعتبر عليهم بضاعتهم
 وموازينهم في كل حين على غفلة منهم فان التزمهم فلا يبيع ما ذكرناه
الباب السابع والعشرون في الحبة على البياضين
 يعتبر عليهم المحب نفضية او ايهم وان يكون المكان نضفا مطلقا والتعاطي جدد
 فان اليديب يجب مكان اللبن وكذا المحب يكون في فرفة نظيفة حتى يجمع الوسخ
 ويخرج في كل يوم يغسل القصارى والمداين بالمسواك البضاغة الجيدة والماء النظيف
الباب الثامن والعشرون في الحبة على البياضين
 يغسلون اليد النضاد في زمن الحر ولا يعمل فوق وطيفته لتأليفه ويحفظ ولا
 يستعمل الا باليان الحليب الدسم بخيره ولا يكون مفسوطا فانه لا طعم فيه وقد راح ومنه
 وكذلك اللبن المشوب بالماء لا يجوز بيعه اصلا نظف الراش وعلاوة غش او اطاحت
 فيه حشيشة الطحلب فصلت بين الماء واللبن وايضا يوف غش اللبن الحليب
 بان يغمس فيه شعرة ثم يخرجها فان علق عليها شيئا من اللبن يكون مغشوشا بالماء وان
 علق اللبن عليها كان خالصا وكذا اذا قطر منه قطرة على خرقه تشبه بالمياه وان كان خالصا
 بقي مكانه وكذا اذا اشكل عليه باخذ المحب فيه قليلا ويرقه بقليل من الالفحة في نصاي
 عنده ويحتم عليه فان كان فيه ما ظهر وان كان خالصا ظهر
الباب التاسع والعشرون في الحبة على البياضين
 ينبغي ان لا يتجر في البز الا من عرف احكام المبيع وعقود المعاملات وما يحل له منها وما
 يحرم عليه والا وقع في الشبهات والركب المخطورات وقد قال عمر رضي الله عنه
 لا يتجر في سوقنا من لا يتفقه في دينه ولا اكله الرماث او ابا وقد رأت في خمار الرمان
 اكثر باعة البز يفعلون في بيع عاتهم ما لا يحل عملك مما سئله ان شاء الله تعالى ذلك

٢٦
 صورة
 كذا في الاصل

المحش وهو ان يربد في ثمن السلعة ولا يربد الشراء المبررة وهذا اجماع لان النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن المحش لانه خديعة وكفر فان اغتار الرجل بمن يحش
فابتاعه فابيعه صحيح لان النهي لا يعود الى البيع فلم يبيع صحته البيع كما في حال النذر
وروى ابو هريرة ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا تبايعوا ولا تبايعوا
ولا تحاسوا ولا تذايروا وكونوا عباد الله اخوانا ولا يربد في السلعة اكثر مما يسوي
ليز بها الناس فيكون حراما ومن ذلك البيع على بيع اخيه وهو ان يشتري الرجل
السلعة بثمن معلوم بشرط الخيار فيقول له رجل اخر ردها وانما ابعتك خيرا منها
بهذا الثمن او مثلها بدون هذا الثمن فهذا القول ايضا حرام لما روى ابو هريرة ان
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا يبيع الرجل على بيع اخيه ولا يخطب على خطبة اخيه
ولان في هذا فسادا وانجاسا فلم يحل فان قيل منه دفع البيع واشترى منه صح البيع
كما ذكرنا في المحش ومنهم من يسوم على سبوم اخيه وهو ان يشتري سلعة من رجل فيقول
له رجل اخر انما اعطيكها جو ومنها بهذا الثمن او مثلها بدون هذا الثمن ثم يرض عليه
السلعة فيراهم المشتري وهذا حرام لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يسوم الرجل على سبوم
اخي ولان في ذلك فسادا وانجاسا فلم يحل ويجوز ان يبيع حاضر لباد وهو ان يقدم
رجل ويبيع متاعا يريد بعه ويحتاج الناس اليه في البلد واذا اذاع الشئ واذا لم يبيع
صاف فيجوز اليه سبما ثم يقول له لا يبيع حتى ابعه لك قبلا واريد في ثمنها لماروك
طامس عن ابيه عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يبيع حاضر
لباد فقلت لم لا يبيع حاضر لباد قال لا يكون له سبما ثم يقول صلى الله تعالى عليه وسلم لا
يبيع حاضر لباد ودعا الناس يربق الله بعضهم من بعضهم ومنهم من يقول للتاجر
بعثك هذا الثوب على ان يبعثي ثوبك او بعثك هذا الثوب بعشرة نقد او بعشرة
نسبة ومنهم من يبيع السلعة الى اجل مجهول او بسلعة على ثوبه واستقل مجهول وهو
ان يقول بعثك هذا الثوب الى قدوم الحاج او الى راس الغلة او على عطاء السلطان
وهذا شبه ذلك ومنهم من يشتري سلعة من تاجر مثلا ثم يبيعها لرجل اخر قبل القبض
فجميع ذلك حرام ولا يجوز له فعله لان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن بيع ما لم يقبض
ولا يجوز بيع الملامسة وهو ان يقول بعثك هذا الثوب الذي سمي بالذي سمي فكذلك
كل واحد منها ثوبا لاخر فقد وجب البيع ولا يجوز بيع الملامسة وهو ان يقول احدهما
لصاحبه بعثك هذا الثوب معي بالذي سمي فكذلك فاذ ائتمرك ايك فقد وجب البيع ولا

يجوز بيع الحصة وهو ان يقول بعثك ما يقع عليه الحصة من ارض او ثوب لماروك
او سبعة الخذري ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن بيع الملامسة والمنازمة
والحصة واراد به ما ذكرناه **فصل** وينبغي التاجر ان يظهر جميع عيوب السلعة
خفيها وجليها ولا يكتم منها شيئا فذلك واجب عليه فان اخفاه كان ظالما غاشا
والفساد حرام وكان تارك للنصح في معاملته والنصح واجب ومهما اظهر احسن وجهي
التدب واخفى الثاني كان غاشا وكذلك اذا عرض الثياب في المداضع المظلمة
وانما يدل على تحريم الفخس ما روى انه عليه السلام مر برجل يبيع طعاما فاجتمع فاجل
بيده فراهي بللا فقال ما هذا فقال احصاه السها فقال فكلوا جعلته فوق الطعام حتى يراه
الناس من غشائهم فليس هذا ويدل على وجوب النصح باظهار العيوب ما روى ان النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم لما بايع جريرا على الاسلام وذهب لينصرف فجدب ثوبه وشتره
عليه النصح للحكم فحان جريرا اذا قام الى السلعة يبيعها نفس عيوبها ثم خيره وقال
ان شئت فخذ وان شئت فانك ففعل المكان فقلت ذلك لم ينفذ لك بيع قال
انما بايعنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على النصح للحكم **فصل** ويغيب عليهم
صدق القول في اخبار الشراء ومقدار راس المال فان اكثرهم يفعلون ما لا يجوز من
ذلك ان احدهم يشتري سلعة بثمن معلوم الى اجل معلوم ثم يخبر راس المال في بيع
المرا بعة نقدا وهذا لا يجوز لان الاجل يقابل فسطر من الثمن ومنهم من يشتري بثمن معلوم
فاذا وجد بها عيبا رجع بالارش على بايعها ثم يخبر راس مالها بالذي اشتراه به او لا
من غير ارش وهذا حرام ومنهم من يواطى جاره او غلامه فيبيعه ثوبا بعشرة مثلا ثم يشتريه
منه بخمسة عشرة يخبر به في البيع ويقول اشتريته وهذا حرام لا يجوز فعله فاذا اشتري ثوبا
بعشرة ثم قصره بدرهمين ورفاه بدرهم فانه لا يقول اشتريته بثلثة عشرة ولا يقول
ثلاثة عشرة لانه يكون كاذبا بل يقول قام على ثلثة عشرة وكذا اذا اشتري ثوبا بعشرة
وعمل فيه عملابا وثلاثة فلما يقول قام على ثلثة عشرة لان كل الانسان لا يقوم عليه
ولا يقول راس مال ثلثة عشرة بل ان يكون كاذبا بل يقول اشتريته بعشرة وعملت فيه
عملابا وثلاثة فعلى المحتسب ان يغيب عليهم جميع ذلك وينهاهم عن فعله وينفقه
موازينهم واذا رزقهم ويغيبهم من شركة المدا بة وراعي حسن معاملتهم مع المشتري وجلا بين
البيعا بصدق القول في جميع الاحوال

الباب التاسع والعشرون في المحبة على الداليل

ينبغي ان لا تصرف احد من المالين حتى يثبت في مجلس ثم تقبل شهادته من
الثقة العدل من أهل الخبرة انهم اخبروا ثقة من أهل الدين والأمانة وصدق القول
في المداخلة انهم يتكلمون بضياع الناس ويقتله ونهم الامانة في بيعها ولا ينبغي لاحد منهم
ان يزيد في السلعة من نفسه الا ان يزيد فيها التاجر ولا يكون شرها لبراز ولا يقض
من السلعة من غير ان يوكله صاحبها في القبض ومنهم من يعد الى ضائع الى كذا والتجاء
ويطعمهم وراهم على سبيل القرض ويشترط عليهم ان لا يبيع لهم شيئا من ما علم الا
هو وانه احرام لان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن فرض جرسعة ومنهم من
يشترى السلعة لنفسه ويبيعها ان بعض الناس اشتراها منه ويواطى غيره
على شرائها منه ومنهم من يكون السلعة له فينادي عليها ويريد في ثمنها من قبله ويبيعهم
الناس ان هذا الثمن دفعه له فيها بعض التجار وانما ليست ملكه وانه غش وتدليس
ومنهم من يكون بينه وبين البراز شرط ومراطاة على شئ معلوم من دالته فاذا قدم
على البراز تاجر ومعه شئ يقول له يا هذا سمسار وهو رجل بائع في السلعة فيستدعي
ذلك المداوي بعينه ويبيع له المتاع فاذا فرغ من البيع واخذ الاجرة اعطى البراز
ما كان شرطه له ووطاه عليه وهذا احرام على البراز فعلة ومن علم المداوي في السلعة
عيبا وجب عليه ان يعلم المشتري بذلك العيب ويوقع عليه وعلى المحنت ان يعتبر
عليهم ذلك ويأخذ عليهم ان لا ينسجم جالته الا من يدايها ولا يسلط على المشتري
شيئا فان منهم من يواطى المشتري على جالته فوق ما جرت به العادة من غير ان يعلم الباطن
بشئ من ذلك وهذا احرام فعلى المحنت ان يتفقد احوالهم في كل وقت والله اعلم

الباب الثالثون في الحصة على الحائز

بإمرهم بجودة عمل الثقة وحفاظتها ونهاية طولها المتعارف به وعرضها وجودة
عزلها وتفتتها من القشرة السوداء بالجر الاسود الحسن ويخرجهم من نثر الدين و
الجهل الشري عليها في وقت تسجيها فانه يستريحها شتيا فبان كانها صفيقة
رفيعة وهذا ليس على الناس بما رهم او استجوا لثوب حداد ان لا يصيب الغزل الا
بعد بياضه ولا يصيب من الغزل الاسود فميتها ولا يسبك شيئا يضر بالمشتري
ومنهم من يبيع وجه الشقة من الغزل المطب ثم يبيع باقية من الغزل
الغليظ وهذا غش يعتبر عليهم جميع ذلك **فصل** واذا اخذ احد منهم غزلا لسان
لنسيج له ثوبا فليأخذه بالوزن فاذا نسجه دفعه الى صاحبه بالوزن اتقا للثمن

عظ
عن

فاذا ادعى صاحب الغزل ان الحائك ابدل غزله فان كان معه شئ من عينه وصدق
الحائك حلفهم الى ارباب الخبرة وان لم يكن معه شئ ولا اربعة حلف الحائك انه ما غيرة
لانه امين فلو استاجر له نسيج لم يزل عينه كعشرة اذرع طول في عرض كذا
فنجو احد عشر قات العظماء لا يستحق من الاجرة شيئا لانه وجد منه مخالفة
في جميع الثوب وكذا لو نسج تسعة اذرع كذا افنى الامام العبادي رحمه الله تعالى
ولا يمكنهم ان يدعوا خراجه في طرقات الناس لئلا تضر بالمارة والله اعلم

الباب الحادي والثلاثون في الحصة على الجاهل والراغبين والقصارين

يؤمرون بجودة التفصيل وحسن فتح الطوق وسعة الخاريس واعتدال الكفين
واستواء الدرع والاجود ان تكون الخياطة درزا لا شتلا والابرة رفيعة والخيط
على الخرم قصيرا لانه اذا طال اسلم وضعفت قوته وينبغي ان لا يفصل لاحد ثوبا
له قيمة حتى يقدره ثم يقطعه بعد ذلك فان كان ثوبا له قيمة كالحريم والبرياج فلا
ياخذه الا بعد ان يزنه عليه فاذا خاطه رده الى صاحبه بذلك الوزن ويعتبر عليهم ما
يسرقونه منهم من اذا خاط ثوب جربا ونحوه نجمة بالكا والمخض حتى يزيد في الجيرة فبانه
ما اخذه ربحهم ان ياطلوا الناس بخياطة امسهم لا تستخرهم ارجهم بالثمن واليه
رجس لا تسعة عنهم ولا يفسح لهم في حبس سلعة عن صاحبها اكثر من اسبوع
الا ان يشترط لصاحبها اكثر من ذلك ولا يتعدون الشهر ولا تذكر في هذا الموضع
ناذرة لا يستغنى المحنت عن معرفتها وهي كثيرة الوقوع **مسألة** لو سلم الخنزير الى الخياط
فخاطها فباعها لملك ما اذنت لك الا في خياطة قميصا وشارعا قال ابن ابي
ليلى القول قول الخياط لان الاذن في اصله متفق عليه وهو امين بالقول قوله في التفصيل
وقال ابو حنيفة القول قول المالك لانه الاذن في جميع اليه في تفصيل اذنه في ان يبي
رحمته ثوبا وقول ابو حنيفة اولي ثم ذكر ان ثوب ثوبان وهو انها يتحالفان اذا ملك
يبيع على خياطة وهو يتركها والخياط يبيع على المالك او ما في خياطة القبا وهو يتركه
من اصحابنا من قال قلت في ثلثة اقوال اولها يرجع فاسد على فاسد فدل على انه راي
مدهما ومنهم من قال من مذهب الخلف وذلك حكاية عن مذهب الغير وهو الاصح فاذا
قلنا يخلف الخياط فليخلف بسقط عنه الارش وهل يستحق الاجرة وجهان احدهما وهو قول
ابو اسحق المروزي لانه لا يبيع باقية فلا يملك للثابت والثاني انه يستحق لانه يخلف

عن
قيمة

على انه اذن لا يخطئ قبالا قيصا فاستفاد سمي استحقاق الاجرة وهو يستحق المسكن
 او اجرة المسكن وجهان وان قلنا ان البعير على التامك فيجوز ان يكون في القيص لا في
 القبالا وسقط عنه الاجرة ويستحق الضمان لانه اذا استحق الاذن فلا يصل الضمان
 وفي قدر الضمان قولان احدهما انهما التفاوت ما بين الصحيح والمقطوع والثاني التفاوت
 ما بين المقطوع قيصا او قبالا لان هذا القدر ما دون ما فيه ثم لم يملك باخذ الاجرة لاجرة
 فله نزع الخط اذا كان ملكا له وان قيل بالتخالف فاذا تخالف سقطت الاجرة وهو يسقط
 الضمان قولان احدهما لا اذا فائدة التخالف رفع العقد والرجوع الى ما قبله والثاني
 وهو الاصح انه يسقط لانه حلف على نفي العدوان اعني الخطا وله ان يملك لانه يملك الضمان
 فكان ليسه فائدة وكذا لو اضر به خرقة وقال ان كانت تنقصني قيصا فانقطعها فقطوعها
 من غير تقدير فلم تكف بغيره الضمان ايضا كما ذكرنا ما بينه الصحيح او مقطوعا **فصل**
 وينبغي ان يحلف الرافعين ان لا يروا لاحد من القصارين ولا الدقاقين ثوبا فخر او غيره
 الا بحفرة صاحبه ولا ينقل ولا الرقام رقم ثوب الى ثوب بحفرة اليه القصار او الدقاق
 فكثر هم يفعلون ذلك بقباب الناس **فصل** وعزم القصارين ان لا يسه قفرا اقمته
 الناس ولا يبيعوا فيه ولا يلبسوا فماش احدهم ولا يملكون احدا من صناعهم يلبسها ولا
 يرهوا لاحد شيئا من اقمتهم ويكتب على كل خرقة اسم صاحبها لكيلا تخلط اقمته الناس
 ويذكر في هذا الموضع فائدة لا يستغنى المحتجب عن معرفتها والحكم فيها **مسألة** اذا قصر
 القصار الثوب ثم حلف في يده فله احوال احدها ان يملك باقية مساوية وانظر في رتبها
 احدهما الاجرة والاخر الضمان اما الضمان فيخرج على القولين ان يده امانة او يد ضمان
 واما الاجرة فيخرج على ان القصار عيب او اثر فان قلنا انه عيب لا يستحق الاجرة لانه
 حلف قبل التسليم وكان من ضمانه وان قلنا انه اثر فكانه وقع مسلما كما وقع فعلى هذا يستحق
 الاجرة فاذا قلنا لا يستحق الاجرة وعزم الضمان فحكم بطالب فالذي صرح به المحققون انه
 يضمن قيمة الثوب على البت ويجعل القصار له كمن فاتها فانت قبل التسليم الحالة
 الثانية ان يملك باعاف اجنبى فان فرغنا على انه اثر استحق الاجرة وللمالك ان يطالب
 الاجنبى بقيمة مقصورا وكذا القصار ان قلنا ان يده يد ضمان الحالة الثانية ان يملك
 باعاف المالك فيستقر الاجرة ولا ضمان على الاجير الحالة الرابعة ان يملك باعاف
 الاجير وفيه قولان بناء على ان العاقلة كالعاقب اجنبى او باقية مساوية القصار اذا قطع الثوب
 ثم حلف ثم اعترف استحق الاجرة كذا في المحمد ولو انه حلف ثم نكر ثم اعترف فعلى استحقاق

الاجرة وجهان احدهما انه يستحق لان المحمد لا يوجب نزع الاجارة وقد فاما استحقاق
 وانما اثر المحمد وان يصير ضامنا والثاني لا يستحق لانه اضر ان يملك نفسه فيسقط
 استحقاقه وعلى الجملة الصحيح من انه يملك من سقوط الضمان قال الربيع كان
 ان نفي يرى ان الاجرة لا يضمن ولكن لا يسوغ به خيفة اذ آت السور **فصل**
 فاما صاع القطن فيا مرمهم بعلمها من الحرق الجديدة اما الحرير او الكتان ولا يبعد
 من الحرق البالية المصبوغة فان فيهم من يفعل ذلك بالثا والصنع ويدلس به على
 الناس فمن وجده فعلى شيئا من ذلك اذ به

الباب الثاني والثلاثون في الحجة على الحريرين

يا مرمهم بان لا يصفوا حريرا القطن قبل تبيضه لكيلا يتغير بعد ذلك وقد يفعلونه حتى
 يزيد لهم ومنهم من يخلط الحرير البديوي ويصبغ به ولا يخلطون القطن المصبوغ با
 لقطر رش المصبوغ ومنهم من يتقل الحرير بالثا المدبر ومنهم من يتقله بالسن او الرث
 ومنهم من يجعل في طفره عقدا من غيره فيختبر عليهم ذلك

الباب الثالث والثلاثون في الحجة على الصباغين

المرصباغ على الحرير الاحمر وغيره من التوال والثياب يصفون في حوائثهم بالحناء عوضا
 عن الفضة فيخرج الصبغ مشرقا فاذا اصابته الشمس تغير لونه وزال اثره ومنهم
 من يأخذ من الزبدون الفضة على ان يصبغ لكل فيه ليها في شئ يقال له الجراوة يخرجها
 ثم يعلمها بشئ من رغو الحامية ثم يدفنها له فاما تلك الاسبية وتعود الى اصلها وذهب كماله
 تلبس فيمنهم من فعله وينبغي ان يكتبوا على ثياب الناس اسمائهم بالحرير لكيلا يتبدل منها
 شئ والكثير الصباغين يرهوا اقمته الناس ويعيدونها لمن يلبسها ويترتب بها وهذه
 حيانا نرعد وان فيمنهم من فعله ويعتبر عليهم ما يفعلونه ويشتري به الصبغ ويعرض
 ذلك على ارباب التجارة الامانة الاخير

الباب الرابع والثلاثون في الحجة على القطنين

لا يخلطون جديد القطن بقديم ولا احمره بابيضه وينبغي ان يندف القطن ندفا مكررا
 حتى تظهر منه القشرة السوداء والحب المكسر لانه اذا بقي فيه الحب ظهر في وزنه واذا طهر
 في حبة او حاف وغسلت ودقت فزنت الحبة واضرت بلباس الناس ومنهم من يندف
 القطن الردي الاحمر ويحمله في اسفل الكتبة ثم يعمل فوقه القطن الابيض النقي فلما
 يظهر الاعد غرله وينهاهم ان يجلسوا النسيان على ابواب حوائثهم لا ينظروا في

السلف وعن الحديث معهن ولا يصفون القطن بعد فراعته في الموضع النابت فان ذلك
يزيد في وزنه فاذا جفت نقص وزنه ليس فقد فيهم من ذلك والله اعلم

الباب الخامس والثلاثون في الحبسة على الكفاين

اجود الكائن المصري الجوى الفضة واجوده الناعم المورق وارواه القصير الحسن الذي
يتقصف ولا يخلطون حيد برؤيه ولا الكائن الجوى بالصعيد ولا الصعيد بالكورى
وكل ذلك ليس ولا يترك الفسوان جلدنا على ابدان حيوانهم من غير حاجة ولا يمكن
احد من بيع الكائن الا بعد ثبوت تركبته في مجله بالامانة والحيطة والعفة فان سئل
مع الفسوان فيغير عليهم ذلك

الباب السادس والثلاثون في الحبسة على الصارف

المختصين بالعرف فخر عظيم على دين مخاطبه بل لا يبقا الدين مع الابدع مودة الشرع
يتجنب الوقوع في المخطرات من ابدان وعلى المختص ان يتفقد سؤوفهم ويتجسس عليهم
فان عثر من رابا او فعل في العرف لا يجوز عزرة واقامة من السوف واذا ذكر ذلك
منه وقد ذكرنا تفاصيل ذلك في فصل الربا وذكر في هذا المكان ما لم نذكره في ذلك الموضع
ولا يجوز ان يبيع دينار فاشان بدينار سالبورق لاختلاف وصفهما ولا يبيع دينار
وثوب بدينارين وقد يفقد بعض الصارف والبزازين على غير هذا الوجه فيعطيه ديناراً
ويحمله قرضاً ثم يبيعه ثانياً بدينارين فيصير ثلثاً وثمانية الى اهل معلوم ويشهد عليه بثلثها
وهذا حرام ايضا لا يجوز فعله لانه فرض جرسعة ولو لم يقرضه الدينار ما اشترى منه الثوب
بدينارين ويعتبر بوزنهم وصفتهم كما سبق والله اعلم

الباب السابع والثلاثون في الحبسة على الصاعفة

يؤخذ عليهم ان لا يبيعوا او انه الذهب والفضة والحلي المصنوعة الا بغير جنبها حتى فيها
الفاضل وان باعها بغيرها حرم فيها الفاضل والفساد كالتصريف قبل القبض كما تقدم
في فصل الربا وذكر في هذا الموضع ايضا فائدة لا يستغنى المختص عن معرفتها وهي تليق
بهذا المكان **مسألة** اذا باع حلياً زينة الف بالفضة ثم حدث به عيب في يد المشتري
ثم اطلع على عيب قديم فله ان يفسد المشتري الرد ولا الارش كان ذلك اضراره ولو قلنا
يعزم الارش اليه فيؤدى الى ان يسترد الف او يرد الف او زيادة وهو عين الربا ولم قلنا
البايع يعزم ارش العيب القديم كان معناه يرد جزءاً من الثمن فيبقى في مقابلة الف
اقل من الالف وهو عين الربا ايضا ولا جمل هذا الاشكال اختلف العلماء فانه قال

كذا الاصل

در

والى

جواب هذا الشرط ليس
في العبارة ولا يحد سقط
من ثم ان نسخ الاصل وهو
ادب اوضحه او نحو ذلك

در

والفرق

ابو الجاس ابن سريج هذا عقد تعذر امضاؤه فيفسخ العقد ويرد الثمن ولا يسجل
الى استرداؤ الحق لانه يقضى الى الربا فيفسده بالفاء ويوجب قيمته بالذهب ان كان
من فضة وبالفضة ان كان ذهباً وذكر العراقيون وجهها آخر انه يرد ويعزم ارش
العيب الحادث لانه ليس بملك بالرد الا الالف واما الارش فيقدر ايجابه بعيب
في يده على حكم الضمان فيقدر عزم العقد ويوجب الضمان وهذا اسهل ارش العيب
الحادث ولو لاه كان ذلك اثبات ملك من غير مستند اذ الفسخ لا يقضي
الملك الا في العقد عليه وذكر صاحب التفرير وجهان فان وجهاً يطلب بالارش
القديم ويقدر كانه العيب للملك اما العاقلة فيقدر جرت في الاستدعاء على شرط الشرع
فلا يقدر الا ان ربا في الدوام وهذا متجه وبها لا بد من التنبه لامر من احدهما انه لم
يصر صابراً الى التجهيز بين ارش العيب القديم او ضم ارش العيب الحادث كما في سائر
العيوب وان كان محتملاً بحكم الترجية الذي ذكرناه للوجهين ولكن اعتقد كل فريق
ان ما ذكره ابعد من اتحام الربا فلم تثبت الخيرة الثاني البحث عن حقيقة ارش العيب
القديم بحيث ان يقال ان معناه استرداؤه من الثمن وهو ظاهر ما يدل عليه كلام صاحب
اذا عليه رتبة الاشكال مسند الحللي فقل هذا الوارد ان يعزم لانه عين الثمن لم يجد اليه
سبيلاً ويحتمل ان يقال انه غرامة مستدعاة لتعويضه عيب بجنائيه فوجب الضمان في
مقابلة العيب الحادث على تقدير ان لا عقدة وان باع شيئاً من الحللي المغشوش لزمه ان
يعرف المشتري مقدار ما فيها من الغش ليحصل على بصرية واذا اراد صياغة شيء
من الحللي للاحد فلا يسكه في الكدر الا بحضرة صاحبه بعد تحقق وزنه فاذا فرغ من سبكه
اعاد الوزن وودع اليه عينه حتى لا يحصل على صاحبه مناعه وان احتاج الى اكم فانه
يرد قبل ادخاله فيه ولا يرك شيئاً من الفصوص والجواهر على الحدائم والحلي الابدع وزنها
بحضرة صاحبها وبالمجمل فان لم يكن الصياغ وغشوشهم خفية لا كما تعرف ولا
يعدهم عن ذلك الا انما اتهم ودينهم وانهم يعرفون من الجلاوات والاصابع ما لا يعرفون
غيرهم منهم من يبيع الفضة صفاً لا يفرق الجسد الابدع السبك في الرصاص
فيجب على كل مسلم مراقبته اسجاء وتعالى ولا يزل على المسلمين شيئاً بهذا ولا غيره
وكذلك الكوادر السبك لا تكون مرتفعة بل تكون في تضاريس مبنية على وجه الارض
حتى لا يخفى ما يسبك فيها من صاحبه من ذهب او فضة ولا يسرق من البوتقة شيئاً
بالاسك ويسمى مثل النار ولا يدس فيها نحاساً ولا غيره من السرفة والمجانة

كذا

صاير



وكذلك يصاغ الخواتم يوضع عليهم انهم لا يتقبلوا الخواتم بارصاص تحت الفصوص ويصعب
 للناس بفضة وان يصعدوا من تحت فصوصها لان اكثر ما يخرج مصبغ فان غلبت الحسنة
 باحد يفعل هذا عزه واشهره حتى يرتفع به غيره من المصدين واما تراب الدكاكين فانه
 اسوال الناس قد جعلت اربابا فيسحق ان تصاع ويتصدق به عن ارباب ولا يجوز بيعه الا
 بالفلوس وبعض غيره فانه لا يخلو من ذهب وفضة يكون فيه فانه يؤدي الى الربا والعلم

الباب الثامن والثلاثون في الحبة على النحاسين والحدادين

لا يجوز لهم اذا استروا قطعة نحاس فيها الحامات الا ان يطلع المشتري عليها وان كانت لها
 بعض فياخذها بان يقتطعها عني محرم بغير غلط حتى يعرف المشتري ويدخل على بصيرة
 فان اخفاه ولم يطلع عليه كان غاشا فان اطلع بعد ذلك المشتري عليه ثبت له الراد وعزاه
 المحب على غشه ويكره لهم اذا استروا شيئا بنسيئة ان يخبره بانه بالنسيئة ولا يقول
 شراؤه كذا ولم يعين ونهائهم كما ذكرنا في باب البزازين ويكره المضاع ان لا يخطوا
 النحاس الاحمر مع السوسى ولا ضرب الحار مع البارد ولا يكثر الرصاص في النحاس المفرغ
 فانه اذا فعل منه ما ورن او طاسة او غيره ذلك ثم وقع النحاس سريعا مثل الزجاج ولا يكلمهم
 ان يخلوا الطاسات المفرغة الارزنية حتى اذا وقعت لم يصبها شئ ولهم ضرب الحمر الكبيرة
 رطلين ونصف بالمصري والدرستانية رطل ونصف والسفريه رطل وربع والصبية
 رطلين وربع والسترج ستة ارطال منارة السراج ثمانية ارطال قالب الهباب تسع
 اواق والاطباق المفرغ الدست رطلين وربع محروط **فصل** ويكره على الحدادين
 لا يقرّبون سكين ولا مسراضا ولا مخففا وهي كل شئ من الحديد وما اشبه ذلك من ادهان
 فانه لا يتقرب به ومنهم من يشترط المشتري ان يقول لا ذوقه لا يخطون المسامير حمية
 المطرقة المسامير الجديدة المصروبة ويضعها حتى لا يشك المشتري انها جديدة ويناع وهو
 الذي يسمى عندهم المروج فيعتبر ذلك عليهم في المسامير والماسح والمخاريت وجميع اصناف
 الحديد فمن وجده فعل ذلك عزه واشهره فان تكرر ذلك منه اقامه من بين اهل السكين

الباب التاسع والثلاثون في الحبة على الاسكندرية

يوضع عليهم لا يكثر من الخبز في النفل لئلا يتفقد ولا يستعمل الا الجلد المحب الا انهم يطبخون
 الخبز ولا يستعملوا الجلد الفطير ولا يستعملوا من الخيط الا قساكتان ولا يطلونه اكثر من ذراع
 لئلا يتسلخ ولا يكتفوا ان يخطوا الا بالابر الرفيعة ولا يكتفوا ان يخطوا شئ من شعر الخنزير
 فان ذلك يفسد على من يلبس ثيابا فمن رحمه الله خلان لما لك وارب حنيفة وكره احمد وكذلك

كذلك الاصل

ضلع اوطية السابرة خذ عليهم لا يكثر من خشو الحرق فيما بين السبال والبطانة ولا بين
 النفل والظفارة ويستدون خشا الا عقاب ولا يدون نفا قد احرقته ولا يخطون
 احدا بمناعه الا ان يشهدوا الصاحبه اجلا معلوما فان الناس يتفردون بالشر والبهيم
 ويجلس الامتعة عندهم فيخفون المحتسب من ذلك كله

الباب الاربعون في الحبة على الباطرة

الباطرة علم جليل سطره الفاضل سفة في كبرهم ووصفوا فيها تصانيف وهي اصعب
 علاجاً من امراض الاربعين لان الدواب ليس لها نطق تعبر به عما تجذب من المرض والالام
 وانما يستدل على عكسها بالبحس والنظر فيحتاج الباطر الى حسن بصيرة بطلن الدواب
 وعلاجاتها فلا يتعاطا الباطرة الا من له معرفة وخبرة فالتهم على الدواب بقصد او قطع
 او كي وما اشبه ذلك بغير تجربة فيؤدي الى تلك الدابة او عطشها فيزله ارش ما نقص
 من قيمتها من طريق الشرح وبغيره المحب من طريق السياسة **فصل** وينبغي للباطر
 ان يعبر حافرا الدابة قبل تقليمه فان كان احفا او ثلثا نصف من الجنب الاخر قد يحصل
 به الاعتدال وان كانت الدابة فائمة جعل المسامير المدخرة صفرا والمقدمة مكارا وان
 كانت يد بها بالصد من ذلك صفرا المقدمة وكبر المدخرة ولا يبالغ في شفا الى فرقة
 الدابة ولا يرخي المسامير فيحرك النفل ويهمل تحت الحصار والربل لا يسه على الحار وقلة
 فتر من الدابة واعلم ان النعال المطرقة الرزم للحافر والسيات السامير الطبية المسامير
 الرفيعة خيرة من الخليفة واذا احتاجت الدابة الى تسريع او فسخ عرق اخذ المضغ من
 اصبعه وجعل مضغاً في راحته واخرج من راسه مقدار نصف عظم ثم فتح العرق قليلاً
 الى فوق بخفة ورفق ولا يقرّب العرق حتى يجبه باصبعه سيما عروق الاوداج فانها
 خطرة لمجاورتها للمري فان اراد فتح شئ من عروق الاوداج خلق الدابة خلقاً شديداً
 حتى تضر عروق الاوداج فيمكن حينئذ ما اراد **فصل** وينبغي للباطر ان يكون
 خبيراً بعلم الدواب ومعرفة ما يحدث فيها من الصوب ويرجع الناس اليه اذا اختلفوا
 في الدابة وقد ذكر بعض الحكماء في كتاب الباطرة ان على الدواب ثمانية وعشرون علة نذكر
 ما اشهر منها ثمانية الخناق الرطب، الخناق اليابس، الجنون، وساد الدماغ،
 والصراع، والحمة، والنضمة، والورم، والمرة الهايمجة، والديبة، والخثام، ووجع
 الكبد، ووجع القلب، والدود في البطن، والفحل، والخص، ووجع السوس،
 والقطاع، والصدام، والسعال البارد، والسعال الحار، والفج والدم من الدبر

ج

والذكر والنخل والحنظل وعصار البول ووجع المفاصل والربص والرجس والواصس والنمل والنبك والجملد والقنطرة والماء الحار في العين والناحر ورخاوة الأذنين والضرس وغير ذلك مما يطول شرحه فيفتقر البيطار إلى تحصيل معرفة علاجه وسبب حدوث هذه العليل منها ما إذا حدثت في الألية صار عيبا وأما ولولا النظر لشرحت من ذلك جملا كثيرة وتفاصيل فلا يهمل المحتب امتحان البيطار بما ذكرناه ومراعاة فعله بدواب الناس والله اعلم

الباب الحادي والأربعون في الحبة على سباسة العبد والجوار وسباسة الدواب

ينبغي أن لا يتصرف في سباسة العبد والجوار إلا من ثبت عنده أمانة وعفة وصيانة شهدها بعدالة لأنه يتسلم جوار الناس وعلمانهم وبها اختل بهم في منزله وينبغي أن لا يبيع لأحد جارية ولا عبدا حتى يعرف البائع أوياته من يعرفه ويكتب اسمه وصفته في دفتره لكي يكون المبيع حرا أو مسروقاً ويفقد عهد المالك ليكس المتقدمة في أيدي مراءيه يعلم منها ما قد شرطا على المشتري من ذلك بغيرها ولا يتحقق عيبا علمه ومن أراد شراء جارية جازله أن ينظر إلى وجهها وكيفية فأن طلب استغاضتها في منزله والخلوقة بها فلا يكتنه النحاس من ذلك ألا أن يكون عنده ثوب في منزله فينظر من جميع بدننها وإن أراد شراء غلام فله أن ينظر إلى مافوق السرة ودون الركبة هذا كله قبل العقد وأما بعده فله أن ينظر إلى جميع بدن الجارية ولا يجوز أن يفرق بين الجارية وللمالك ما سبق ولا يجوز بيع الجارية أو المملوك إذا كانا مسلمين لأحد من أهل الذمة كما سبق إلا أن يتحقق أن المملوك ليس بمسلم ويحرم بيع الجارية من شجرة بل لغضا لقله صلى الله عليه وسلم لا يتبعوا القينات والمغنيات ولا تشبهوهن ولا تتكلمن ولا يجرن في تجارة فنهن وتنهين حرام وفي مثل هذا أزلت ومن الناس من يشتري لهو الحديث ومن علم بالمبيع عيبا وجب عليه بياؤه للمشتري كما ذكرنا **فصل** وينبغي أن يكون بغير ما يعيب جوارا بتدآر العليل والأمراض فإذا أراد بيع غلام نظر إلى جميع جسده سوى عورته قبل بيعه ويعتبر ذلك لئلا يكون فيه عيب أو علة فيجرب المشتري **فصل** ويؤخذ على سباسة الدواب أن لا يبيع دابة حتى يعرف البائع أوياته من يعرفه ويكتب اسمه في دفتره لكي لا تكون بيعه أو مسروقة كما قلنا ويعين عليه المشتري وستها وطريقها ولا يادى عليها إلا من لم التجار ويراقب الله تعالى فيها هو بصده في أمر الحيوان **فصل** ويؤخذ على ولاتين العقارات ويستحقن أن لا يبيعا ما يظن به أنه خرج عن بد صاحبه بكتاب تجلس ولا كتابا أقرار ولا بهن ولا شبهة ولا نصبي ولا ينتم إلا بآذن وصيه ولا يابضه الجعل إلا من البيع

سباسة

لحم الجارية
بغير كتاب

لا يغير ولا يبدل عن زاده في ثمن شيئا من ذلك إلى انقص منه لعله من العليل فمن خالف به أضرب من جملة الله لائين

الباب الثاني والأربعون في الحبة على الحمامات

وقد أوردنا في كتابنا ومضارها وقد ذكرنا عن بعض الحكماء أن في جوار الحمامات ما قد نباه وإنه يباع بهاء وعذب ما به واعلم أن الفحل الطبيعي للحمام المسخن بهواء والبرطيم بهاء فالبيت الأول بهد ومرتبط والبيت الثاني مسخن مجفف والحمام تستل على منافع ومضار فاما منافعها فتوسع المسام واستفراغ الفضلات وتخلل الرياح وتجنس الطبع إذا كانت سهولة عن هيفه وتنظيف الوسج والعرق وتذهب الحكة والحرب والاعيا وترطب البدن وتجوذ الهضم وتنفع الرئالات والركام وتنفع من حمى يرم ومن حمى الدق والرئع بعد نفع غلظتها عند طول المكافم منها وتسقط شهوة الطعام وتضعف البهارة وأعظم مضارها صبا الماء الحار على الأعضاء الضعيفة وقد تستعمل على الرئع والخلل فتجفف بغيره شديدا أو تنزل وتضعف وقد يستعمل الحمام على قرب عهد بالشيخ بعد الهضم الأول فانه يربط البدن ويسمنه ويحسن بشرة **فصل** وأما الصور التي تكون على باب الحمام أو داخل ذلك فتشترى بالنار ويكره الكلام في الحمام ولا يقرأ القرآن الأسماء ويكره دخول الحمام بين العشاءين وقربا من العزوب فان ذلك وقت انتثار الشياطين وقيل إن الماء الحار في وقت من النعيم الذي يسيل عنه وقال ابن عمر الحمام من النعيم الذي أحدثه وقد دخل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الحمامات بالنام لا يكثر صبا الماء بل يقتصر على قدر الحاجة وحرام على المرأة دخول الحمام إلا نفضا أو مبطنة دخلت عابثة رضاه تعالى حاما من سقم لها فان دخلت لفردة ففاد خل لا يميز راسا وبكره للرجل أن يعطرها اجرة الحمام فيكون بغيرها على المكروه **فصل** وينبغي أن يأمروهم المحتب بغسل الحمام وكفها وتنظيفها بالماء الطاهر غير ماء الغسل فيغسلون ذلك مرارا في اليوم ويعدكون البلاء بالاشياء الحسنة لئلا يتعلق ما داسه أو الخطين فيزلق الناس عليها ويغسلون في كل يوم حوضا لئلا يتلوث من الأوساخ المجمع فيها وكذلك الفاتح والقدر من الأوساخ المجمع من الجاري والكدر الراكد في أسفلها في كل شهر مرة لأنها إن لم يكثر من ذلك تغير الماء فيها في الطعام والرايحة ولا يسهل الأنايب لغير المتطهرين من الأوساخ بالرفق الطاهرة أو الليف الطاهر يخرج من الخفاف ويستعمل فيها النخل في اليوم مرتين بالصبا

صاحبها

لبيان الذكر او المصطحا او الاذن ولا بدع الاسكنه واصحاب القبة فيقولون شيئا من القبة
ولان الادب في الحمام فان الناس يتصرفون راحته ولا ينبغي ان يدخل الحمام مخدوم ولا ارض
وينبغي ان يكون الحمام مباحا لمساكن وتكون عريضة حتى تستريح بها من السراة والركبة
وبما يرضع الحمام في السحر كاجرة الناس اليها للتطهر فيها وقت الصلاة ويلزم الدقاق حفظ
اقبسة الناس فان ضاع منها شيء لزمه ضايع على الصحيح ويتخذ بالحمام زيا كبيرا يرسم الما الجلو
او عذبا ان كان يشرب يرسم ثوبا للناس لاسيما في زمن الحر فان ذلك من المصالح وكذلك
فليكن عنده السرة والدلك فقد يحتاج الالبان له ولا يمكن الخروج الى طاهر الحمام
ولو رتب سدا راديا على باب الحمام لبيع السرة وآلة الحمام كان ذلك حشا **نصل**
ويترك صاحب النوبة باستعمال الاسواس الجيدة الفولاذ حتى يتقنع الناس بها وينبغي
ان يكون المزين خفيفا رقيقا بصيرا بالكمالة ويكون حديدية فاطعا كما ذكرناه ولا ينبغي
الراس ونسب الشعر استقبالا ولا ياكل ما يغير كونه كالبصل والشم والكراث وغيره
في يوم نوبته لتلاصق الناس راحته فيه عند الحاجة ولا يخلق شعر حتى الاذن وليه ولا يلبس
الاذن سبه ولا يخلق عذرا مره ولا تحت تحت **نصل** ويلزم المحتسبان يتفقد الحمام
في كل وقت ويعتبر ما ذكرناه وان راي احد افقه كشف عذره على كشفها لان كشف
العورة حرام وقد لعن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان ظروا المنظور والناس في هذا
المقام اشبه بها كالحا من الرجال ولهن مخدرات من المنكر احدها كثر الارفاه والازراف
واهل الحارم حتى سرت في الاوساط والاطراف وقد احذر من الان من الكاسع لم يخطر
للسيطان في حب ذلك لباس الشدة التي لا يستمر اسبال مرط ولا اوق في جلباب من
جلتها انهن يعصبن عصابا كاشمال الاسنة ويخرجن من جهارة اشكالها في الصورة المحزنة
وقد اخبر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ما ورد عنه من الاخبار وجعل صاحبها معدا من
جمله اصحاب النار ما روى مسلم في صحيحه عن زهير بن حرب عن جرير بن سفيان عن ابيه عن ابيه
قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم صفان من الجن اني لم اراهما قوم معهما سباط
كاذبا بغير يدين بها الناس وثا كاسيات عاريات مهيكلات بايلات رؤوسهن
كاسنة البنت البانعة لا يخلق الجنة ولا يجدن ريجها وان ريجها ليسجد من سيرة كذا وكذا
وما رواه الامام الحافظ ابو القاسم الطبراني في معجمه عن عبد الله بن عمر قال سمعت رسول الله
تعالى عليه وسلم يقول سيكون في آخر امتي ثا كاسيات عاريات على رؤوسهن كاسنة البنت
الجنون فانهم ملعونات ويكفي في حقهن ما وعد بن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من العذاب

واللغة

واللغة فيجب على المحتسب ان ينعش من ذلك ويعطش ويجوز ان يعقده اسه عرض اذا
كان قادرا على التحمل عليهم واذا كان عاجزا سقط عنه الوجوب ومنها كشف البكبان
عن العورة وما تحت السرة لتجبة الدرع من جلستها او حال اليد تحت الارض فان سن
عورة الغير حرام كالنظر اليها فيمنع المدك من ذلك والله اعلم

الباب الثالث والاربعون في الحبة على السرايين

وهو الحق هذا المكان من غيره يرضع عليهم ان لا يطعموا شيئا من اسه الصبي الا دونه
شي من الشدة فانه يطعمونه ويقوى فعله وباضه عليهم انهم لا يخلطوا به شيئا من اوراق
البساتين فان فيهم من يعمل فيه ورق الصفصاف والثوث وغيره من الاوراق وعلاوة
عنه ان ياحظه منه شيء او يضره في طاسة فان ارغى وطلعت الرعدة ايضا فهو سالم وان
طلعت صفرا فهو محظوظ ومنهم من يغشيه شيء يقال له السراوة وهي نوى البندق وحطب
السدر فيحفظه ويضعه معه فاذا غسل به الرجل صار في اصول الشعر ولا يخرج ولا يساقش
الدرع فاذا وجد من فعل ذلك اذبه ناويا جيدا البردع به غيره واذا اشكل عليه طمحه
برنه وعلاوة السالم منه ان كل قرح رنة رطل واوقيان بالرطل المصري وباضه على طين
الاشنان ان لا يطعمه الا بهر على جهته على الفحل فان فيهم من يدهس ويخلط فيه التمس
فان طمحه على الطاحون وصعب على الدواب فيجعل في كل اردب ربع وبية ترس على ما يرجع
يزيل الدرع من يده من يغسل به ومن كثر فيه دقاق التمس مع ازالة الدرع وصار في
الذي يغسل به مثل العجين ومنهم من يخلط فيه سوس حطب المظلم وشي يقال له عذهم
الصوفه وهو حطب الاوراق فيعصر عليهم ذلك ويعصر عليهم ايضا دقاق التمس فان فيهم
من يغشيه بدقيق الفحل المصوس وهذا كله ما يخفى على عارف ويعصر عليهم سوا زهم والكيالهم
الذي يعاملون بها الناس والله اعلم

الباب الرابع والاربعون في الحبة على الفصايرين والجمامين

لا يقصد للفصد الا من اشهرت معرفته وامانة شريح الاعضاء والورق والعضو
والشرايين واحاط بمعرفتها كيفيتها للابقع المضع في عرق غير مقصود او عطف اثره
فيجوز الى زمانة العضو وذاك المقصود واذا اراد تعلم الفصد فليد من بقصد ورق
السلق اعني السلق المعروف التي في الورقة حتى تستقيم بده ولا يقصد عذ الا باذن
سيده ولا صبيبا الا باذن وليه ولا حاطا ولا طاش وان لا يقصد الا في مكان مضمي وآلة
ماضية ولا يقصد وهو من شريح الجنان وينبغي للمحتسب ان ياحظه عليهم العهد واليثق ان

عوى

في عشرة افرجة لا يحدث فيها القصد الا بعد مشاورة الطبيب ومن في السن القاصرين
 الرابع عشر وفي سن الشبوة وفي الابان الشديدة النطالة وفي الابان الشديدة وفي
 الابان المتحجرة وفي الابان البين الربلة وفي الابان الصفراء العديدة الدم وفي الابان
 التي طالت بها الامراض وفي الافرجة الشديدة البرد وعنده الرجوع الشديدة هذه الاحوال التي يجب
 ان تكشف عن القاصد في وجودها وقد نهت الاطباء عن القصد في هذه الاحوال ايضا ولكن
 مفرهم دون مضرة العشرة المقدم ذكرها الحالة الاولى القصد غيب الجماع وبعد الاستحمام
 المحلل وفي حال الامتناع من الطعام وفي حال امتلاء المعدة والامعاء من البقل وفي حال
 شدة البرد والحرقنة في الاحوال يتوقا القصد فيها ايضا واعلم ان القصد له وقتان وقت
 اختيار ووقت اضطرار فاما وقت الاختيار فهو ضحوة نهار بعد تمام الهضم والنقص واما
 وقت الاضطرار فهو الوقت المحجب الذي لا يتبع تأخره ولا يفت فيه الى سبب مانع وينبغي
 للمقصد ان لا يتلى من الطعام بعده بل يدرج في القداو يلفظ ولا يراض بعده بل يميل
 الى الاستلقاء ويحذر النوم غيب القصد فانه يحدث الكسار في الاعضاء ومن اقصد
 وتدرت عليه اليد فليقصد من اليد الاخرى بمقدار الاحتمال **فصل** وينبغي ان يكون
 مع القاصد مباحة كثيرة في ذوات الشبهة وغيره ويكون معه زوال الشبهة الذراع وان
 يكون معه نالجي المسك وانه حقه حتى اذا عرض للمقصد غشي يادر فشمه الى الفحة وجره من ارض
 المسك شيئا ففقدش فونه بذلك وليسح راسه بصد بالزيت فانه لا يرجع عنه البصع
 غير انه لا يلتمس سرعا واذا اخذ المصنع قليا فانه لا يلهيهم والدسلي ويترك السبابة الحسن
 ويشل شكا ولا يغزو غزا واعلم انه ينبغي ان تدفع الضربة ليل الحدم وتقيضه في الصيف
 لتلايسع اليه العشاوة ويحفظ صحة قوة المقصد وتسمى تغير لون الدم او حدث غشي
 او ضعف في البدن قليا والى شدة ومسه **فصل** واعلم ان العروق المقصودة كثيرة
 منها عروق في الرأس وعروق في اليدين وعروق في البدن وعروق في الرجلين وعروق في الشرايين
 فيصنفهم المحتجب بعرقها وبما جاوره من العضل والشرايين وسائر ما اشتبهت بها اما عروق
 الراس المقصودة عروق في الجبهة وهو المنصف ما بين الحاجبين وقصده ينفع من ثقل الراس
 وثقل العينين والصداع الدائم ومنه العروق الذي فوق الهامة وقصده ينفع الشقيقة
 وعروق الراس منها العروق الباريعة المملوكة على الصدغين وقصدهما ينفع من الرتة
 والدنعة وجريا لاجفان ومنها عروق في سببان الصدغين من خلف لادين يقصدان
 لقطع النسل فيحلفهم المحتجب ان لا يقصد واحدا منهما لان ذلك يقطع النسل **فصل** في

عشرة لا يقصدون الا بعد مشاورة الطبيب

الوقت

منع الكسار في الاعضاء

يسح القصار راسه بصد بالزيت

للمجس

فيصنفهم

في الاصل

ومنها عروق الشفتين وقصدهما ينفع من قروح الفم والقلع والوجع المسه واورامها و
 منها العروق التي تحت اللسان وقصدها ينفع الخواثيق واورام الراس **فصل** واما
 عروق اليدين فمنه القيفال والاكحل والباسلين وجبل الذراع الحوشي والاسليم
 والابطن وهو شعبة الباسلين واسم هذه العروق القيفال وينبغي ان ينحى في قصده
 راس العضة الى موضع لين ويدرس بضمه ان اراد من واما الاكل ففي قصده خطر عظيم
 لاجل العضة التي تحتها وربما وقعت بين عصبين وربما كان فوقها عصب دقيقة مدودة
 كالوتر ويحجب يعرف ذلك ويحجب في حال القصد ويحاط ان قصده الضربة فيحدث
 منها حدث فربما واما الباسلين فخطم الخطر ايضا لوقوع الشريان تحتها فيجب ان يحاط
 لذلك فان الشريان اذا البصع لم يرق دمه فاما الاسليم فالاصوب ان يقصد طديا وجبل
 الذراع يقصد مورا **فصل** واما عروق الرجلين فاربعة منها عروق النساء يقصد عند
 الجنا الحوشي من الكعب فان خفي فليقصد الشفة التي بين الحنجر والبصر ومعرفة
 ذلك عظيمة سيما في النفوس ومنها عروق الصافين وهو على الجانب الايسر وهو اطول من
 عروق النساء وقصده ينفع من البواسير ويدبر الطث وينفع الاعضاء التي تحت الكبد
 ومنها عروق ما بين الركبة وهو مثل الصافين في النفع ومنها العروق الذي خلف الحرقب
 وكانه شعبة من الصافين ومنفعة قصده مثل الصافين والتي يجوز قصدها على الاكثر
 شريان الصدغين والشريان الذي بين الابهام والسبابة وقد مر جالينوس يقصد
 في المنام **فصل** والحجامة عظيمة المنفعة وهي تلحق خطر من القصاره وينبغي ان يكون الجسم
 خفيفا رقيقا خيرا بالاصاعة فيخفف يده في الشرط ويستعمل ثم يعطى المجرى وعلاوة
 خفة يده ان لا يوضع المحجوم **فصل** وافضل اوقات الحجامة الساعة الثانية والثالثة بعد
 من النهار واما ساق الحجامة فانها كثيرة تنفع من ثقل الحاجبين وجرب العينين والجر في الفم
 غير انها تدرت الشبان كما قال صلى الله عليه وسلم ان مؤخر الدماغ مريض الحفظ
 وتضعف الحجامة **فصل** وتكون معه آلة التان وهو الموس والمقبض لانه فرض واجب
 على الرجال والنساء وبهذا قال عامة اهل العلم وقال ابو حنيفة التان سنة مؤكدة وليس
 بغيره والينا ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال رجل اسلم اليك عنك شاة الكفر
 واقتن ولانه قطع شئ من البدن في حق الله تعالى فوجب ان يكون واجبا كالقطع في السنة
 فاذا ثبت هذا فصفة التان في الرجل ان يقطع منه القلفة التي تدارى الحشفة واه المرأة
 لوضع التان منها الجدة التي في اعلى الفرج وهي فوق الثقب الذي يخرج منه البول فان

في وقتها

ولا لرجل الذي يقطع النسل ويقتضيه البصار هم عن المحارم عند دخولهم على المرض ولا
يفتون الاسرار ولا يستقون الاستار ولا يتصرفون لما ينكر عليهم فيه **فصل** واما الكفاية
فمنهم المحتجب بكتاب حين اعني العشرة مقالات في العين فمن وجده فيها منحة عارفا
بشرح طبقات العين وعدد السبعة وعدد رطبها انكشدها يتفرع من ذلك من الامراض
ولا كان جبراً بكتاب الاحمال واخرجه الحفاية اذن المحتجب بالنص على مداواة عين الناس
ولا يفرط في شئ من آلات صنعة مثل صنائر النسل والظفر ومباضع الفصد وورج
الحاجل وغير ذلك واما كمالون الطرقات فلا يدرشون باكثرهم اذ لا يدرشون لهم ويقتضونهم عن
التهجم على اجنب الناس بالقطع والحمل بغير علم ومخبرة بالامراض والعلل الحادثة ولا ينبغي
لاحد ان يركس اليهم في معالجة عينه ولا يثق بكلامهم واشباههم فان منهم من يضع اشياء
اصليها الكحل والصبغ ويصبها في الوان مختلفة فيصبغ احمر بالسيفون والآخر بالكرم
والسبل والاسود والفاقي والاصفر بالزعفران ومنهم من يجعل اشياء من مائها ويحجبه
بالصبغ ومنهم من يجعل كحل من لوز الاطلس الحرق والقطر وجميع غشوش كحلهم لا يمكن
حصر ما يخلطهم المحتجب على ذلك اذ لا يمكن تسعيرهم من الجودس **فصل** واما المجربون فلا يجعل
لاحد ان يتصدى للجبر الا بعد ان يعرف المفاكر السدس من كتاب قوانين الجبر وان يعلم
عدد عظام الانسان وحين ما يتأخر عظم ثمانية عظام وصورة كل عظم منها وشكله وقدره حتى
اذا اكتم منها شئ او اخلع رده الى موضعه على الهيئة التي كان عليها فيتمتعهم المحتجب على
ذلك **فصل** واما الجراحيون فيجب عليهم معرفة كتاب جالينوس المعروف بقفا جالينوس
في الجراحات والمراهم وان يعرفوا التشريح واعضاء الانسان وما فيه من العضل والعروق
والشرايين والاعصاب ليحجب ذلك في وقت فتح المواد وقطع البواصر ويكون معه
المباضع فيه مباضع يدورات الراس والمدرجات والحركات وفاس الجبهة ونشرا القطع
ومخرقة الاذن ودراسنغ ومرهيدان المراهم وادوا الكندر القاطع للدم ومنهم من يهرجون
على الناس بعظام تكون معهم فيدقونها في الجرح ثم يخرجونها منه بجف من الناس ويردون
ان ادويتهم القاطعة اخرجهها ومنهم من يضع مراهم الكحل المفسول بالزيت ثم يصنع
لونه احمر بالمرة واخضر بالكرم والسبل والاسود بالغرم المسحوق فيعتبر عليهم ذلك

الباب السادس والاربعون في الحجة على يوردين الصبيان
لا يجوز تعليم الخط في الساجد لان النبي صلى الله عليه وسلم امر بتزكية الساجد من الصبيان
والجائنين لانهم يسودون حيطانها ويحسون ارضها اذ لا يحترقون من البول وسائر النجاسات

بل يتخذون للتعليم مواضع شرحة في اطراف الاسواق ويضعون ايضا من التعليم في بيوتهم **فصل**
واعلم انها اجل المعاش لقوله صلى الله عليه وسلم خيركم من تعلم القرآن وعلمه وفي حديث
آخر خير من مشى على الارض الملعون كلما خلق الدين جده دونه فحينئذ يشترط في المعلم ان يكون
من اهل الصلاح والعفة والامانة حافظا للكتاب العزيز حسن الخطا يدري الح باب والاول
ان يكون مروجاً ولا يفسح لعازب ان يفتح مكتباً لتعليم الصبيان الا ان يكون شياً كبيراً وقد
اشتهر بالدين والخير ومع ذلك فلا يدرشون للتعليم الا بتركيبه من حصة رغبته الهية لذلك و
ينبغي للمعلم ان يترقى بالصغير وان يعلم السور القصار من القرآن بعد حصة منه يعرف الحروف
ويخطها بالشكل ويدرجه بذلك حتى يالفه طبعاً ثم يعرفه عقيدة استين ثم اصول الح باب
وما يستحسن من المراسلات وفي وقت بطالة العادة يامرهم بتجويد الخط المثال ويحفظهم
عوض ما اعلاه عليهم حفظاً غائباً لا ينظر او من كان عمره سبع سنين امره بالصلاة في جماعة لا
التي صلى الله عليه وسلم قال علموا صبيانكم الصلوة سبع واشر بهم على تركها لغرض وبارهم
ببر الوالدين والالتقاء والامام بها بالسمع والطاعة والسلام عليها وتقبل ايديها عند
الدخول اليها ويضربهم على اسادة الارب والتمسك من الكلام وغير ذلك من الافعال
الخارجة عن قانون الشريعة مثل اللعب بالكعب والبعض والسرور وجميع انواع القمار
ولا يضرب صبياً بعصا عظيمة كسر العظم ولا يرفقه بدم الجسم بل يكون رسله رقيقة
مجلداً عريضاً سبياً ويعتمد بغيره على اللوايا والافخاذ واسافل الرجلين لان هذه المواضع
لا يخشى منها مرض ولا عاقبة وينبغي للمعلم ان لا يستخدم احداً الصبيان في حوائجهم وشاكاله
التي فيها عار على آباءهم كغسل الثياب والزرعي وحمل الحجارة وغير ذلك ولا يرسل الى دار
وحى خالية لتلاطيق اليه التهمة ولا يرسل صبياً مع امرأة لكت كتاب ولا غيره ذلك فان
جماعة الفاق يتجولون على الصبيان بذلك ويكون اسبابهم امتناً ثقته متاهلاً لانه
يشتم الصبيان في القدر والرواح وينفرد بهم في الاماكن الخالية ويدخل على الصبيان
بيوتهم ولا يعلم الخط امرأة ولا جارية فقد ورد النهي بذلك بقوله صلى الله عليه وسلم
لا تعلموا انكم الكفاية ولا تشكروهن النوف ولكن علمن سورة البقرة وقيل ان المرأة
التي تعلم الخط كمثل النجاسة ينبغي ان يمنع الصبيان من حفظ شئ من شعر
ابن الحجاج والنظر فيه ويضربهم على ذلك

الباب السابع والاربعون في الحجة على القدوة والمؤثرين
ويشترط على الجواسع والمساجد وبارقوتها بكنسها في كل يوم وتطهيرها من الاوساخ

من الخطا

من الصبيان حفظ شعر
كان الجاس

وتفقد حصر من الجوار ومع حيطتها وغسل قبا وبها واشتغالها بالذكور والوقود في كل
ليلة ويترك يغلق أبوابها عقب الصلوات وصيانتها من الصبيان والمجانين ومن يأكل فيها
الطعام ويأثم أو يعقل صاعته أو يبيع فيها سلعة أو يشد فيها ضالة أو يجلس فيها حديث
الدين بجميع ذلك قد ورد الشرع بتزير المساجد عنه وكراهية فعله ويتقدم إلى جيران كل مسجد
بالمواظبة على صلاة الجماعة عند سماع الأذان لاظهار معالم الدين وأشهر شعائر الإسلام
لقد روى أنه تعالى عليه وسلم لا صلاة لحجار المسجد إلا في المسجد وفي الحديث صلاة الجماعة تفصل
صلاة الفرد سبع وعشرين درجة وفي الحديث إذا تضرعا أحدكم فاحسن الرضوخ فخرج إلى المسجد
لا يخرج إلا الصلاة لم يخط خطوة إلا رفعت له بها درجة وخطا عنها خطيئة فإذا صلى لم تزل
الملائكة تعلى عليه ما دام في مصلاه اللهم صل على النبي محمد وآله ولا يزال أحدكم في صلاة ما انظر
الصلاة وفي الحديث لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ثم لم يجدوا إلا سيرة محمد عليه
عليه وآله وسلم لم يجدوا سيرة غيره لا يستبقوا إليه ولو يعلمون ما في العترة والصبح ولا يجدوا سيرة
محمد إلا المساجد عند ما يسمعون الأذان أن يبادروا بالنسي للمساجد فحصل لهم هذه الفضيلة
ويشتد في الإمام أن يكون رجلا عاقلًا قاريًا يفقه ما يقرأ من القرآن ويتبع ما كان صليًا
أو عبدًا أو فاسقًا صحابته لم تنفقد ولايته لأن الصف والرق والفضيل يبع من الولاية
ولا يمنع من الإمامة وقد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عمرو بن سلمة أن يصلي بقومه وكان
صغيرًا إلا أنه كان أقراهم وأقل ما يترجم هذا الإمام أن يكون لام القرآن حافظًا عالما بحكام
الصلاة والأولى أن يكون فقيها حافظًا للقرآن وإذا اجتمع فيه ليس بقاري وقاري ليس
بفقيه كان الفقيه أولى إذا كان يقوم الفاتحة لأن ما يترجم من القرآن محصور وما يترجم من الحوادث
غير محصور ومن مهمات الصلاة يوم الجمعة الذي هو في الأيام تذكير العباد في الأعياد
وفيه أسبغة مخصوصة بالعبادة المحببة التي ما صا دفنها عبد الأظفر بالطلاب فمن التمس
ابتدأه في البواكر والفتور فيه بقراب النديات الأخيرة فانه اليوم الذي لم تطلع الشمس
على مشكوهة نصلى هذا الدين على أهل الكتاب من قبله وهو واسطة عقد الأيام السبعة ولا
شتم على مجموع فصلها سمي يوم الجمعة فناديهم بالاجتماع إليها ومراقبتهم عند أوقات الأذان
في الأسواق التي هي معركة الشيطان فمن شغل عنها بشيء مكسبه أو لشيء عنها بالافان على
لهذه ولعبه فحده بالآلة العبرة التي تضع من قدره وقته فيقرب بالأمه ولا ينكسر من ذي
شيء شبيهة ولا من ذي شيء شبيهة فالأهل الذين فلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم شيء
ذكروه وإذا سرق فيهم الضيف أقاموا عليه الحد وأما الإمامة في صلاة الجمعة فقد اختلف

الفقهاء في وجوب تقليد من ذهب بوجيضة وأهل العراق إلى أهلها من الدول الإسلامية
وان صلاة الجمعة لا تصح إلا بحضور سلطان أو من يستنبه فيها وهو الإمام أو نائبه
وقتها والحج إلى أن التقليد فيها مذنب وان حضور سلطان فيها ليس بضرر فان كان قاريا
المصلون على شروطها انقضت وصحت ويجوز أن يكون الإمام فيها عبدا وان لم تنفقد
ولايته وفي جوار الإمامة الصبي خلاف ولا يجوز أن يقرأ بها إلا أربعين رجلا أحرار مكلفين
لا يظعنون شاة ولا يصفا من القرية التي تقام فيها الجمعة إلا الحاجة والإمام لا يغير
هو الحادي والأربعون على قول وفي من جملة الأربعين ومنها أن يكون الخطيب لابس
لبسًا سوداويًا يخطب عليه الأبريس أو ممسكا بسيف مذهب فهو فاسق والأخبار عليه واجب
وأما مجرد السوداء فليس بركوه ولكنه ليس بمجرب إذا حبس الثياب إلى أنه تعالى البص
ومن قال في هذا أنه بدعة أو مكروه أو إلهاء لم يكن معهودا في العصر الأول ولكنه إذا لم يرد
فيه شيء فلا ينبغي أن يسمى بدعة ومكروه لكنه تركه لأجل وبيع المحتسب أيضا من يخطب
وقاب الناس يوم الجمعة بعد الله لما فيه من الأمانة وإذا كان في أئمة المساجد والجموع
من يطيل الصلاة حتى يعجز عنها الضعيف وينقطع بها ذو الحاجات عن حاجاتهم أكثر
المحتسب ذلك عليه كما أنكر رسول الله صلى الله عليه وسلم على معاذ حين أطال الصلاة
بقومه فقال أفتأت أنت يا معاذ وروى البخاري في جامعه عن ابن مسعود قال قال
رجل يا رسول الله لا تأخر عن الصلاة في العجم ما يطيل بنا فلان فيها غضب رسول
الله صلى الله عليه وسلم ما رآته غضب في بر عظة كان أشد غضبا منه يومئذ ثم قال
يا أيها الناس إن تكلمتم سقرين فمن أمم الناس فليستجروا فان خلفه الضعيف والكبير وذو
الحاجة وإذا قلد السلطان فيها أمانا كان أحق بالأمانة فيها من غيره وان كان أفتق
منه وأعلم ولم يكن لغيره أن يتقدم فيها مع حضوره فان غاب واستتاب كان من سبابة
فيها أحق بالأمانة وان لم يستب في غيبته استؤذن السلطان فمن يتقدم فيها فان
تعد استبدته تراعى أهل المسجد بمن يؤمهم لكن تنفصل جماعتهم وإذا صلى الإمام هذا
المسجد جماعة وحضر من لم يذكره تلك الجماعة لم يكن لهم أن يصلوا فيه جماعة وصلواته
فأدى لما فيه من اظهار المباهلة والنهاية بالمشقة والمخالفه في الأعياد مناسم لصلوات
مخصوصة كالتم أوج من شهر رمضان والربيع في أول جمعة من رجب وليلة النصف
من شعبان فليلا المسجد في هذه المناسم التي تكثر فيها الأقسام في كتب الطاعات وذكر
الإمام ومن حضرها وليس جهنة إلا أن يبرها طروقا وتواعد إليها أحداثه رفقا وفوقا

هذا الحلف الذي اصابه الصلوة واستعد الشهود فابعدت بهم قوما يسجدونهم سجدات
 ويرجعونهم ضربا ويكفون عيونهم مهابة وقلوبهم رعبا فبعت الله صلوة من الاذان من لم يسمع
 شيئا طين الناس فانما علمت الناس فلا يحضر الا ركع وساجد او ذكر وحامد فيجب على
 كل مسلم اظهار ركن الاسلام واشهاد الشريعة في مقابلة ذلك لتقوى عقاب العاصية
فصل ولا يؤذن في المسارة الا بعد ثقة بين عارف باوقات الصلوات لان النبي صلى
 الله عليه وسلم قال المؤذنون انما والايمة ضئفا فان شأنا لايمة وعقر للمؤمنين وينبغي
 للمحجب ان يمتدحهم بمعرفة الاوقات فمن لم يعرف ذلك منع من الاذان حتى يعرفها لانه ربما
 اذن في غير الوقت فانظر الصالح او فعل المحلوف عليه او يصلون قبل الوقت فلا تصح صلواتهم
 فيكون هو السبب في افساد احوالهم فيجب عليه معرفة الوقت وبقر ارباب الاذان والاقامة
 في الفقه ويستحب ان يكون المؤذن حسن الصوت وبهاه المحجب عن البغى في الاذان وهو المتعطل
 والنظير وباهه او اصد المسارة ان يفيض بصره عن النظر الى دور الناس ويأخذ عليه العهد
 في ذلك ولا يصح الى المسارة غير المؤذن في اوقات الصلوات وينبغي للمؤذن ان يكون عارفا
 بمنازل القرى وشكل كواكب كل منزلة ليطلع اوقات الليل ومضي ساعاته وهي ثمانية وعشرون
 منزلة **١** الشرفين **٢** والبطين **٣** والزنايا **٤** والديوان **٥** والمهقعة **٦** والرهقة **٧** والذرايع
٨ والنثرة **٩** والطرف **١٠** والجهنم **١١** والخرقان **١٢** والهرقة **١٣** والقوا **١٤** والسمك
١٥ والفقر **١٦** والزنايا **١٧** والاكهيل **١٨** والقلب **١٩** والشول **٢٠** والنجاس
 والبلدة **٢١** وسعد الذبايح **٢٢** وسعد بلع **٢٣** وسعد السعد **٢٤** وسعد الخبيثة
٢٥ والفرع المقدم **٢٦** والفرع المؤخر **٢٧** وبطن الحديث وهو الرضا بهذه جملة
 عدد المنازل والصبح يدوم بطبع في كل منزلة من جهة ثلثة عشر يوما ثم ينتقل الى المنزلة التي
 بعد فانما اعرنا المؤذن في اي منزلة هو الصبح نظر الى المنزلة المقترنة في وسط السماء فيعرف
 حينئذ الطالع والساقط وكما بينه وبين الصبح وهذا فيه علم وحساب بطول شربه ومن شرط
 المؤذن ان يكون مسلما عاقل ذا ذكاء فصيح اذان كافرا او امرأة او مجنون او سكران ويصح اذان
 الصبي المميز ويستحب الطهارة في الاذان ويصح دونها والكراهية في الجنبات وفي الاقامة
 اشدها لئلا يكون عارفا بالاقامة كما تقدم والاذان مشي والاقامة فزاد مع الادراج
 وان يكون قائما وان يكون مستقبل القبلة ويكفي في الجبلتين بيتا وشمالا وصدره الى
 جهة القبلة ورفعت الصوت في الاذان ركن من اركانه والترتيب في كلمات الاذان شرط من
 شروطه فلو عكس لم يصح وان قلنا استهزاء واستهزاء عز نغزير الجلف ولا يؤذن الا بقرينة

وما سوى ذلك من صلاة الكسوف والعدين والاستسقاء ينادي لها الصلاة جامعة وينبغي
 للمؤذن ان يزيد في التذكير والنسج في ليالي رمضان وينادي بالسجود او لا ثم يشرع
 المأثم ينادي قرب الصبح ثم قرب الاذان ثم بعد ذلك يطفى الفانوس ثم يؤذن ويمنى
 تعذر عليه طفى الفانوس كسره فان لم يسمع الاذان بعده انما اعتاده في الكلمة وشرع
 على رؤية الفانوس وايضا في طيفه ويجوز للمؤذن اخذ الاجرة على الاذان واما الائمة فلا
 يجوز لهم اخذ الاجرة على الصلوات والامامة فان دفع الامام شي من غير شرط جاز اخذه
 على سبيل الهبة فان رزقوا من بيت المال جاز على الصحيح وبما راجع المحجب القومة ان يقفوا على
 ابواب الجامع يوم الجمعة ويمضون الصلوات من الدخول للكلية جملة واحدة ففي دخولهم من
 على الناس ويمضونهم من الاشتغال بالذكر والعبادة ويشترشون عليهم في الصلوة لاسيما
 من يقف ويكفي اجبارا وقصصا ما نزل الله بها من سلطان ويستفدون العوام بسباع
 كلامهم عما حصره واجله فيجب على المحجب منهم من ذلك وان يرسل من جهة اعوانا للقدرة
 بساعدهم ونهت على ذلك فهو من اكبر المصالح وكذلك من المكروه ايضا كثيرة الاذان في الجامع
 وغيره مرة بعد اخرى في مسجد واحد في وقت واحد من واحد او من جماعة فانه لا فائدة
 فيه اذ سبق في المسجد عاقل ولم يكن الصوت مما يخرج عن المسجد حتى يبلغ غير من المسجد
 فكل ذلك من المكروهات الخالفة لسنن الصحابة والسلف **فصل** وبما راجع القرآن لقراءة
 كما اراه سجادة وتقا وبما هم عن تحمين القرآن وقراءته بالاصوات الملهمة كما يحسن الاعاني
 الاشتغال فقد نهى الشيخ عن ذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم اقرأوا القرآن مجدون
 العرب واصواتها واماكم وكونوا على الشق والحد من الكذب بين وسجتي بعدى قوم رجعت
 القرآن ترجيع الغف والنسج لا يجاوزها جهم مفضونة قلوبهم وقلوب الذين يعجبهم شأنهم
 ولا ياتون الى جواره من غير ان يستمعهم الى الميت واذا اعطوا شيئا من غير شرط جاز لهم
 اخذه على سبيل الهبة والله اعلم

الباب الثامن والاربعون في المحبة على الوفاة

يجب على المحجب ان ينظر في امر الدعاظ ولا يمكن احدا من يتصدى لهذه الفقا لاسيما
 بين الناس بالدين والخير والفضيلة عالما بالعلوم الشرعية وعلم الادب حافظا للكتاب
 العزيز ولا حاديا النبي صلى الله عليه وسلم واجبا بالصالحين وحكايات المتقدمين
 ويحسن بسائل يسأل عنها من هذه الفضل فان اجاب والامنع كما اجبر الامام على من الج
 طالب رخصاته فطاعة الحسن البصري وهو يتكلم على الناس فقال له ما علمك بالدين قال الورع

قال فما آفة قال الطمع قال نعم الآن ان شئت ومن كانت هذه الشرايط فيه كن من الجحيم
 على النبي في الجوامع والمكاجد وفي اي بقعة احب ومن لا يدري ذلك كان جاهلا بذلك
 منع من الكلام فان لم يمنع ودام على كلامه غرر ومن عرف من كلامه الدعا فاما
 وحفظ من الاحاديث واجتار الصالحين قبل ذلك وقصد الكلام بغير رقة وبغير حياء
 على وقته فمع له شدة طان لا يصعد المنبر ليقف على قدميه فان رتبة صعود المنبر رتبة
 شريفة لا يليق ان يصعد عليه الا من اشتهر بما وصفناه وكفى به علة اسموا ان النبي صلى
 الله عليه وسلم صعد عليه والخلفاء الراشدون من بعده والعلماء والائمة وكان العصر
 الاول لا يصعد فيه من المنبر الا احد رجلين خطيب في جامع يوم جمعة او عيدا او رجل عظيم
 ان لا يصعد المنبر يعظ الناس وينكرهم الاخرة وينذرهم ويخبرهم ويخبرهم ويخبرهم
 على العمل الصالح وكان للناس بذلك نفع عظيم وفي زماننا هذا لا يطلب الدواعي الا التمام
 شهرة والعنف والحاج او الاجتماع ههنا ولا يجمع الناس عنه سماع سر عظة ولا فائدة
 وانما صار ذلك من نوع الفرج والتعب والاجتماع وتجرى في المجلس امور لا يليق من اجتماع
 الرجال والنساء وروية بعضهم لبعض واشياء لا يليق ذكرها وهذا من البيع المصنة
 وكان الاول صم الباب في ذلك والمنع منه وان تعذر فلا يمكن من ذلك الا رجلا شهيرا
 بالدين والخير والفضيلة كما تقدم ومن شرطه ان يكون عالما بجملة احوال افعاله قال له
 تعالى وذكر فان الذكرى تنفع المؤمنين وقال يعظكم الله ان تعبدوا الله والشفقة
 والمكملون والادبار والنخلة بسبحون هذا الذكر والدواعي قضاها قال بعض العلماء بحاس
 الدواعي خير المجالس ولا يسبها الفخر الملبس فيها ترق قسوة القلوب وفيها تياب عن
 الذنوب ويعرف بالعبود وعند الدواعي تترقق الدروع على الخشوع وبركة يراود
 في الركوع والسجود وقال النبي صلى الله عليه وسلم اذا رايتهم رايضا
 الجنة فارفعوا فيها فلما يارسول الله وما رايضا الجنة قال مجالس الذكر وقال عبد الله بن
 عباس ان الله عز وجل اوحى الى موسى عليه السلام ان لامة محمد صلى الله عليه وسلم رايضا
 تبنا الخفرة قال وما هي قال هي خلق الله فيها دعا يدعون الى الدينهم مثل البزاة
 يفتنون عبادي على الخير فيكونهم يزينونهم ويرغبونهم ويحبسونهم الى عبادي او تلك لهم
 الرحمة والخفرة والرضوان الاكبر والدواعي شرايط منها ان يكون عالما بالكتاب والسنة
 وان يكون مستقيما للسان حسن الثياب قال الله تعالى واغناه الحكمة وفصل الخطاب
 ومن شرطه ان يكون صاحب شارة ورموز ففقد قيل رب الشارة البع من عبادة وبها

لما البع من لفظ وقال مالك ابن دينار الواعظ الذي اذا دخلت بيته تعطف آية
 بيته فترى آثار الصدق وسجادة الصدقة ومن المكرومات كلام القصاص والدواعي التي
 يترجون بكلامهم البديعة فالقاص ان كان يكذب في اخباره فهو فسق والاخبار عليه حسب
 وكذا الواعظ المتبع يجب منه فلا يجوز حضور مجلسه الا على قصده اظهار الرشد فان لم
 يقدر فلا يجوز سماع البديعة قال الله تعالى لينة فاعرض عنهم حتى يخرجوا من ابي حديث عذرة ومهما
 كان الواعظ شامرا فترا للفساد في ثيابه وبنيته كثير الاشعار والاشارات والحركات
 وقد حضر مجلسه النساء فلهذا المنكر يجب المنع منه فان الفساد والكثرة من الصالح وبنيته
 ذلك من بقران احواله بل لا ينبغي ان يسلم الواعظ الا لمن كان طاهرا للدين وعبادة
 السكون والوفاء وزية زكي الصالحين والافاضة لاداء الناس الامار بما في الضلال ويحب
 ان يعزب بين الرجال والنساء جابن يمنع النظر اليه فان ذلك ملية الفساد والفساد
 تشهد لهذه المكرومات ويجب منع النساء من حضور المساجد للصدقة ومحاسن الدواعي
 اذا خفن الفتنة بهن فقد منعن عائشة رضي الله عنها قيل لها ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ما منع من الجماعات فقالت لم علم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم ما حدث النساء بعده لغيرهن واما اجتناب المرأة بالمسجد مسترة فلا يمنع من الا
 ان الاول ان لا يمتد المسجد مجازا اصلا وكذا افرادة القراء بين يدي الدواعي بالاحسان
 على وجه غير نظم القرآن ونجواز حد التبريل منكر ومكروه شديدا الكراهة اكثر جماعه من
 اسلف كما ذكرنا في فرائد الجواهر والله اعلم

الباب التاسع والاربعون في المحبة على المنبر وكتاب الراس

اما المنبر فقد ورد في ذلك احاديث وآلة على النبي بالاشتغال بهذا العلم لقوله صلى الله
 الله عليه وسلم من اراه حرا فقصه في مناله فقد كفر بما انزل على محمد صلى الله عليه وسلم
 وروي عن محمد بن يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن صالح بن كيسان عن
 عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن زيد بن خالد الجهني قال صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم صلوة الصبح بالحدية بيته في اثر سماء كانت من الليل فلي انصرف اقبل على الناس فقال
 ان تدرون ما ذا قال ركبتم قالوا الله ورسوله اعلم قال قال اصبح من عبادي مؤمن بك وكافر
 فاما من قال مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بك كافر بالكلوك واما من قال مطرنا
 بنوا كذا وكذا فذلك كافر بمؤمن بالكلوك فدل على ان هذا ليس بعقيدة بل على شئ بل
 جعلوه اجولة لاخذ الرزق فيحسدوا به خذ عليهم وعلى كتابا راس بل انهم لا يحسدوا في دين

منها كلام

ولا رفاق ولا في حادثة بل على قارعة الطريق فان معظم من يجلس عندهم النيران وقد
صار في هذا الزمان يجلس عندهم لآل الكتاب والمجتمعات من لاجل حاجة عندهم من الشباب و
غيرهم وليس لاحد منهم قصد سوى حضور امرأة تكشف بجمها او تكت راسها او حاجة لها
فيشاكلها ويتكلم من الحديث معها بسبب جلوسه وجلسها وتؤدي ذلك الى شيئا لا يليق
ذكره في هذا المكان على قارعة الطريق كان امرهم اسهل من جلوسهم في حادثة او درب او غيره
ويترجمهم بالقسامة انهم لا يكتبون لاحد من الناس شيئا من الروايات مثل محبة وتبجيل
وتزييف ورمي وعقد لسان وغير ذلك فان السحر حرام فلهذا ومنى وجد احد افضل ذلك
عزله ليردع به غيره وكذلك كتاب الرسائل يؤخذ عليهم ان لا يكتبوا ما لا جرت به عادة كتاب
الشدول من مباينة ولا عهد ولا اجارة ولا وثيقة ولا قرض ولا ما هو من لطيف الحديث
وكتابهم ولا يشعروا لاحد نسخة سطور بيده ولا عهد ولا نسخة اجارة ولا يكتبوا امرأة
رسالة رجل اجنبى فلا يحل يخفى ذلك عليهم من خطابها له في الكتاب ولا يكتبون امر يتعلق
بامور الدولة ولا يتجوزون ما جرت به العادة من كتاب رسالة واستعلام خبر ومافية فائدة
مختصة بالمرسل وما لا يتعدى فيه ضرر للغير ومنى وجد احد منهم خرج عن ذلك وكتب ما صنع
من افامه المحتب وادبه فان تاب عامده فان رجع عزرة تعزير باليقا وسع من ذلك

الباب الخمسون في معرفة الحدود والعزائم وغير ذلك

عالم نذكر في هذا الكتاب واذكر ما يترجم المحتب فقد من امور الحب في مصالح الرعية غير ما ذكرنا
من ذلك اسوط والذرة اما السوط فتحتة وسطا لا بالاحتياط الشديد والبارفوق اللين
بل من وسطين حتى لا يولد الجسم لما روى زيد بن اسلم ان رجلا اعترف عند النبي صلى الله عليه
عليه وسلم بالزنا فذاع السوط فانه بسوط مكسور فقال فوق هذا فانه بسوط جديد فقال دون
هذا فانه بسوط قد لان ففتر به واذا الذرة فتكون من جلد البقر او الجمح مخروزة وتكون هذه
الآلة معلقة على دكة المحتب ليشتاهد بها الناس فترعد منها فقلوب المفسدين ويترجمها اهل
الدين فاذ ان الله لم يمن دني وهو بكر جلدته حاية جلدته في طامن الناس كما قال الله تعالى في سورة
عذابها طاب ليفة من المؤمنين ويعني بذلك الزنا ان يكون بالغا عاقلا متحيا مسلما كان او ذميا
او مرتدا ونحو ذلك ان الله وطول امرأة حرة عليه من غير عقد ولا شبهة عقد ولا ملك ولا شبهة
وليعني بالوطى تعيب الحشفة في الفرج واعلم ان من وجوب الامور الصعبة للحد العلم بالبحر
وانما اعتبر العقل والبرهان لان الصبي والمجنون ليسا من اهل التكليف للحكمة المشورة ويعتبر
الرجل في الحد والتعزير قايما ولا يقد ولا يربط لان لكل عضو قسطا من الضرب ويتوقف الوجه

والراس والفرج والخاصة وسائر المواضع المحذرة لما روى ان عليا كرم الله وجهه قال
للجناد اضر به واطع كل عضو حقه واتق وجهه وشركه واعلم ان اكثر اصحابنا من
قالوا لا يتفق الراس لان البكر رضى الله تعالى عنه قال للجناد اضر به الراس فان الشيطان
في الراس ولانه يكون مغطى في العادة فلا يخاف فسادا والخاصة كالراس وقال ابو
حنيفة بغيره انتفاؤه وهو اسهل لان الضرب عليه اخوف ولا يجر دبل يكون عليه تبصير فان
كان عليه جبة مخنونة او فروج ومنها لانها تقيع الضرب ولا يتولى الضرب غير الرجال
لانهم ابصره ولا يبلغ بالضرب بالبحر وبهرا الدم واما المرأة فتضرب جانت في الزنا
لانها عورة فاذا كانت فائمة زنا مكشفت وبنت عليها ثيابها لتستر بها قال ابن
عربي ذلك منها امرأة يعني شد الثياب عليها فان كان محصنا فالرجم والمحصن هو
الذي احصاه روجه بعقد نكاح صحيح وان كان بكرا فالحكم والتعزير عام والبكر الذي
لم يوطى روجه نكاح صحيح واختلف الفقهاء في تعزيره بعد الحد فتعزير ابو حنيفة منه
اقصصا على جلده وقال مالك يعزب الرجل ولا تعزب المرأة واوجب ابن عمر
عاقا عن جلدتها الى مساة انهما يوم وليله واحد الكافر والمسلم سواء عند ابن عمر
في الجلد والتعزير وفي الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم رجم يهودين زنيا
وروى عن عمر رضى الله تعالى عنه انه قال الرجم فريضة الله انزلها الله تعالى ان المرحوم
اذ احصن وفات البينة وكان الحمل او الالة فان قد قرأنا الشيخ والشيخ اذ اربنا
فارجعوا اليه واذا رآه البكر محصنة او زنا المحصن بغير جلد البكر منها ورجم
المحصن واذا عادوا الى الزنا بعد الحد حدوا واذا زنا مرارا قبل الحد حد الجميع حد
واحد او الزنا ثبت باحد امرين اما باقرار او بينة فاما الاقرار فاذا اقر البالغ
العاقل بالزنا مرة واحدة طوعا او قيم الحد عليه وقال ابو حنيفة لا احده حتى يقر
اربعة مرات واذا اوجب الحد عليه باقراره ثم رجع عنه قبل الحد سقط لغيره صلى الله تعالى
عليه وسلم اذ رآوا الحد وبالشهادات واما البينة فهوان يشهد عليه بفعل الزنا اربع رجال
عدول لا راية فيهم يذكرون انهم شاهدوا ودخل ذكره في الفرج كدخول المرد في الكهنة
وان لم يشهدوا ذلك على هذه الصفة فليست بشهادة وتقبل شهادتهم مجتمعين ومترقبين
وضع ابو حنيفة ذلك وقال لا قبلها اذا تفرقوا وجعلهم قدفة وتقبل شهادتهم بعد
اكثر واذا لم تكمل شهود الزنا اربعة فلهم قدفة يحدون في احد القدين واختلف في
الشهادة على اقراره بالزنا هل يقبل ثنتين او اربعة فاذا رجم الزنا بالبينة حفر

او زنا بغير حد

له عند رجمه ونزل فيها الى وسطه تنفعه من الهرب فاذا هرب استبح ورجم حتى يموت وان
 رجم بافراده لم يحفر له وان هرب لم يسبح ولا تحم الحامل حتى تضع ولا بعد الوضع حتى يرحم
 لولده ما وضع واذا ادعى في الزنا شعبة محتملة من كساح فاسد او اسبغت عليه بزوجته
 او جهل تحريم الزنا فان كان حديث العهد بالاسلام او تدين في بادية سقط عنه الحد للمحدث
 واذا تاب قبل القدرة سقط عنه الحد وان كان بعد القدرة لم يسقط قال ابن سريج
 ثم ان رجم الحدين علوا السور بجملته ثم تابوا من بعد ذلك واصحوا ان رجم من بعد ما
 سقط رجمه يكمل مع تعذيب الامام لذلك لان الحد محقق بالامام وهو خارج عن ولاية
 قال وان كانت امه جلد ما سبها نصف حد الحره لقول صلى الله عليه وسلم اذا زنت
 امه احدكم فليجلدهم الحد فان زنت فليجلدها فان زنت فليجلدها ولو تبصير وفي حديث اخر
 ولو جلد من شعره سبع الاف ذراع فان كان بالينة فالحكم اولى لانه يحتاج الى تركه لشهود
 وليس ذلك سبه بل الاول اصح لقول صلى الله عليه وسلم اتقوا الله وعلو ما ملك
 ايماكم **فصل** واما اللواط وايتان البهيمه فانه يحرم كزنا او اشد تحريما منه واليس
 على تحريم اللواط قوله تبارك وتعالى ولو طأ اذ قال لقوله انا من الفاحشه ما سبقكم بها
 من احد من العالمين وقال تعالى ولا تقربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن وقال تعالى قل انما
 حرم ربى الفواحش ما ظهر منها وما بطن فثبت ان سبه فاحشه فاحش الناس في حده يقال
 ان من اخلف على عبد الله رجم محض كان او غير محض وبه قال مالك واحمد وفيه قول
 اخر ان اللواط كزنا يجرم ان كان محضا ويكفر ان كان بكرا لانه فرج يجب ببلاجه فيه
 الحد يفرق فيه بين البكر والبكر كفرج المرأة وهذا هو المشهور وقال ابو حنيفة لا حد فيه
 ولكن يعزى ويحبس حتى يموت لانه سبه فاحشه على ما بيناه وجعل حد الفاحشه الحبس
 الى الممات **فصل** واما ايتان البهيمه فانه قولان كاللواط يشبه به ومنهم من قال في المسئلة
 ثمانية اقوال ان كانت يعزى قال في التهذيب وهو الاصح وعليه اكثر العلماء لان الحد يجب الزرع
 عن المشتهى بدليل وجوبه في شرب الخمر دون شرب البول وفرج البهيمه لا يشتهى وان كانت
 اليه بعض الطباع الخبيثة فيقول بهذا القول في اللواط ايضا واخذ هذا من قول ابن سريج
 رجمه ثلثا من الناس من بعد ايتان البهيمه زنا ولا ستمار باليد زنا فاخران به ليس
 بقوله وانا هو قول الغير وهذا قول مالك والثوري وابو حنيفة فاذا قلنا انه يقيق فوجه ما رواه
 عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من راى نكته على بهيمه فاقطعه واقتله
 معه فاذا قلنا انه كزنا فوجهه هو انه فرج يجب بالبلاجه فيه الحد فوجب ان يختلف حكمه بالبكارة

بعضه

والاشباه كفرج المرأة فان كانت البهيمه مأكولة اللحم وجب ذبحها ولا ياتي معنى ذبح في بيان
 احد جهاتهما اني يخلق مشوه بين اللاديني والبهيمه وقيل لتفصيل ذكره ابن عباس هو انه يقال
 به فعل بها فلان فيه ذكر ما فعله فاذا زنت هل تترك ام لا فيه وجهان احدهما لا تترك لانها
 ذبحت لغير ما كذا والثاني انها تترك لانها بهيمه تترك لحمها ذبحها من يورس الى الكافة واما
 ان كانت لا تترك هل يسبح ام لا فيه وجهان من اصحابنا من قال لا يسبح لان النبي صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم اقتله واقتله ما بعد وانه اعلم **فصل** واما حد القذف بالزنا فان كان جلد
 وردها النص قال لا تسبها فجلدهم ثم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا وادركهم
 الفاسقون والنفقة عليها الاجماع لا يزداد فيها ولا ينقص منها وهو من حقوق الاوتيين
 فيستحق بالطلب ويسقط بالعفو واذا اجتمعت في المقدرة بالزنا خمسة شروط وفي
 قاذفه ثمانية شروط وجب الحد فيه اما الشرط الاول في المقدرة فهو ان يكون بالغا حرا
 عاقلا مسلما عفيفا فان كان صبيا او مجنونا او كافرا او سافرا سقطت عنه الزنا حد فيه فاحده على
 قاذفه لكن يعزى لاجل الاذى وتزني اللسان واما الشرط الثاني في القاذف فهو ان يكون
 بالغا عاقلا حرا فان كان صبيا او مجنونا لم يحده ولم يعزى وان كان عبدا رعين نصف
 حد الحر لقصة بارق وجمدة الكافر بالمسلم وتحد المرأة بالرجل ويقتض القاذف ولا تقبل
 شهادته فان تاب زال نسفه وقبلت شهادته قبل الحد وبعده قال ابن سريج القاذف
 الكذاب لنفسه بان يقول القذف الذي صدر مني بالكل فاذ تاب ارتفع ما سوى ذلك
 القذف من الفسق والمنع من قبول الشهادة وقال ابو حنيفة تقبل شهادته قبل الحد ولا
 تقبل شهادته وان تاب بعد الحد والقذف باللواط وايتان البهيمه كالحق بالزنا في حرمه
 الحد ولا يحد القاذف بالكلية والسرقة ويعزى لاجل الاذى والقذف بالزنا ما كان صريحا فيه
 كقولك بارأه او قد زنت او رايتك تزني فان قال بافرا جافا ساق بالوطي كان كناية محتملة
 فلا يجب الحد الا ان يريد القذف وله قال ابن الراسين كان قاذفا لا يورس وانه في حد لهان
 طلبا هذه الا ان يكونا ميتين فيكون الحد مبرورا عما رواه وقال ابو حنيفة حد القذف لا يورس
 وله اراد المقدرة ان يصلح من حد القذف بالكل لم يحز واذا لم يحز القاذف حتى زنا
 المقدرة لم يسقط حد القذف ولو قال يا عاهر كان كناية عند بعض اصحابنا في حرمه
 عند آخرين لقول صلى الله عليه وسلم الدلالة للفراش والعاور المحرم وجعل تلك التعريف فيه
 كالنصر في وجوب الحد ولا حد في التعريف عند ابن سريج في حقه حتى يقر انه اراد القذف
 واذا قذف الرجل زوجته بالزنا حد الا ان يلاعن منها وانه اعلم **فصل** ومن وطئ امرأة في

عليه وسلم
 وان في الزنا
 من يورس
 من يورس



تحتاج تختلف في ابحاثه كالحاج بلا واني ولا شهيد لم يحده وقبل الحان يصفه بحرية وحاج
 المستعز بما يدل الى الزنا وجب عليه التعزير فاما اذا وجد رجل مع امرأة في فراش واحد يلقها
 ويغافلها فلا حد عليه وعليه التعزير وان وطئ اجنبية فيما دون الفرج عزز لانها معصية
 لاحد فيها ولا كفارة وان استمنى بيده عزز لانها مباشرة محرمة من غير الحاج وان انتزعت
 المرأة عزز ما قيسا على المباشرة فيما دون الفرج وان وطئ اجنبية مثله كمن يبيعه ومن غيره
 او جارية ابنه عزز ولا يحده لان الحد يدرى بالنسبة وان وطئ اخاه بملك البين فيه قولان احدهما
 يحده لان ملك البين لم يبيع وطئها فلم يسقط الحد والثاني في بغيره وهو الاصح وان وطئ المرأة
 وهي حايض عزز ولا حد للشبهة وكذا ان وطئها في المكان المكروه عزز ولا يحده قولان احدهما لانها
 محل الشهادة **فصل** في التعازير والتعزير اسم يخص بصفة الامام او نائبه في غير الحدود و
 التاديب والديال على جوار التعزير ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا قطع في نكاح
 كمن حصى بوليه الجرح فاذا اداه الجرح وبلغ منه ثمن المحض فيه القطع وان كان دون ذلك فضيه
 عزم مثليه وجلدات كمالا فاما ضرب الزوج زوجته والمعلم الصبي فذلك يسمى تاديبا واحدا التعزير
 وهذا المستدرك يقال عززه اذ اراد وهو من استاء الاضداد ومنه سمي التعزير لانه يدفع
 العدو وينه ويمنع واليه الاشارة بقوله ويعزروه ويعزروه لكل من ان معصية لاحد فيها ولا كفارة
 كالمباشرة المحرمة فيما دون الفرج والسرقة فيما دون النصاب والحدف بغير الزنا والحماية
 بالا يوجب القصاص والتهمة بالزور وناسبه ذلك من المعاصي عزز روى ذلك عن الخلفاء
 الراشدين رضي الله عنهم ولان الله تعالى احل الضرب للزوج عند نشوز زوجته وقتل عليه
 سائر المعاصي على حسب ما رآه الامام او نائبه ويختلف حكم باختلاف حاله وحال فاعلموا
 الحد ومن وجه وهو ان تاديب استطلاع وزجر يختلف بحسب اختلاف الذنب ويختلف الحد و
 من وجه وهو ان تاديب ذن الالهية من اجل الصيانة اخف تاديبا من اجل الالهية والصفاته
 فيخرج في الناس على منازلهم وان تاديب في الحد والمقدرة فيكون تعزير من قبل قدره
 بالافاض عنه وتعزير من دونه من زواج الكلام وغاية استحقاق الذنب الذي لا قدف فيه ولا
 سب ثم يعزل من دون ذلك الى الحبس البين يترك فيه على حسب رتبهم بحسب مقدارهم
 فمنهم من يحبس يوما ومنهم من يحبس اكثر الى غاية مقدرة وقال ابو عبد الله الرزقي من حكا
 ان من قدر غايته شهرا للاستبراء والكف ومنه شهرا للقاء تاديب والتقديم وان راي
 الامام او نائبه ان يجلده جلد ولا يبلغ به اذنه الحد لقله صلى الله عليه وسلم من بلغ
 ما ليس بحد فهد من المعتدين ولان هذه المعاصي ومنها فلا يجب فيها ما يجب في ذلك فان

كذلك في الحد

تعزير حد الزنا

كان حرا لم يبلغ به اربعين جلدة وان كان عبدا لم يبلغ به عشرين جلدة وقال ابو حنيفة اكثر
 تسعة وثلاثون في الحد والعبد قال ابو يوسف خمسة وسبعون وقال ابو حنيفة اكثر
 الى الامام ليضرب ما يرى وليضا ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يجلد احد فوق
 عشرين جلدة الا في حد من حدود الله تعالى وظاهره انه لا يجوز الزيادة على العشرة بحال الا
 ما دل عليه الدليل ولان النبي صلى الله عليه وسلم جعل الحد وعقوبة المعاصي مقدرة فلما
 يجوز ان يعاقب على ما دون تلك المعاصي عقوبتها بل لا بد ان ينقص منها وان راي الامام
 او نائبه ترك التعزير جاز في نقل الشيخ اليه حاشا من غير فرق بين ان يتعلق به حق آدمي او لا
 يتعلق بقوله صلى الله عليه وسلم انكوا ذوى الهبات عثرتهم الا في الحد ورواه درج
 الامام الا باحده لانه ضرب غير محد وعلما بين واجبا كضرب الزوجة وقال في المذهب ليس له
 تركه اذا يتعلق به حق آدمي وقال الغزالي اذا يتعلق به حق الادنى فليس له الاهمال مع الطلب
 لكن بل يجوز الاقتصار على التوبيخ باللسان فيه وجهان وعلى القول ان يستد في له حصة
 من تعزيرات ثم والصار فان عصى المستنصر او المصروب كان ولي الامر بعد عفوهما
 على خياره في فعل المصلحة وتعزيره تقديرا لان التقديم من حقوق المصالح العامة او الصغ
 عنه عفو فان تعافوا عن الستم والضرب قبل الترافع اليه سقط من التعزير حق الادنى وادى
 عزز الامام رجلا فان وجب الضمان عليه وقيل لا يجب والمذهب الاول لانه روى ذلك
 عن عمر وعلي رضي الله عنهما ولا يخالف لهما ولا ضرب غير محد وفلان مضمون كضرب
 الزوج زوجته والمعلم الصبي وانما ضمت التعزير لانه تاديب مشروطة بالسكينة واذا قضى
 فيه الى الكف تبين انه لم يكن ما دون فيه فوجب ضمانه وقال ابو حنيفة ان راي الامام انه
 لا يصلح غير الضرب فهو بالخيار بين ان يضربه او لا يضربه وادى الامر من فعل فئات في ضمان
 عليه واما صفات الضرب في التعزير فيجوز ان يكون بالعصا وبالسوط الذي كثر ثمرته
 ولا يجوز ان يبلغ به عشرين كذا تقدم انها رالام وضرب الحد يجوز ان يقد في البدن كله بعد
 توقي مواضع المفاصل لانه كل عضو يصفه من الحد ولا يجوز ان يجمع في موضع من الحد
 واختلف في ضرب التعزير فاجراه جمهور اصحابنا في حصى ضرب الحد في التعزير وجوز عليه
 الرزقي جمعه في موضع واحد من الحد ويجوز في كمال التعزير ان يجر من ثيابه الا قدر ما يستر عورته
 ويشتر في الناس وينادي عليه به منه اذ اكثر منه ولم يقطع عنه ويجوز ان يجلد شعرا له ولا يجلد
 لحيته واختلف في جواز تسوية وجهه فجدده الاكثر ان امار كونه الدابة مستدرة فنقل الخلفاء عن
 السلف والحكام يفعلونه ويجوز ان يصلب في التعزير جاز ولا يبلغ من طعام او شراب ولا يبيع

النفقات

من الرخصة المصروفة ويصل سويتا ويعيد اذا ارسل ولا يجاوز بصلته ثمانية ايام **فصل**
اما التعزير بالاموال فجاز عند مالك رحمه الله تعالى وهو قول قديم عند انفس بديل ان ادب
من وطئ زوجته الخاضع في اقبال الدم دينار وفي اوباره نصف دينار ورواه ابن عباس وفي
من غل الركابة يؤخذ منه ويؤخذ شرطه عقوبة له واستدل بحديث بن عمر حكيم عن ابن عباس
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في كل اربعين من ابل اسامة بنت جندب من اعطاء امرؤا
فله اجر ما من معها فانما اخذها بشرط ما لم غرمة من غرما ت ربا ليس لآل محمد فيها شيء وقد
روى ان سعد بن اب وقاص اخذ سلب رجل قتل صيدا بالمدينة وقال سمعت رسول الله صلى
تعالى عليه وسلم يقول من رأى رجلا يخطو بالمدينة فله سلبه والحداد بها سلب الشيا
فحب وهدية ما اوردته الامام وقد روى انهم كلوا اسعدا في هذا السلب فقال ما كنت ارد
طعمة اطينها رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى ان عمر اراق لنا مشورتنا وعن علي
كرم الله وجهه انه ارق طعما محمدا بالنار قال العوالي للوالي ان يفعل ذلك اذا اراد المصيب
فيه واقول له ان يكسر الطرود التي فيها الحمد زجرا وقد فعل ذلك في زمن رسول الله صلى الله
تعالى عليه وسلم ما كبد المزجر ولم ينبت شجره ولكن كانت الحاجة الى الزجر والفظام شديدة
واذا اراد الوالي اجبتها ومثل تلك الحاجة حازله مثل ذلك وان كان هذا منوط ببيع اجبتها
وفيق لم يكن ذلك لاحاد الرعية فان قلت فليجوز للسلطان زجر الناس عن المعاصي بالثأف
اسوالهم وتخريب دورهم التي فيها يشربون ويعصون واجراق اسوالهم التي يتوصلون الى المعاصي
بها فاعلم ان ذلك لو ردد الشرح به لم يكن حارجا عن سنن المصالح ولكن لا يتبع المصالح
بل يتبع فيها كسر طرود الخمر قد ثبت عند شدة الحاجة لا يكون سحيا بل الحكم بمراد العلة
ويعد بعد ذلك وانما جواز ذلك للامام بحكم الاتباع ومنعنا آحاد الرعية منه لفساد وجه الاجتهاد
فيه بل نقول لو اريدت الحمد راو لا فلا يجوز كسر الاواني بعد ما وانما جاز كسر الاواني تنج الخمر
فادخلت عنها فلو انكاف مال الا ان تكون ضاربة فالخمر لا يصلح الا لها فهدت نفقات فخرية
يجتاج المحتسب لامحالة الى معرفتها **فصل** واعلم ان مراتب المحبة ثمانية الاول يكون بالهوى
والثاني بالوعظ والثالث بالردع والرابع بالزجر اما الزجر يكون عن المستقبل العقوبة تكون عن الماضي
والدفع عن الحاضر الراهن فليس الا آحاد الرعية الا الدفع وهو اعدام المسكر فما زاد على قدر اعدام
المسكر فهو اما عقوبة على جريمة سابقة او زجر عن لاحق وذلك راجع الى الولاية لا الى الرعية ولا
ينفع وعظ من لا يتعظ ونحن نقول من علم ان قوله لا يقبل في الحصة لعلم الناس بفسقه
فليس عليه المحبة بالوعظ او لافائدة في عطفه فمن ليس يصالح في نفسه كيف يصلح غيره

او حتى الله تبارك وتعالى الى عيسى بن جريم عليه السلام يا ابن جريم عطف نفسك فان تعطلت
فقط الناس والامام سخي من الثانية التحذير بانه نكاح التهديد بالضرر او بشدة
الضرر حتى يمتنع عما هو عليه كالمواض على الحصة والقذف الثالث السب والتخفيف
بالقول الحسن ولما نفى بالسب الفحش باقية نسبة الى الزنا ومقدامة ولا الكذب
بل بخاطبة باقية مما لا يقدر من جملة الفحش كقولك يا فاسق يا احمق يا جاهل لا تخاف الله تعالى
يا سييئ الادب وما يجري مجراه فان كل فاسق فهو احمق ولو لاحقه لما عصى الله تعالى بل كل من
ليس بكليس فهو احمق والكليس من شربه لرسول الله صلى الله عليه وسلم بالكياسة
حيث قال الكليس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت والاحق من اذيع نفسه هو احمق وتسمى على
اسمه ولهذه الرتبة او بان احد هما لا يقدم عليه الا عند العجز عن المنع باللطف وظهور مباداة
الاحضار والاستهزاء بالوعظ والنصح والثاني لا ينطق الا بالصدق ولا يسهل فليطلق
لسانه الطويل بما لا يحتاج اليه بل يقتصر على قدر الحاجة فان علم ان خطابه بهذه الكلمات
الراجحة ليست تضره فلا ينبغي ان يطلقه بل يقتصر على اظهار الغضب والاستحقاق
له والاداء المحل لاجل معصيته وان علم انه لو تكلم ضرب ولو الكفر واظهر الكراهة
بوجهه لم يضرب لزمه ولم يكفه الا بخار بالقلب بل يبرئه ان يقطب في وجهه ويظهر الانكار
فصل ومن شرط ما ينكره المحتسب ان يكون منكرا معلوما بغير اجتهاد فكل ما هو في
محل الاجتهاد فلا حصة فيه فليس للمحتسب ان ينكر على انفس في اكل الف والبيع و
شرب الخمر والاشربة ولا في ان ينكر على الخفي شربة البنية الذي ليس ينكره ولا يبرأ
ذوي الارحام وجلدسه في دار اخذها بشفعة الجدار نعم للشافعي ان ينكر على الخفي شربة
البنية وان ينكح بلاولي قلت نعم لا يقرض على الخفي في النكاح بلاولي واذا اراد احد ان
يتخذ دارة مدبغة او حانوت فصارا وحدا وعلى خلاف العادة قال المزوزة يبيع وقال
العراقيون اذا احكم الجدران واحاطا على العادة لا يبيع وترد بعض اصحابنا فيها اذا
كان يوزن بدخان الخمر واتخذة مخبئة على خلاف العادة وقيل ان ذلك راجع الى اجتهاد
الامام في المنع وانه اعلم **فصل** وينبغي للمحتسب من خصي الامم واليهام ولو بوب عليه
وان استحق فيه قودا او دية استغفاه لمسحقة فالمخيم فيه مخاصم وتنازع وينبغي من خطاب
الشيب بالسواد انما الجاهل في سبيل الله وفي اللحية عشرة خصال مكروهة بعضها اشبه
من بعض وهو خضابها بالسواد وبشبهتها بالكبريت وبشبهتها من الشيب والنقصان
منها والزيادة وشبهتها تصفيا لاجل الريا وبركها شحنة والنظر الى سوادها عيبا

لذا الامر

بالباب والى باضا كثيرة ابعثوا السن وحضا بها بالحرة والصفحة من غير نسبة
 شيئا بالصالحين واما الحضا بالسواد فهو منتهى عنه لقوله صلى الله عليه وسلم
 خير شياكم من تشبه بشيئكم وشيئكم من تشبه بكم والى بالشيء الشيع
 في قوله تعالى تبين الشر والحق عن الحضا بالسواد وقال ابو حضا بن النار وفي
 لفظ آخر الحضا بالسواد حضا بالكفار وترجع رجل على عهد عمر رضي الله عنه وكان
 حضا بالسواد فنزل حضا به وظهر شبهه فرفعه اهل المرأة الى عمر فرجحه وادجبه
 حضا وقال عز رب القوم بالشباب ولبت عليهم شيك ويقال اول من حضا بالسواد
 وعمر رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم عن ثقاته قال هو نذر المؤمنين
 وروى ابن ابي ليلى شهادة من كان يغف الشيب من حجة ويؤوب من يصيبه للفتاة
 ولا يمنع من الحضا بالحي والكم اما طال من اللحية فقد اختلفوا فيها طال منها فصل
 ان يقبض الرجل على حية وياخذ تحت القبضة والاباس به فقد فعل ابن عمر جماعة
 من التابعين واسم ابن سيرين والشمسي وكره الحسن وقادة وقالوا انكره احب
 اليه لقوله صلى الله عليه وسلم اعفوا النجا والامر في هذا قريب اذا لم ينه الى تضييق
 اللحية وقد ويرى من الجوانب فان الطول المفرط قد يشوه الخلقة ويخلق السنة
 المتعاقبين والاباس بالاحساء عنه قال بعض العلماء عجبت لرجل عاق طوي اللحية كيف
 لا ياخذ من حية فيجعلها بين يمينه فان الوسط في كل شئ حسن ولذا لم يقل كل طالت
 اللحية تستمر العقل الى شعرات رب وقد قال صلى الله عليه وسلم قصروا
 وفي لفظ آخر اعفوا الشارب واعفوا النجا والاباس بترك سباليه وهاهنا ان راب
 فعل ذلك عمر رضي الله عنه وغيره لان ذلك لاسية الغم ولا يبقى فيه عمر الطعام ولا
 يصل اليه وقوله اعفوا النجا اي اتركوا وفي الخبر ان اليهود يعفون شواربهم ويقصون
 لحاهم فخالقهم واما شعر الراس فلا يابس بخلقه لمن اراد التطف والاباس بتركه لمن
 يفرضه ويرطبه الا اذا تركه فرحا اي قطعها ذلك راس اهل الشطارة او ارسل الله وارب
 على بيته اهل الشرف حيث صار ذلك شعرا لهم واذا لم يكن شريفا كان ذلك لبيبا
 ويستحب شحنته الا لبطان كل اربعين يوما مرة وذلك سهل على من تقدر ولا يخلق فيكفيه
 اذ في الشف تعذيب واليام والقصور والظلمة الرابع شعر العانة ويستحب ازالته
 بالحن والسفرة ولا ينبغي ان يتأخر عن الاربعين يوما الحاس قصها لا طفا ولا لها
 شناعة صدرها اذا طالت ولما يجمع فيها من الدسح اب وس زيادة السنة

وغيره ما ذكره في حضا
 الشيب الزجاجة

ط
 شق م

الامر من الحوازم

الحمة

الحمة فتقطع من اول الولادة واما التطهر بالحن فتعادة اليه وفعله في اب مع
 من الولادة وسما لفتهم بالناخير الى ان يشته الدواجب والبعث عن الخطا والله اعلم
فصل ومنع الحنك من الكلب ماله الله ويؤوب عليه الاخذ والمعطى وينهى
 الاضراء واهل الكلبة عن قراءة القرآن في الاسواق والكلبة به وقد نهت الشريعة
 عن ذلك **الباب الحادي والعشرون في القصة والشعر**
 القصة في اللغة عبارة عن ابرام الامر والفرار منه قال الله سبحانه ونهت نفسي الامر
 الذي فيه شفتان ولا كان القصة امر بالعرف وفيها من الكبر وطباع الناس
 جلست على التنازع وجب الاسواق والتافس فذعت الحاجة الى حكمهم على الحق باليه
 القاطعة للفرار وقد ورد في امر القضا والحكم بكتاب الله وسنة نبية صلى الله عليه
 عليه وسلم اما الكتاب فقوله تعالى يا داود انا جعلناك خليفة في الارض فاحكم بين الناس
 بالحق فاخبرنا ان القضا والحكم بين الناس من سنن الانبياء وقال نعم وان احكم
 بينهم بما انزل الله ولا تتبع اموالهم وقال تعالى فلو اربك لاني سئد حتى يحكمك فيما
 شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسموا شيئا وقد عرفوا انما
 كان قول المؤمنين اذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم ان يقولوا اطعوا اولئك
 هم المفلحون وقد ورد في ذلك رغب وزهيب في ذلك ما روى عن النبي صلى الله عليه
 عليه وسلم انه قال لاحد في اثنين رجل اناه الله ما لا تسقط على ملكة في الحق ورجل
 اناه الله الحكمة فهو يقضي بها ويعمل بها وعنه صلى الله عليه وسلم قال من تدرون من
 اس بقون الى خلق الله يوم القيمة قالوا الله ورسوله اعلم قال الذين اذا حكموا المسلمين
 حكموا اكلهم لانفسهم وعنه صلى الله عليه وسلم انه قال اذا جلس القاض في مجلسه بيننا
 عليه مكان يسه وانه ويرشده ويوفقه فاذا جازع جازعكاه وقال صلى الله عليه
 وسلم من ولي القضا فقد ربح بغير سكين وقال القصة ثمانية قاض في الجنة واثان
 في النار فاما الذي في الجنة فرجل عرف الحق فقص به واما اللذان في النار فرجل عرف الحق
 فجار في الحكم فهو في النار ورجل قضى في الناس على جهل فهو في النار وعن ابي بردة الاسدي
 عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم القصة ثمانية قاض في النار
 وقاض في الجنة قاض قضى بغير الحق ويعلم ذلك فهو في النار وقاض قضى بالحق فذلك
 في الجنة وعنه صلى الله عليه وسلم انه قال يجأ بالقاض يوم القيمة فيلقى من شدة الحر
 ما يود انه لم يكن قضى بين اثنين في مرة وعنه صلى الله عليه وسلم انه قال اذا حكم الحاكم

سكتا م

الام

وهو لا يعلم بالملك حقيق اناس
 فذلك في النار وقاض قضى م

فأصاب فله أجران وإن لم يكن فاجتهد فأخطأ فله أجر وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال
 لعمر بن العاص أقض قال علي ما أقض قال علي المكان اجتهدت فأصبحت تلك غنم حسنة
 وإن أخطأت تلك حسنة وروى أبو أيوب الأنصاري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 السمع القاسم حين يقسم ومع القاضي حين يقضي وقد فعل ذلك النبي صلى الله عليه وسلم
 والخلفاء الراشدون بعده أنا فعل النبي صلى الله عليه وسلم فانه قضى بين المتنازعين في
 قضايا لا تحصى كثرة إلى أن أقضه الله تعالى وولي القضاة جماعة من أصحابه فبثت عليا إلى اليمن
 فاضيا وقال له إذا حضر اليك خصمان فلا تقضي شيئا حتى تسع كلام الآخر قال علي كرم الله
 وجهه فما اشكل على قضيتي بعد ما روي الحديث الصحيح لما بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم
 معاذ إلى اليمن فاضيا قال له بما تقضي قال كتاب الله قال فان لم تجد قال بسنة رسول
 الله قال فان لم تجد قال اجتهد برأيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الحمد لله الذي
 وفق رسول رسول الله بما يرضى برسوله وولي عتابة بن أسيد القضاة بمكة عام الفتح و
 بعث أبو بكر الصديق رضي الله عنه أسد بن مالك إلى البحرين فاضيا وبعث عمر بن الخطاب
 رضي الله عنه ثمانية إلى مصر فاضيا إلى البصرة وكتب إليه بعد ذلك ما بعد فأن القضاة
 فريضة تحتم سنة متبعة الفهم الفهم إذا أدلى اليك فانه لا ينفع من لا يقا ولا سواد
 بين الناس في وجهك ومجلك وعدك حتى لا يطمع قري في جنبك ولا يياس ضعيف
 من عندك البينة على المدعي واليمين على المتكبر والصلح بين الناس جاز لا يصلح حرم ولا
 واحد واما ولا ينحك قضاة قضيتهم بالاسس فراجعت فيه نفسك وهديت فيه لشرك
 ان ترجع إلى الحق فان الحق قديم والرجوع إليه خير من التماهي عليه الفهم الفهم فيما يحتاج في
 ما ليس في كتاب الله ولا سنة رسول الله عرف الاسال والاستبانه وتقسا لاسر برأيك والله
 الاقرها إلى الله سبحانه وتعالى واشبهها بالحق واجعل لمن يطلب حقا غاياما او شاة امد
 يتهيأ إليه فان احضر بنية اذله بحقه وان عجز عنها وجهت للقضاة فانه أحق للنعم والبلغ في القدر
 والناس كلهم عدول بعضهم على بعض الا محدود في قدر او مجزيا عليه شهادة الزور فان الله
 تولى السرار وذا راعكم الشبهات وبعث عبد الله بن مسعود فاضيا إلى الكوفة وبعث علي بن
 ابي طالب رضي الله عنه عبد الله بن عباس فاضيا إلى البصرة وولي عثمان بن عفان رضي الله
 عنه ثمانية فاضيا والقضاة من فريضة الكفائيات اذا قام به قوم سقط عن الباقيين وجر
 من قبل الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو افضل من الجهاد فان تركوا القضاة انما جعيز
 ويعني للقاضي ان يكون عارفا بعلم الكتاب والسنة واجماع الامة واقفا بسف فقيته

كذا
 كتاب القضاة
 في القضاة

النفس

النفس يعقل وجوه القياس اذا وردت لما يخرج الاجابة اذا اختلفت وارجح
 ان قول الامية اذا اشتبهت وافر العقل امينا متبنا حليما واقفا ويحفظ لادوية
 من عطفه ولا يجمع بعزة صحيح حراس السمع والبصر عارفا لغات اهل قضاة حقا
 للعقائد لم بعد الطمع عدلا رشيما صدوقا للامية وداري وشورة اذا حكم فهو
 لا مأخذه في الله لو لم لا ثم داهية وسكنية ووفار ولو كان من قرين كان اولي بحكي
 ان عليا كرم الله وجهه ولي ابا الاسود الدكلى القضاة ساعة من نهار ثم عرك فقال له
 لم عركتني فوالله ما خبت ولا خوت قال بلعني ان كلامك يعلم كلام الخصمين اذا خا
 اليك قال الامام اثبت نفسي رضي الله عنه يعني ان لا يكون القاضي جارا عسوفادلا
 ضعيفا مهينا وقال بعض السلف يعني ان يكون شديدا من غير غف لسان من غير
 ضعف لان الجبار يهاب الخصم فلا يسبق بحجة والضعيف يطعم فيه الخصم فيسقط لسانه
 وعلى الحكيم ان يحكم كتاب الله فيما يعلم انه ليس بمسوخ فان لم يجد فليست رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ان لم تكن مسوخة واذا اختلفت شروط القضاة في رجل واحد
 ولم يكن هناك من يصلح غيره فالقضاة عليه فرض عين ويجب عليه الاجابة اذا دعي وان
 استع اجبه الامام على ذلك فان لم يعرفه الامام وجب عليه ان يعرفه بنفسه حتى يولي
 والدليل عليه انه مجرى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وقيل يعين عليه الاجابة اذا
 طلب ولا يعين التعريف بنفسه ولا الطلب واذا كان بهذه الصفة لكن يخاف
 على نفسه الحياة والميل لم يسقط عنه وجوب بل يجب عليه الاجابة ويمنع نفسه مما يخاف
 ذلك لان الواجبات لا تسقط بالاستخفاف واما اذا كان في البلد جماعة يحل عليهم
 شروط القضاة فان الاول للامام تطبيق افضلهم فان عدل عنه إلى المفصول وقلة صحيح
 تطبيقه لان الزيادة على كمال الشروط غير معتبرة واما اذا اجتمع جماعة يعلمون وفيهم
 طالب وفيهم مك من الطلب فالاول ان يقيه الامام المك دون الطالب لانه
 راتب في السلامة وروى ان رجلا جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله
 ولني على العمل القضاة فقال صلى الله عليه وسلم انما لا تولى على كذا من اراده فله عدل
 الامام عن المنع وقلة الطالب صحيح تطبيقه بعد استشارة حال الطالب في طلبه والقاضي
 شروط معتبرة في صحة ولايته وهي البلوغ والعقل والحرية والذكورة والاسلام والعفة
 والسمع والبصر والعلم للائحة ولا يرضى ولو بلغ ورجحة الاجتهاد والعلم ولا يصح ولا ية
 المحذور فله كان متوليا وطوى عليه المحذور بطلت ولايته ولو طوى عليه انما لم يبرز في

انما يخرج من القضاة في حكم

الشروط المجردة في

او يستمر او يحقد عليه في كلامه روعه عن ذلك ووعظه وخوفه بانه عز وجل فان القاضي لا يحسن
 له الحكم وهو غضبان ولا يقول هجرا ولا يكون قاطعا على طاعة ولا يدين بين يديه واعوانه
 ان كان فيهم شائب حسن الصورة فلا يجتبه القاضي لاحضار الشهود واما الحكماء
 الذين بين يديه فلا خير فيهم ولا مصلحة للناس بهم في هذا الزمان لان اكثرهم رقيق الدين
 ياخذ من الخصمين ثم يتسكنون فيه بسبب الشرح فيدفعون القضية فيضيع الحق ويخرج
 من بين يدي طالبه وصاحبه فاذا حضر الخصمان فان الحق يظهر من كلامهما اذا
 لم يكن لهما دليل فكان ترك الحكماء في هذا الزمان اولى من نصيبهم الا ان يكون هناك
 اداة لم تكن من ذوات البروز فتدرك اوصي فحينئذ ينصب الحاكم عنه ويكفي وانه اعلم
فصل في الشهادة وما يتعلق بهم العدالة في اللغة ما خذوة من الاستقامة والعدل
 مأخوذ من الاعتدال وسمي العدل عدلا لاستواء افق الارض لا يكون فيها ميل عن الاستقامة
 وقد نطق القرآن العظيم بفضيلتها في مواضع وجازت الاخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وعن الصحابة وجعلها من اعلى منار الرياسة ورفعها ونسبها الى نفسه وشرف بها الامامة
 واجل خلقه فقال تعالى لئن اكن الله شهيدا بما انزل اليك انزلك بعلمه والملائكة يشهدون وكفى
 بالله شهيدا وقال تعالى وانه شهيد على ما تعلمون وقال تعالى تكليف اذ اجئنا من كل امه
 بشهيد وجنابك على هؤلاء شهيدا فجعل كل شئ شهيدا على امته لكونه افضل خلقه في عصره
 فجعل ذلك افضل منزلة واعلا رتبة وكفى بالشهادة شرفا فان الله تعالى خفض النفس
 عن قبول شهادة ورفع العدل بقبولها فقال تعالى واشهدوا ذوي عدل منكم فاخبروا
 ان العدل هو الرضي فقال من رضون من الشهداء وقال تعالى ولا توضع اليه الناس
 بعضهم ببعض لقدت الارض يعني هو ما يدع الله عن الناس بالشهادة من حفظ الاموال
 والدماء والاعراض فانهم حجة الامم ويقولون تنفذ الاحكام وفي الحديث عن النبي صلى الله
 تعالى عليه وسلم ان من شهدوا فان الله يستخرج بهم الحقوق ويدفع بهم الظلم وتسامهم البينة
 لوقوع صحة البيان بقولهم وارتفاع الاشكال بشهادتهم وذلك غاية التزكية وانها اصل
 في كل فضيلة فالامام لا تثبت ولا يشك ولا تنزع طاعته ما لم يكن عدلا والقاضي لا تنفذ
 احكامه ما لم يكن عدلا والامني لا تنزع قضاؤه ما لم يكن عدلا فالخليفة والسلطان والقاضي
 عامل بقولهم ومقول على خبرهم ويقول اثنين منهم يقتل النفس وتحت الفروج ويزال
 الضلال وتنقل الاموال وتوجب الحدود ولا يسعهم مخالفتهم فيجب على القاضي المنصف
 لهذه الرتبة ان يعلم ما يحتاج اليه من معرفة احكام الشهادة وتتمهها وادائها اذ هي الفضل

من ادعى ان له نصيبا

حالة الحكم وان يستعين بالله على اداء حقها والقيام بها ويستفيد من طاعتها
 وليس هو من اهلها طلبا للرياسة لها بعد ذلك والاكثر بعد ذلك فلا يترفع اذ قال
 ولا يعارض في حال اهلها للشفق من عاداه والرفعة على من ساواه والكبر واللبا
 فمن كان بهذه المزية فقد باء بسخط من الله وارضاه ما روى ابو هريرة عن ابي بن
 صلى الله عليه وسلم قال من نفع العدالة يشهد حين يرى الحاكم الجمة انما لجأ من نار يوم
 القيامة وحرم عليه الجنة فالويل لمن دخل تحت هذا الوعيد والعمرى لقد تحمل امرأ شديدا
 لانه ربما شهد فيها لا ينبغي بهل فهلك والهلك وان شهد بالزور فالويل له من الشهور روى
 عن ابي حنيفة قال كنت عند محارب بن ديار فشهد عنده رجلا على رجل فقال الشهود
 عليه والذي فأت بامره السموات والارض لقد كذبنا على وما فعلا ذلك لا يظن ان يكون
 محارب بن ديار جالسا وكان مكيا وقال سمعت ابن عمر يقول سمعت رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وسلم يقول ان الطيبة تحضن باجنتها وزعم ما في خواصها لا للفرع الا لاهل
 يوم القيامة وان شأ هذا الزور لا تنفك قدماه حتى يتبوا مقعده من النار فان كنتما
 حده فتما فاشتا وان كنتما ففقطا رؤوسكما واخر جانتكما ففقطا رؤوسكما وخرجنا
 والعدل في الشريعة هو ان يجمع فيه ثلثة اوصاف الاستقامة في الدين والاستقامة
في الدين والاستقامة في الاحكام والاستقامة في المروءة وجميع ذلك يستحق على سبعة
 اقسام بوجودها نطق عليه العدالة ويستحق قبول الشهادة اصداء الحرية والثبات الفصل
والثالث الاسلام والرابع البلوغ والخامس الصلاح في الدين والسادس المروءة والسابع
التقوى فلا تقبل شهادة مخفل ولا من يعرف بكثرة الغلط والشه فرب عدل مخفل كثر
 الغلط والسهو لا ينظر لحايق الاشياء وكثرة سببه الى الاعتقاد بالتوهم فمثل هذا لا يقبل
 شهادته الا في امر حلي يستقضي القاضي فيه وكثرة فيه مراعاة حتى يتبين له صحة وسفاهة
 ولا تقبل شهادة صبي وقيل مالك شهادة الصبيان في الفضل والبراج اذا كانا ذكورا
 يعقلون الشهادة محكمة باسلامهم ولا تقبل شهادة رقيق ولا من فيه جزا سارق وقيلها
 احمد ولا شهادة كافر وقيل ابو حنيفة شهادة الكفار بعضهم على بعض ولا تقبل شهادة
 المجنون ولا الفاسق وان كان صادقا في قوله وذهب بعضهم الى قبول شهادته اذا غلب
 على ظن اليك صدقه وقيل الضابط في قبول الشهادة ان لا يرتكب كبيرة ولا يداهب على صغيرة
 واختلفوا في هذا الكبيرة والصغيرة فقال قوم الكبيرة كلاما وروعه وروعه نصف كتاب الله
 تعالى وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم واما من ارتكب شيئا من المحرمات كالنقل والزنا

هذا الاصل

العدل في الدين والاحكام

لا تقبل شهادة مخفل

لا تقبل شهادة صبي

فيه هو

والسيرة وشرب الخمر أو ترك شيئا من الفرائض كالصلوة والزكاة والصوم الواجب عمدا
من غير عذر فيحكم بفسقه وتروشهاده قال صاحب الامانة ان ترك صلاة واحدة لا امر بمحكم
بفسقه وتروشهاده ولو تركها لا امر من امر الدنيا فيه خلاف واما سماع العدو والجحك والظهور
والمدار وما الى غير ذلك فليس بفسق فقد اختلفوا في ذلك واما سماع الدف وان خلا عن المحل فيجوز
والطبول كلها في معنى الدف الا الكدبة وهو ضيق الوسط واسمع الطوائف ويوف بطل السودان
واما سماع الشبابة فهي مكروهة واما سماع الغناء فمختلف فيه واما اهل الجاه فاباحه ونقل عن
ابن قتيبة ومالك وابو حنيفة كراهية ولم يسموه على الاطلاق ولم يكرهه على الاطلاق ونهوا
فيه الكراهية واستدلوا بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه مر على جارية في الحسان
بن ثابت وهي تغني بل على ويحك ان تهرث من حرج فقال عليه السلام لا جرح ان تهرث
وقال عمر بن الخطاب الغناء والشقاق وكان اذا خلا في داره يترنم وكان لغنان جاريات
تغنيان في الليل فاذا جاء وقت الاستغفار قال لهما اسكتا وهذا جميع بشرط ان لا يقع الاثر
منه والانتفاع اليه واستدل من حرمة بقوله تعالى ومن الناس من يشتري لهو الحديث قبل ان يغيب
وقيل شر الحفريات اما السمع لذلك فاذا صار ذلك دابة او شهيرة وسمعه في الاسواق والطرقات
فهو مردود الشهادة واما اذا سمعه في خلوة استر واحدا ذلك فهو على عدالة وتقبل شهادته
واما ما قيل في جواريا يغنيان فلا بأس به اذا لم يكن من ذلك لم يجز به واما اذا اتخذهم كغناء
وبعدهم الناس الى دورهم فهذا مردود الشهادة وهذا من الصغار دون الكبار واما سماع
الحداثة وشرب الخمر فلا بأس به واما قول الشروان انه قد قال ان من رجمه الله تعالى كلام
حسن وحبته قبيح والمحدور منه ما كان كذا او قبيح فحشا او قد فاداما منه فان شربه
انكارا على فله فلا بأس به وان شربه استخفافا له وطلب الحفظ كان جرحا في حقه ومع هذا
فكل ما لا يحرم قوله لا يحرم سماعه والرقص ليس بحرام في نفسه وانما المداومة عليه خارجة
عن الزينة وليس الخمر والمجدس عليه وليس الذهب واستعمال حرام ولكنه من الصغار وما يقع بعض
الاصحاب حتى قال لو كان شهودا للحاج حالة العقد جلتا على الحريم لم ينفذ الحج واما اللعب
بالنرد ومن الكبار عند اكثر من اصحابنا من يحرّم له وهو حرام لقوله صلى الله عليه وسلم من لعب
بالنرد شربه فلعنه الله ومن لم يحرّم ذلك للعب به ونفق اللاعب به وقال ابن قتيبة
انه اللعب بالنرد وليس في ذلك جرم الخمر ولكن يقول لا يمكن الاستدلال بقوله ان من
انكره فان كثيرا ما يطلق ان من الكراهية ويريد به الحرام واما اللعب بالبطيخ فذهب مالك
الى القول بخرمها وقال ابو حنيفة انها مكروهة تحريمه تعظيما ومنهيات من انما ليست

الكل حرام

سماع الغناء مختلف فيه

محرمة والشرع فانه يحتاج الى الفكر والتدبر والتدبر والذكاء وادراك انواع اللعب الصبر
في اللعب وهو ايضا مشبه باحوال الحرب ومعرفة جيل الحرب فان الله شبه بالسلطان و
الفرزان بالوزير الملك ورتابة عازمه وتارة ينفرد عنه بالصلوة والفرس والفضل طاهرا
مشبهان بالملك الحرب عازمان فرسا سلطان والبيادق تشبه بالرجال بين يدي الله
والفرزان والرخ مثل ترس سلطان في الطرفين الا ترى ان من كان في صفة لفظه ولا
يتمكن بشيء من ذلك كان ياخذ السلطان بل شانه محاصرة ففقط وفيه تفصيل وضمانات
لا يمكن هذا المختصر ذكره وقد لعب بها ايضا جماعة من الصحابة والتابعين منهم عبد الله بن الزبير
وابن عباس وابو هريرة واما سعيد بن جبير وعطاء كانا يلعبان بها استهزاء وعند ابن قتيبة
عداوته وجرحه فغير بفسقه لعبه فان خرج عليها الى غلابة بان قام عليها او لعب بها في الاسواق
او في غل بها عن الصدقة الواجبة خرج عن العدة واما اتحاد الحرام للاصوات والاستسباس
والاستغفار فلا بأس به ومن جعل نفسه سحرة في كلامه او في كلامه كالفسق واليس
القباء او الكلبة في علمه لا يعاد اليها ليس ذلك كان ما كان الكربة وكذلك من ينفذ رأسه
ويعد رجليه بين الناس في مكان لا يعاد اشكال ذلك كان ما كان الكربة وينبغي ان لا يكثر في
الطرفين والاسواق والناس ينظرونه ولا يبول على قارعة الطريق المسكونة ولا يحمل متاعه
بجانبه جرة محال بجلده واما الضمايح المندثرة كالحجوة والحجامة والجمجمة والقبعة في الحمام والزينة
والقصابين والسكاكين والمباشرين النجاسات بنسبهم وادابهم اذا حست طاعتهم وازالوا
ما عليهم من النجاسات وانما ما يبرهنهم من الطاعات فبغيره مما لا يقبل لان اخباتهم
لهذه الضمايح مع ان الناس يستدلون بها دليل على تخلف عقولهم والاشياء تقبل لان اجرة غير
الى ذلك والثالث انما استدرك لاجل الدين بقدره واما استدرك لاجل الدنيا كما ذكره لم يفتح
وقال قوم ان كانت ضماحة آباءهم وقد شربوا عليها من الصغر لا تقدر وان لم تكن وانما لم يشاروا
لانفسهم كان ذلك فادحا ويجب على الله ان يتوقع في احواله وافعاله ما اختلف الناس فيه
ليقطع عنه السنة العامة وتزول عنه المصلحة وينتفي عنه الشهادة وان ينطفئ مطهر ويحل عليه
ويحفظ لفظه ويظهر بشربه مع اخوانه وجيرانه كما قال عمر رضي الله عنه من شربه جرة وخطاه
نحو جارة الشهادة وينبغي ان يتجنب السخلة ومن هو مشهور بسيرة ويتوقى اسقاط الكربة
جهده وان لا يكون لاحد عليه منه وفيما ذكرناه في كفاية ونسأل الله العون بمهنة وكرمه

الباب الثاني والخمسون في امر الدولة والامراء وما يتعلق بهم من امور
العباد وما يقتضيه من حالهم

الكل حرام
سماع الغناء مختلف فيه

الكل حرام
سماع الغناء مختلف فيه

انما ط

ح

ينبغي للمحتب ان يقصد مجالس الامراء والولاة ويأمرهم بالشفقة على الرعية والاحسان
اليهم وينكر لهم ما ورد في ذلك من الاحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
ما من امير على امر المسلمين ولا يجهد لهم وينصع الا لم يدر في رايه لم يجدهم
الحجة وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من امير يتر على عشرة الا وهبوا في يوم
القيامة مخلوقا يده الى عنقه حتى يكون الله هو الذي يطلقه او يوثقه وفي الحديث لا تسئل
الامارة فانك ان اعطيتها عن مسئلة وكلت اليها وان اعطيتها عن غير مسئلة اعت
عليها وفي الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعاذ بن جيل اني لك ناخب
لنفسى لا تأمرن على اثنين ولا تتولين مال يميم ويروي ان القبايس عم النبي صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم قال يا رسول الله اريد اماره فقال يا عم نفس نجيها خبر من اماره لا تحصيلها ان
الامارة حسرة وندامة يوم القيامة فان استطعت ان لا تكون اميرا فافعل وكان عمر بن
الخطاب يخرج كل ليلة يطوف مع الحسن حتى يرى خللا يتذكره وكان يقول لو ضاعت
شاة بالقلعة لحشت ان اسئل عنها يوم القيامة فانظر ايها الامير المتولي امور المسلمين
الى علم مع احباطه وعدله وما وصل اصد الى قرأته وصلاته كيف يفكر ويخوف من اهل
يوم القيامة صلى الله عليه وسلم عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه وجماعة من اهل المدينة قالوا كنا نذكر عدا الله
تعالى ان يرينا عمر في المنام فرائيه في النوم بعد اثني عشر سنة كانه قد اغتسل وانه يستغفر بارا
فقلت يا امير المؤمنين كيف وجدت ربك وباي حسانك جازاك فقال يا عبد الله كم لي
سنة فارقم فقلت اثني عشر سنة قال سنة فارقم كنت في الحب وخفت ان اهلك
الا ان الله غفر رجيم جواد كريم فانه حال امير المؤمنين عمر بن الخطاب ولم يكن له من دنياه شيء
من اسباب الدولة سوى درنة ولما مات سليمان بن عبد الملك ادخله في قبره وكرد وعمر
بن عبد العزيز فاركض واضطرب على ابيه بها فقال ولده عاش والله ابله فقال له عمر بن
عجل ابوك وقال كقول المشقي بنيادي شاد يوم القيامة ابن الطلحة واعداهم فلما سبق
احد له دواة او برى لهم قلما فافوق ذلك الاضرب فجمعون في ما يوت من ما يلقون
في جهنم وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يقف احدكم موقفا يضرب فيه رجل
مظلوم فان اللقنة تنزل على من حفر حيث لم يدفعوا عنه ويروى انه مات رجل من الخوارج
فوجد عليه اصحابا وجد اشديا وسالوا عيسى عليه السلام ان يدعوا الله تعالى ان يحية لهم فوقف
على قبره ودعى الله سبحانه وتعالى فاحياه لهم واذا برجله نعلان من عارضا له عيسى عليه السلام
عن ذلك فقال والله ما عصب بها فظا غير انه صررت بمظلوم فلم انصره وقد ورد في الحديث

اجب

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوت بالولاية يوم القيامة فيقول الله عز وجل انتم
كنتم رعاة خليفتي وخزنة ملكي في ارضي ثم يقول لاحد هم لم ضربت عبدا في فوق الحد الذي
امرت به فيقول يا رب لانهم عصوك وخالفوك فيقول لا ينبغي ان يسبق عنيك
عني ثم يقول لاحد هم لم عاقبت عبدا في اقل من الحد الذي امرت به فيقول يا رب
ان رحمتهم فيقول تبارك وتعالى كيف تكون ارحم من خذوا الذي زاد والذي نقصوا حشا
بها زوايا جهنم فيجب عليك ايها المتولي لامور المسلمين ان تحذر على نفسك من مثل هذا
وان تقف عند امر الله تعالى فان الظلم من الولاة عظيم لانهم يجردون الباطل مجرى الحق
ويخرجون الجور مخرج العدل ويقعدون الشاغل الحق وهم اما تده قال بعض المشايخ رايت
بالا سكانية في الخليج سكا كثيرة مطلقا للعامة فاضجر عليه الكلال وضع الناس منه فذهب منه
السك الا الراحة بعد الراحة وخطر الولاية خطر عظيم وخطبها جسيم ولا يسلم الدوالي
الا بخلاطة العلماء والصالحين فضلا الذين يعطونه طلبة العدل والبر على خطرها
الامر من اعظم خصال الدوالي واحد لا يوفقا في نفوس الخاصة والعامة انصافه من خاصته
وحاشية واعوانه وتفقههم في كل ساحة ويعينهم ان ياخذوا من الزمان فوق ما يستحقون
وفي هذا الذي ذكرناه كفاية وليكن في وعظه وقوله في روعهم عن الظلم لطيفا لطيفا لئلا يفتك
القول بشوشا غير جبار ولا عجوس قال الله تعالى ولو كنت فظا غليظ القلب لانقضت
من حولك وقد تقدمت الحكاية عن المأمون في اول الكتاب وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم
تعالى عليه وسلم قال من ولي من امي شيئا فرق بهم فارقت به ومن شق عليهم فاشق عليه
فقد سبقتم وعونه صلى الله عليه وسلم

الباب الثالث والخمسون فيما يزعم المحتب

ينبغي للمحتب ان يكون ملازما للاسواق يركب في كل وقت ويدور على السوقة والباعة و
يكشف الدكاكين والطراقات ويتفقد الموازين والارطال ويتفقد معاشرتهم واعطيتهم
وما يقتونه ويفعل ذلك في النهار والليل في اوقات مختلفة ويتفقد هم على غفلة منهم ويخبر
من الليل حوائث من لا يمكن من الكشف عليه بالنهار والكشف في بكرة غده واذا لا للمحتب
فليكن معاين عارف ثقة يعتمد على قوله وسع ذلك فلا يعتمد في الكشف الا على ما يظهر له ويشهده
نفسه ولا يهل كشف الاسواق فقد ذكر ان عيسى بن عيسى الوزير وقع الى محتب كان
في وقت وزارته بكثرة الجكوس في داره بيغداد الحبة لا تخفى الحب فلف الاسواق فخل
لك الارزاق والله ان لرنت دارك زهرا لا ضرتها عليك نارا والسلام وقد ورد في الحديث

الصحيح ما يدل على انه يجوز للمختب ان يحكم بغيره الطن وسخوف بما لا يسوغ له فعله شرعا وتهدد
 الجارية ويظهر للناس ان فاعله في ذلك يقع كغير عام لمصلحة المسلمين فاجز الامام ابو عبد الله
 محمد بن سعيد البخاري قال حدثنا ابو اليمان ابنا شبيب حدثنا ابو الزناد عن عبد الرحمن الاعرج
 عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كانت امرأتان
 معهما ابناهما فجاء الذئب فذهب بابن احدهما فقات صاحبتهما فاذاب بانيك فمحاكما
 الى اودع عليه السلام فقضى به الكبرى وخربا على سليمان بن داود فاجبرناه فقال اتوزع بالسكنين
 اشقة بينهما فقات الصغرى لا تفصل برحمتك الله هو ابنتها فقضى به للصغرى قال ابو هريرة
 والله ان سمعت بالسكنين الا بؤسنا وما كنا نقول الا الله قال بعض الفقهاء فقضى به للصغرى
 من الفقهاء جواز الحكم بغيره الطن للتولية اذ اغلب على طه الصحة فيما عليه المذهب من غير بنية
 لان سليمان عليه السلام اراد ان يوفى ام الصغير فامر بطيبا سكنين واظهر لهما شقة وتفصل
 ان الولادة في الحقيقة لا يطيب فاطم بغير ذلك ولا يسعها السكت عنه فقات الصغرى
 لا تفصل برحمتك الله هو ابنتها لانهما اختارت ان تأخذ الكبرى ولا يشق لهما فمحا سليمان انه
 ولد بافقضى به لهما وفيه من الفقه جواز التهديد والتحريف والارباب بما لا يجوز فعله لصل
 التولية الى فعل المصلحة في ذلك وسعوا له غير جاز شقة وانما اراد ان يرضى عنه سليمان عليه السلام
 ان يظهر لهما نوعا من الارباب من باب سياسة والمعرفة حتى يظهر لهما من امرهما فظهر **فصل**
 وينبغي للمختب ان يتخذ رسلا وعلما واعوانا بين يديه بقدر الحاجة وانما ان كان قاعدا او رايا
 فان ذلك اعظم خدشة وافر لسياسة واعانة الناس على طلب غرضاتهم وصلاح الحق منهم ويشترط
 فيهم الحفة والصيانة والرهضة والشهامة ويصرفون بين يديه ويؤدبهم ويهدبهم ويعرفهم
 كيف يصرفون وكيف يخرجون في طلب الغرض وانهم لا يعرفون الخضم الذي طلب لما اطلب لعل
 يظن ان حجة تخلص بها واذا اطلب شخصاً بعدته وآتته فيجوز له على الهيئة التي وجدته عليها
 ولا يكتفه ان يترك من اطارها شيئا فياخذ به ولا يوردع منها شيئا في طريقه وان كان زينا
 فوجدته بلا زنا وان كان نكاحا او بطلا غلامه ان كان يهوديا فيجوز له على الهيئة التي وجد
 عليها حتى يعاقبه المتولد على ما يراه منه ولا يخرج احده من الرسل في طلبه من الناس الا بعد
 مشاورة المختب واذا خرج للفرج يوزع وقوة نفس حادة ويطلب الخضم بغير عنة فان ذلك
 مما يربح ويخون ويردعه فاذا اضطر الى بين يدي المختب ووجد لينا ورفقا رغب في الحق و
 تعرف به بعد ما كان قصده جموده ويتوب عن الذنب بعد ما كان مصرا عليه واذا امرهم بما خبر
 احده من الناس للثواب باخره ولا يكشفوا راسه حتى يأمرهم بذلك واذا امرهم بغيره ينظروا

نقده من استوطنا بالندرة فان كان انت اذ به ما يناسبه ويناسب حاله ودينه وما ينسب
 به ربه المذراع الى ما يراه من التعزير من حرب وصنع وجس ولوم وتوبيخ والتفوق الحقد
 في حق الله دون حق الاوس واذا بلغ المختب امر او تركه لم وان تركه وشكوا ذلك لاولم
 ياخذ بحقه سقطت توليته شرعا او خرج عن اهلوية الحسبة وسقطت مروته وعدالة فاعلى
 مختبنا شرعا وان عجز عن ذلك يرفع الى ولي الامر وهو الامام او نائبه والذي يجب على سلطان
 الادارة رزقه الذي يكفيه وتجهيله وبسط يده وترك معارضة والشفاعة عنه من الخاصة
 والعامه والله اعلم **الباب الرابع والخمسون في الحسبة على اصحاب السفن والمراكب**
 يرفع على اصحاب السفن والمراكب ان لا يحملوا فوق العادة خوف الغرق وكذلك يعفهم
 من السير وقت محبوب الراجح واشتدادها واذا حملوا فيها النساء والرجال حرجينها بحال
الباب الخامس والخمسون في الحسبة على باعة قدر الحرف والكيزان
 يرفع على باعة قدر الحرف والكيزان والاولا ان بائعهم لا يظنون ما كان مثقفا ما فيها او مثقفا
 بالحقس المعجون بالشحم وبياض البيض والحرف الاحمر المسحوق ويبيعونه على ان لا ينادوا
 وجد عنه احد منهم فاعلى هذه الصفة اذ لا يكون شفعة لغيره **الباب**
السادس والخمسون في الحسبة على الفاخر اثنين والعشرين
 يعرف عليهم رجلا نقية بصيرة يعلمهم وتدليهم ويشترط عليهم ان لا يعلموا الزباني الا
 من الحضا المظنون ولا يعلموا من الرمل الا ما كان حرجي المتخذ له لايم الا فرج وان تكون الزينة
 مفعلة وان يكون قالب العادة وان تكون كالملة الدهن وان يعلى في صياح الزبادي القلي
 الارزق والتوبان والخبر ولا يعوضه باليلة والشوكس وان يكون شيئا ما لا يوضع
 فيها الطعام وتل قشفت في يد الآخذ او المعطى واذا ظهر من الكوز شي مما يجب افروده
 وما بعده لغير الطعام ولا يد او ترويه ويسوا به على المشتري ويشترط عليهم ايضا ان لا يقدوا
 عليه بقرسان وهوروث الا دمي ولا يشترى من سائر الارباب ما لا يحسب على الخلف او القفشة
 وهي قشرة الارز وما اشبهه ويشترط على باعة العصار الا يبيع عصار الكوز الا مفروا من
 عصار السور ولا يخلط كوز بغيره الا ما كان متقاربا ويعينه المشتري وعلى باعة العصار
 اذا جازاه الزبون ليشتري منه ما به جام لا يقصر على ان يبره جاتا واحدا ويبيعه من هذه الجنا
 ثم يعطيه من غير ما به انه ليس على لابة ان يعين له السبع بكماله ويعاقبه عليه ويشترط على
 الحاملين معاونة الزبون من الغناء وغيرهم وان يستمر فيهم حتى يفرقهم كما تقدم ذكره من
 الاصباع وقلع العيب وعدة ما يشتر به



الباب السابع والخمسون في الحبة على الامارين والستاتين

يعرف عليهم رجلا ثقتا استا من اهل صناعتهم يخبرهم ان يخلطوا الامارين والستاتين
لانها اذا استجازا ان تخلط بالقولاذ المسقى بل يكون كل نصف منها على حدة ويخفف
الصناع على ذلك واضح الامار عندهم الحيا طية وهي التي تسمى عندهم المسودة وهي تنق
تحت دفعت ونصف واحد منها المدورة العين ويغير عليهم ايضا بان تؤخذ الامار
وتنقى في النار وتطلى فان القولاذ اذا حوى ثم طلى تقصف والغير القولاذ اذا حوت
وطقت اذوات لينها فيجب على فاعله الادب واما الستاتين فيؤخذ عليهم انهم لا يعلمونها
الامر بالقولاذ والحمد لله الامار مهران واعلا المستات القولاذ وهي اضاف نذكرها ما
يبيته ذكره وضربتها ليكون اعتماد المحب على ما ذكره من الحواشي والمالية كل عشرة
زنتها رطل واحد والحيا طية والنقشية كل مائة زنتها رطل واحد والزكائية كل خمسة
عشر زنتها رطل واحد والمكائنية ومسلات التصريب كل اربعة زنتها رطل واحد والكفبة
كل خمسة وعشرين زنتها رطل واحد والخزجية والابارنية كل مائة سلة زنتها مائة درهم
وايه اعلم

الباب الثامن والخمسون في الحبة على المارونين

لا يمكن المحب احد يجلس لهذه الصناعة الا من شهر بالامانة والدين والعفة والصلاح
فان اثر معاشرتهم مع النون فيمنه يؤخذ على المارونين انهم لا يستعملوا حب المارون
الا من حب الساسم او من السط الا حرا لم من العرق والسوس فانه اذا كان
عريفا وبرت به المرأة الخمسة لونه وكنه لك نحاس المارون بان يكون من النحاس المطروب
الاصفر ولا يعمله سفوحا ويؤمنوا ان يعمله صحت واجود نحاس المارون كل رطلين سبعون
مردنا والخزجية ثمانين الرطل ويراقبوا به ثقتا في معالمتهم مع النون

الباب التاسع والخمسون في الحبة على التوابين وعشهم

يعرف عليهم رجلا بصيرا بصيرا عنهم عارفا بعشهم وتدبيرهم ويؤخذ عليهم ان لا يبيعوا
الاسا من الرطل والجوش وعلاوة عنه فان الخشوش بالرطل والريتا الحار ويعرف ذلك
بالفرجة فان الجوش والرطل يطلى في اعلا الغراب ايضا اذا اخذ من الطب قدح ووزن
واخذ من الخشوش قدح ووزن طهر ثقل الخشوش في رطل المحب ذلك وانه اعلم

الباب الستون في الحبة على الامت طين

يؤخذ عليهم ان لا يعملوا الامت ط الرقابية والسادية الا من الحب البقس الرومي فانه

انفع ما يعمل لهذا وان لا يكون اخضر فانه اذا علم اخضر ثم جف تقوچ وانفسه واعلاه
منط الدبل وسقي على من غير هذا الحب كحب الناريخ وغيره فانه يظهر في سحره شعرا
من الحب تنف شعرا الاكبر ويلزم الصناع بالصناعة الجيدة وان يكون صحيح النسيج
ويكون مده فائده عقيب القطع مع صحة ازراره ويغمد على الحرارة لانها لا تستعمل الا على
صحيح ويصح البطين بان يكون فمه رقيقة حتى يرق رؤس لاسنان فتزل في الشعر
عادة مع تدوير الحروف بالزندك ويحب الشف وانه اعلم

الباب الحادي والستون في الحبة على معاصر السرج والريتا الحار

يعرف عليهم ثقتا بصيرا بصيرا عنهم يخبرهم ان يعملوا السسم الابعد عنه وتحتية
وتحبيته ودقة حتى تظهر فشرته ثم بعد ذلك يطعمه ولا يمكن احدا من الصناع ان ينزل
بغير السرج الابعد غسل رجليه بالحكة وطهارتها وان يكون في وسطه ثمان صنيق
الاحكام لاحمال ان يعرف فيقطر من عرقه شيئا فيه ويكون ثقتا لاحمال ان يتكلم فيقع
من بصاقه شيئا في عجين السرج ويغزلهم بالنظافة والطهارة في جميع احوالهم وتطال
المعاجين بالابراش بعد العمل ويعاين الجرار التي لهم لاسيما في زمن الصيف فانه يحف
وزنها وقياس الجرة بالرطل المصري سنة وعشرون رطلا وربع رطل **فصل** واما
عصا روت الريتا الحار فيؤخذ عليهم ان لا يبيعوا بزر الكنان او يعلوه نظره رابحة
فانهم اذا عصفوه بنا خفيف رابحة ودسوا يخلطه بالريتا الحار ويكون صفار الحار
البزور الحانصة وزيت القرم يغير النساء الحوايل اذا اكلمه ويسقط شعورهن وقد
يخلط من يستحق ذلك في الريتا الطيب والسرج عند غلته وثقافة كالتقدم ذكره ويغاي
فقداهم واقساطهم وزنه القدر بالقطار المصري مائة وعشرون رطلا بدينية مصر خاصة
وبغيرها مائة وخمسة عشر رطلا وزنه القسط ثمانية ارحال بالرطل المصري

الباب الثاني والستون في الحبة على الغرابين

يعرف عليهم رجل ثقتا بصيرا بصيرا عنهم بامرهم بفعل جميع الشعر نظفا قبل استعماله وعزوا
من شعر الميتة وعلاوة انه خشن وينقص بصره ولا يستعملوا الشعر في الغرابيل وغيره
الا على جهة من غير صباغ فان منهم من ياخذ القلفه وغيره ويعليه على النار ثم ينزل الشعر
فيه تنصف قوته فيتمهرا عند استعماله ولا يمكن شيئا ثم يبيع من غير ان يعلم البائع انه
مصوغ وانه الكلد ليس يستعملوا ان لا يعملوا الغرابيل للعقب من جلد الميتة وان يعلوا
الجلود وينظفوا قبل تعديرا للثا تنقطع بصره ويغير بالمشرى فمن خالف اوبت

الباب الثالث والستون في الحبة على الدباغين والبسطيين

يعرف عليهم رجل ثقة بصير أبا جوالهم ويخلفوا بابه العظيم أنهم لا يدبغوا الجلود بدقيق الخطة
وان لا يدبغوا بالنحال وان لا يجلدوا بباطن الاسفاط الا من الجلود التي يجلدوا بها ظاهرا
وكذلك يمنع من دبح جلود العز لا بالقرض السمان ويكون دباغها بوزنها من القوط لانه قد
يقدم على ان كل وزن مائة جلد صغير يكون رطلا بالمصري وتقدير كل مائة جلد كبير وزن ستون
رطلا بالمصري وما زاد فيبقى ان يدبغ بوزنه الا على عدد الجلود وحده كل دست منها ان يعتم
في الحوض منعها في القرض المعدل ثلاثة ايام وينقل الى حوض اخر وعليه من القرض مقدار
وزنه الاول يفعل ذلك اربع دفعات متوالية لتبقى من شحمها ومن الغش وباع الدست
ثلاث دفعات وتبقى ثلث بالحقص وهو مفضل بالجلود مملوك لها وعلمته غش الجلود ان
الجلود تسود من الشمس ودباغ الصيف الخبز من دباغ الشتاء والحقص فيه عيب
وكذلك القرض المصري والحوض اذا قدم فيه مائة جلد لم يحزم فيه اقل من رجلين واما جلود
البقر فيعوا ان يخلطوا الميتة بالمديونة **فصل** واما البسطيين فيؤخذ عليهم ان لا يعملوا
الاجلود المذكور وانهم لا يعملوا من جلود الميتة شيئا ولا يامروا من يعملها لهم على الوجه والا
كلها ويكسب دكاكينهم ويحب عن ذلك لان علمته من جلود الذبيحة الصفراء الصفرة
وما علم من الميتة فلو نزل الى السواد ويعتبر الرابحة وخشنة اللبس ولا بد ان يبقى عليه
البصر من اصول الشعر لان الصانع لا يقدر ان يقصي شعر الميتة بالشفرة وقت العمل
وما علم من جلود الميتة ايضا يتعلم عند جفافه وبأخذ عليهم ان لا يعملوا البطاط الكبار الا تحت
طاقات والبططة المتوسطة طاقين والكوز الزيت الصفاد لطاق واحد عليه صمغ سالم
من الترفيع فمن وجده قد فعل شيئا غير ما قرر عليه اذبه على ذلك

الباب الرابع والستون في الحبة على اللبوسيين

يعرف عليهم رجل ثقة من اهل صناعتهم يمنع ان يعمل في اللبوس شيئا من صوف الميتة قديمة
وتغير رابحة ويمنع من عمل صوف الروس ايضا ويسند عليه ايضا بفرط خشونة ويكون وزن
اللبد الاحمر اربعة ارطال واللبد الازرق المرسحة المحر آرطل ونصف ويجاد غزل ساير
اللبود ويسقى الصمغ بلا مشاق ويمنعهم من عمل لبود المشاة التي تعلم قد الب

الباب الخامس والستون في الحبة على الفرائين

يعرف عليهم رجل ثقة من اهل صناعتهم يمنعهم ان لا يباع الفرائ الكباشية وغيرها من ساير
الفرا الا مديونة جيدة الحياطة متقاربة الغرز وان لا يخلطوا شيئا قد علق بجديده

لا رقة ولا غير ما وان لا يباع المجلوب في الدور ويخص به قوم دون آخرين بل يحرم ال
سوقهم ويمنع فيها بالنسبة القوي والضعيف

الباب السادس والستون في الحبة على الحصرين

العيدان والمذكر يعرف عليهم رجلا ثقة جيرا ايضا عنهم ويؤخذ عليهم انهم لا يصنعوا من
السمار الا الكثرى ولا يصنعوا من السمار القطوي ولا الكراعي ولا شيا من الاسرة
المداوية فانها تنهد ولا تمسك شيئا ويؤخذ عليهم انهم لا يصنعوا الا بالقدرة القصرية
ولا يصنعوا بالبقم لان البقم يتغير صبغه واذا وقع عليه شئ من الحموضة اصفر وتطبع
فان عزت القدة وقتت وقتا ما جعل الكتان قدة والثالث بقم واما صباغ السمار
الاسود يكون صبغه بآء الحميد والقلقة ويحفظ مكانه في الحوض لكي لا يصفى جلد و
يكون ميا به ظاهرة فان الناس يتخذون منه الحصر لك جد يعلون عليها ويكون جميع
قيامه من غزل الكتان المعدل المخطط وان لا يقطعوا حصر حتى يدخلوه مدخله جيدة
فانه اذا لم يدخل نفس سماره فيصير مثل الغزال وهو ايات اعلا مائة وما دونه تسعون
وما دونه ثمانون وما دونه سبعون واودنه ستون والمذكر كذا اعتبار به ويتقدم
الى المداوية الا يجلس من نفوسهم زيادة اذ اراوا غرابا ينعون شيئا ولا يقول الا الحق
الذي يدفع اليه التاجر فلا ينقص عند الوزن من الثمن شيئا فهذا حرام ولا يأخذ الجعل
الا من البيع فمن خالف شيئا من هذا وجب عليه الادب

الباب السابع والستون في الحبة على التباين

يؤخذ عليهم ان لا يخلطوا في بين الحنطة شيئا من ساير الايات مثل بين الفول وبين
البرسيم وبين الجلبان وبين العدس ولا شيئا من ابا الفليطة واما اصول القمح
ويخلفهم بابه العظيم جل ذكره انهم لا يدبغوا على المسلمين وان تكون شيئا كهم على العادة
وزنتها مائتان وخمسون رطلا الشبكة بالطل المصري او اقلها من المراكب لا يخلطوا الى
مداصغهم وينقصوا منها ثم يخلطوا بشيا كخضف الى الحامل ومنى اطلع على احد منهم
فعل ذلك اذبه عليه حتى يرتفع به غيره

الباب الثامن والستون في الحبة على الخشابين والقششين

يعرف عليهم رجلا ثقة ينهي اجارهم للمحسب ويؤخذ عليهم انهم لا يشتر واخشابا من
صغير ولا محسب عليه ولا من خشب وقف على جامع او مسجد او غير ذلك من الآدميين و
يشترط عليهم ايضا انهم لا يشتر كوا في البيعة الخشب المفصوح لهم في شراها وبرفعها

احدهم الى مكانه فاذا جاء المشتري اعان بعضهم بعضا في توفير الثمن وهو معهم وهذا
نكليس واذا اشترى احد منهم فلاق الثمن ونشرها مرتعات وقوايم وجاءه المشتري
ان يحضره بشرأ شئ منه على انفراد فهدا ايضا حرام فيراقد الله تعالى وبراى المحتسب
كشف ذلك عليهم

الباب التاسع والستون في المحبة على التجارين

التجارين والبنائين ورقاصيتهم والدباين والضبطين والبصيين والحيثين
والجيارين وعشهم وتلك لهم يعرف عليهم رجلا ثقة امينا له دين وبصيرة بصفتهم
فقد يوافق أكثر الصانع على اجرة معلومة كل يوم فيتأخروا عند الغد ويصرفوا قبل
المآر فينبغي ان يشترط في ذلك ما يمنع منه ولا ينصرف الامسبا ومن البنائين و
التجارين والدباين من يقرب على المستعمل ما يصنع ويهونه ويقبل عليه حتى اذا انشط
عليه وشعر فيه احتاج الى اكثر مما قدر وكان في ذلك مضرة وعش لانه ربما افتقر وركبه
الدين وربما يبيع الموضع قبل التمام وفي هذا اذية عظيمة فينبغي ان يتقدم بما يمنع منه
انتم منع بالمخلف والابان المذكورة بالصبيحة والتخريف والرهبنة ونحوه لم يستعمل من
يبني من الصانع ما يصح به عمله من زوايا وسوازين وجنود وان جرى فيما يعلمه ربيع او سيل
او انحراف عن الاستدراك لانه عيب ذلك وفساده حتى يعود صحيحا مستقيما ونحو قطع
البناء ونحو احتساب الناس الساجرة للديار ثم انشره وعليهم الادب بعد
الاغذار اليهم ويلزم الفعلة المعروفين بالرقاصين لباس البنائين ففيه سيرة لسواتهم
عند تصرفهم في صعودهم وهبوطهم ولا ينصرفوا الى الخيب **فصل** واما الثنايين فيلزمهم
ان يعملوا على كل معصرة ثلاثة انفس ليجد احدهم المناشير واذا تغيب واحد من الاثنين
ما ينع في الثنايين ان يأخذ صاحبه راحة ولا ينصرفوا الى آخر النهار ويقيمون شراشرا
جميعهم على الناس بل يكونوا مثل البنائين والتجارين يعملون بما قسم الله لهم ويحلف البنائون
بما يسهل ذكره انهم لا يأخذوا من التجارين ولا من الجيارين رشوة ولا هدية ليكفوا عنهم
فله تنفع الجيس وروايتهم ويعلمونه ويدرسون به على صاحب العمل ومن علاته تنفع الجيس
ان يقصر في القرن قبل طمخه واذا خلط بالماء فان دخل في القصيرة او جف بمرعة فهو
جيس ناضج فيجب ان يراعى ذلك انهم مراعاة ويدخذ عليهم ايضا انهم لا يستعملوا الجيس الرجيع
ولا من الاجباس الا ما كان مفلا فهدا اصل الجيس وكذلك الجيارين يؤخذ عليهم ان لا يبيعوا
الناس الى الجيار الطوايق ولا يعملوا فيه من الصروفات شيئا ولا يعطوه الا بالوزن وقنطار
الجيار لئلا ياتي واربعون رطلا ويجب على البنائين ايضا ان يضع ارباب العمل وان يقدوا الله

فيما يعانده فانه خلال وقد قال صلى الله تعالى عليه وسلم اصل ما اكل المرء من كسبه **فصل**
وكذلك البصيين اذا ينفذوا سقيا لانت ان لا يكثروا من اخلاط الجير في جنس
البياض وقت عجنه ليسهل عليه بسطه على الجيطان بغير ثقب تكون كثرة الجير سببا
الى سقوط الجيس على الجيطان وقت حفظه لها وثباته عليها ويلزم الصانع بحذرة البنا
الحذرة الثانية ليحصل منه النفع للمستعمل **فصل** واما التجارين الضبب فيجعل عليهم رجلا
له دين وبصيرة بهذه الصناعة فهو باب جليل يحتاج الى ضبط لانه فيه حفظ الاموال
وحياة الحرم فينبغي ان يراعى ذلك ويدخذ عليهم ان لا يعملوا الرجل ولا امرأة مفصا
الا ان يكونا شركيين مشهوران بالثقة ويؤمروا ان لا يتقبوا راس الانا والطح الا
بل يعمل نحصا يتقربا في رؤس الابيات لحفظ الاسنان التي فيها مربعة الرؤس
مدورة الاسفل مبرودة مجلثة وكذلك حتى لا يجرب ذكر الطن لامن فوفة ولا من
بطنه ويؤمروا ان يغيروا الاغلاق بالجواسيس المختلفة حتى لا يعمل مفصاح على مفصاح
فمن خالف ما ذكرناه او فعله اوب **فصل** وكذلك الدباين يؤخذ عليهم بالقسامة
بانه العظيم جل ذكره لا يدينوا ببيعونه من جميع اعلاقتهم وما يتعلق بصانعهم مما يولهم
خاصة والسيار الناس ما يستعملونه عندهم الا ثلاث دهنات ويشتمونه حتى يشبع من
شتمه قبل دفعه الى اربابه لان كثيرا منهم يدهن دهنه او دهنين فاذا ما يصيبه نزالا
والدهاوة يلف فان قصر احد منهم دهنه اقل من ثلاث الكمر عليه ويؤدون الامانة فيما يتسلطون
من اصباغ الناس ومهما فضل اعادوه لاربابه ويمنعون من التصاوير وقد كان رسول
الله صلى الله تعالى عليه وسلم المصور وفي حديث اخر ان الذين يصنعون هذه الصور يجذبون
يوم القيامة فقال لهم اجيوا ما خلقتم فمن وجده فعل شيئا من ذلك اوبه النار **الباب**
السبعون شين على تفاصيل من امور المحبة ثم تذكر

في غيره **فصل** في الرزازين وعشهم اما الرزازون فانهم كثيرون الغش فيعرف عليهم
رجل ثقة ينفذهم ان يخلطوا مع الملح ويبعون للمسلمين على انذار زو هذا حرام فانه ما اشترى
منه الا ارضا ولم يشبه على ولا يكلمهم ان يذهبوا راس الافراد فان منهم من يجعل على راس
الفردة المارز السراة وتحت الدق وهذا ايضا غش ونكليس على المشتري فانه ما اشترى
الانسية العين فمن وجده فعل شيئا من ذلك اوبه ليرتدع به غيره ولم صريته فالتعجب اذا
يتبين كان كل ارباب ويقترب اليهم وسواينهم
التي يعملوا بها الناس كما تقدم ذكره ويؤمروا بمراقبة الله سبحانه وتعالى واسم اعلم **فصل**

كذا في الاصل

ان الرزازين

بما في الاصل

في المراجعين رباعية الكبريت والكافور على المراجعين انهم لا يستعملوا الا
الخصائص النقية ولا يطفروا الا رقيقا وان يكون جريد المراجع فيه غلظا لا ينكسر
فيضرب بالمشي ويوصوا ان يعملوا راس المروحة محورا والاعضاء المروحة وكذلك
فمن الكبريت يلزموا بان لا يستعملوا الا الكبريت النقي اليابس فان الاخضر الباري
لا يخلق النار ويلزموا ايضا بان يصعدوا بالكبريت حتى تخلق النار بالجملة وكذلك
الكافور يلزموا بان يعملوه جميعه ليفا محظا ولا يحسنه بشئ من راب اللبث ولا من
النفس وتحيط فيحقق المشي انها جميعها ليف فيكس بها فتقت فيخرج ماؤها
فيضرب بالناس **فصل** في الرقايق يعرف عليهم رجلا ثقة ويستعملوا به العظيم حل
ذكره ان لا يغشوه بشارة الخشب والابار على ولا برب الرب ولا يلبوا المشاق
بالأحصى فيثقل في الوزن وعنه يتبين ذلك بالنار والرفق اليابس قد يغش بالخبر
المحرق فيراعى ذلك حتى لا يكون منه شئ **فصل** في سفارين الكيزان وارباب الروايا
والقرب والدلاء اما سقاء المياه في الكيزان يوروا ببطانة ازيارهم وتغطيها وانقفا
بالفصل بعد كل قليل من الوسخ المتجمع فيها ويغسلون الكيزان ويحلقونها بشفقتها وبالنار
في كل يوم ويجردونها فانها تتغير من اقسام الناس فكلمتهم ولا يملكون الكوز الى فوق شيئا
ولا يخلطون مع ماء البحر غيره من المياه المالحه فان ذلك غش ويكلم الكوز من وسط بين
الكبير والصغير وشباك من وسط بين الضيق والواسع ولكن الكيزان عنده معلقة
ليضربها الهوا فيه ويسقي كل اناس من كيزان يثق بهم وان وقف عنده رجل رئيس
او كبير ناوله كوزا جديدا لم يشرب فيه احد قبله وينبغي ان تنجد لا تاراعطيه من خوص
مصلية يجريه ولا يسقي احدا من كوز الزير ولا يدخل يده في الزير وهي زفرة ويجتهد في نظافة
حانوته وبنه ونيابه ويقفد المحجب حواشيهم على غفلة منهم ليلا ونهارا فمن وجد عنده
مكثونا او كيزانا وسخة او وجده يخط ماء البحر مع ماء البيرة او به وبعده وعلق حانوته
حتى يرتفع به غيره وبالجملة فالكذا في النقص على العظام من سافر البلاد وشرب من مائها انه
لا يوجد احسن ولا اذل من ماء النيل وقد ورد في الحديث ان جبريل عليه السلام نزل بالنيل
والفرات على جناحه فكان النيل على جناحه الالبسة والفرات على جناحه الالبين قال
بعض الفضلاء ابدل على ان ماء النيل اخف من ماء الفرات لان الشئ الثقيل من عادته
ان يجعل على الجناح الالبين والخفيف على الجناح الالبس وكون جبريل حمل النيل على جناحه الالبس
دليل خفة **اما** ارباب الروايا والقرب والدلاء يعرف عليهم ثقة امينا يتبعهم ان يعملوا

بشي من هذه الآلات الحافظة للمياه التي هي مادة الحياة الا ان الجلود والمعدن بغيره بالفرق
التي قد استحكم دماغها وطال كنفها ولا تعمل من جلد بغل ولا سدس ولا وزن ولا
تعمل من نطع ولا سلفة ولا بطانة من جلود الروايا المستقلة ولا يعمل قرية الا من ادم
مصرى او سلفة بانه **وكذلك** السفارين واصحاب الروايا والقرب فانه بامرهم بالفرق
في البحر حتى يبعد عن مواضع الاوساخ ولا يكتفون ان يلبوا من قرب موضع في البحر يقرب سفينة
او محرق حام على يصعدون عنه او يبعدون من تحتة ومن تحتة منهم رواية جديدة او قرية جديدة
الزينة المحسب ان ينقل بها الماء الى احوال الطواحين والمعاصر ومعاجن الطين اياها
ولا يبيع للشرب اصلا فانه يكون متغير الطعم واللون والرائحة من اثر الدباغ والقطران
فان زال التغير اذن له المحسب ببيع الناس للشرب والاستعمال وبامرهم ان يشدوا في انفاق
دوابهم الاجراس وصفقات الحديد والنحاس لتعوق اجلبة الدابة اذا عبرت في السوق فتجذر
منها الضرب والاثان الخافض والصبيان وكذلك يفعل بالحاربة والتراسين وحالين
الخطب وزابل الطين وغيرهم ويجبرهم المحسب على فعل ذلك لما فيه من المصلحة للناس
فصل في الغسلين لافضة الناس ينهما هم عن غسل ثياب الناس بالماء المطبوع
فيه القلي والنورة والظنون وتسمى عندهم المقدة فان ذلك يضر بلايس الناس و
توربها لتوريقها وتولد القمل فيها ولا يضره ولا ينجس ولا على خشب فمن فعل شيئا مما
ذكرناه بعد الاعتذار اليه اذ به على ذلك **فصل** في الانكار على نطاح الكباش ونقار
الديوك وصياح السمان واشتالهم ومعارف الناس منكروا اشارة التمرين من الجربا
وهي ذوات الكباد ورطبة واخلاق صعبة وما منها الا ما يحل الكلد ولا يحل فله كما لكش لنطاح
والديك للنقار والسمان للصياح واشتالهما وقد اكثر الناس من اقتنائها والمواظبة
على اصرام شحنائها ولربما نش من ذلك فتنة تزل الى ضرب وشق ثياب واحداث سجاج
والأارة عجاج وتحرب الى احراب كثيرة وافواج ويتصل بهذه المنكرات اشياء اخر تجوز مجازا
في التقديم وتزال منكرتها في التحريم فاحكم فيها بحكمك واصنع في شحنائها بدليل عليك
فان السكوت عن البعثة رضا بكانها ونزك انتهى عنها كما لا مر بانيانها. ولكن عليك
بما الذي يسمع ويرى. وله ما في السموات وما في الارض وما بينهما وما تحت الثرى وهذه فصول
نظول لان المنكرات لا ينحصر عددا فتستوفي فيها ذكرناه كفاية. واما اسئل الله العدن و
التوفيق والعصمة في جميع الامور بنبه وكرمه انه اهدى النقي والهدى المغفرة وحصل على سبيلنا
محمد وآله وصحبه وسلم شيئا كثيرا

وكان الفراغ من كتابة صفحة يوم السبت احدى وعشرين من صفر الحز سنة اثني عشر
والمائة والف

وقد نظر على نسخة قديمة تاريخ كذا بينها بقلم كاتبها فاعلم ان الفراغ من نسخة صبيح يوم
الاربعاء العشرين من شهر ربيع الاخر سنة
اثني واربعين

وسبعمائة والحمد
للملك



من جملة ما علمه الصواب ونزل الكتاب بالجملة وفصل الخطاب مع الاشارة الى ما لم يجرم لفظه ومعناه بالبر
فانه الباب على الاصل المذكور تحت عنوانه على حسب الامكان وقرن من سهام اشعة النظر وعلى انه تعالى وسلم
وافق لما نقله بالمرور والبيان الا ما ذاع عن البصر بموجب البيان وتصبح الكلام
على مخرج الاحكام وبين الحلال والحرام بموجب البيان وتصبح الكلام
وكان ذلك في رمضان سنة ١٣١٦

محمد ديكري
الخطابة